



Copyright © King Saud University

٢١٧٣

ف . غ

(فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب) ، تأليف

الغزالي ، محمد بن قاسم - ٩١٨ هـ . كتب في القرن الثالث
عشر الهجري تقديرا .

٢٠ × ١٤ سم

٢١ س

٨٥ ق

نسخة جيدة ، ناقصة الأول ، خطها نسخ معتاد ، طبع

الأزهرية ٥٦٧ : ٢ الظاهرية (الفقه الشافعي) : ٢١٩

١- المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب - تاريخ النسخ .

٥٤٥٦



DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education

Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

التاريخ : Date الرقم : No.

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٦٥٤٥٠
العنوان:	شرح كتاب في الفقه الحنفي
المؤلف:	أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
تاريخ النسخ:	الحالتي عشر الهجري
اسم الناسخ:	
عدد الأوراق:	٨٥ و - ١٢٤ كم
ملاحظات:	

فتح العزيز الجليل شرح لفظ البقرة
الفرز محمد بن قاسم - ٩١٨ هـ



وعلى لعلامه والله اسم للذات الواجب الوجود والرحمن بالغ من الرحيم
الحمد لله هو الشاعلي الله تعالى باجميل على جهة التقظيم **رب** اي مالك
العالمين بفتح اللام وهو كما قال بن مالك اسم جمع خاص من يعقل وليس
مفرد كالعالم بفتح اللام لانه اسم عام لما سوي الله تعالى واجمع خاص من يعقل
وصلى الله على سيدنا محمد النبي هو بالهمز وتركه انسان اوحى اليه بشرع يعمل
به وان لم يؤمر بتبليغه فان امر به فبني ورسول ايضا والمعنى ينشئ الصلاة
على السلام عليه ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضاعف والنبي بذلك من
هو عطف بيان **وعلى له الطاهرين** هم كما قال الشافعي قاربه المومن
من بني هاشم وبني المطلب وقيل واختاره الثوري انه كل مسلم ولعل قوله
الطاهرين منترغ من قوله تعالى وبطهركم تطهيرا **وعلى صحابته** جمع صاحب
البنين وقوله **اجمعين** تأكيد لصحابتهم ثم ذكر المصنف انه مسؤول في تصنيف هذا
المختصر بقوله **سيئلي بعض الاصدقا** جمع صديق وقوله **حفظهم الله**
جملة دعائية **ان عمل مختصرا** هو ما قل الفظة وكثر معناها **في الفقه** هو لغة
الفهم واصطلاحا العلم بالاحكام الشرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية
علي مذهب الامام الاعظم المجتهد ناصر السنة والدين ابي عبد الله محمد
بن ادريس بن عثمان بن شافع **الشافعي** ولد بقرية سنة خمسين ومائة وما
رحمة الله عليه ورضوانه يوم الجمعة سلم رجب سنة اربع ومائتين ووصف
المصنف مختصرا باوصاف منها انه **في غاية الاختصار** ونهاية الاجازة والغاية
والنهاية متقاربان وكذا الاختصار والاجازة ومنها انه **يقرب على المتعلم** الفروع
الفقه **درسه** ويسهل على المبتدي **حفظه** اي استحضاره على ظهر قلبه لمن
في حفظ مختصر في الفقه **وسئلي ايضا** بعض الاصدقا **ان التوفيق** اي المختصر

التقسيم للأحكام القهرية ومن حصر في ضبط **الحصول** الواجب والمنع
 وغيرهما فاجبت له سؤالي في ذلك **طالب التوراب** من الله جزاء على تضييق هذا
 المختصر **واعبأ إلى الله سبحانه وتعالى** في الأمانة من فضله على تمام هذا المختصر
في التوفيق للصواب وهو ضد الخط **أنه تعالى على ما يشاء** أي بمرده **قد**
أي قادر وعبادة **اللطيف** خير بأحوال عباده **والأول** مقبب من قوله تعالى
 الله لطيف بعباده **والثاني** من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير **واللطيف** والخبير
 اسمان من سمائه تعالى ومعنى **الأول** العالم بدقائق الأمور ومشكلاتها
 ويطلق أيضا بمعنى الرفق **فإن الله تعالى** عالم لعباده وبمواضع حولهم فيرق
 بهم ومعنى **الثاني** قريب من **الأول** ويقال خبرت الشيء خبره فأنابه خير
 أي علم قال المصنف رحمه الله تعالى **كتاب** أحكام **الطهارة** والكنائفة
 مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحاً اسم جنس من الأحكام أما الباب فاسم
 مما دخل تحت ذلك الجنس **والطهارة** بفتح الطاء لغة النظافة والخلوص من الأد
 دناس **حسية** كالأجاس ومعنوية كالعباد وما شربها فغيرها تفاسير كثيرة
 منها قولهم فعل ما يستباح بالصلاة أي من وضوء وغسل وانزاله نجاستها
 الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء وما كان الماء آلة الطهارة استند للمصنف
 لأنواع المياه فقال **المياه** التي يجوز أي يصح التطهير بها **سبع** مياه **ماء السماء**
أي النازل منها وهو المطر **وماء البحر** **وماء النهر** **وماء البئر** **وماء العين** **وماء الثلج**
وماء البرد وجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء ونبع من الأرض على
 أي صفة كان من أصل الخلقة **والماء ينقسم إلى أربعة أقسام** أحدها **طاهر**
 في نفسه **مطر** لغزير **غير مكروه** استعماله وهو الماء المطلق عن قيد لا نرم
 فلا يضر القيد المنفك كما لا يضر في كونه مطلقاً **والثاني طاهر في نفسه**

مطر

مطر لغزير **لكن مكروه** استعماله في البدن لاني الثوب وهو الماء المشمس
 أي المسخن بتأثير الشمس فيه وإنما كرهه شرعاً بقطر حار في الماء منطبع إلا
 أناء النقيدين لصفاً جوهرهما وذا برذالة الكراهة واختار التوعدم
 الكراهة مطلقاً ويكره أيضاً شديد الخبث والبرودة **والقسم الثالث**
نجس لمر يتغير ولم يزد وزنه بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار **و**
 ما يشرب من الغسول من الماء **والمغير** أي ومن هذا القسم الماء المتغير بأحد
 أو صافه **بما** أي بشئ **خالطه من الطاهرات** تغيراً يمنع إطلاق اسم
 الماء عليه فإنه طاهر غير طهور **حسب** كاف التغير أو تقدير كان خالط
 بالماء ما يوافق في صفاته كماء الورد المنقطع الرائحة والماء المستعمل
 فإنه لم يمنع إطلاق اسم الماء عليه بأن كان تغيره بالطاهر يسيراً وبما
 يوافق الماء وقدر مخالفاً ولم يتغير فلا يسلب فهو مطر واحتج
 بقوله خالطه عن الطاهر لمخالطه فإنه باق على طهوريته ولو كان
 التغير كثيراً وكذا المتغير بخالط لا يستغني الماء عنه كطين وطحل
 وما في مقرة ومرة والمتغير بطول المكث فإنه طهور **والقسم الرابع**
ما نجس أي متنجس وهو قسمان أحدهما قليل وهو الذي **حلت**
 فيه نجاسة تغيراً لا وهو أي والحال ندماً **دوت** قلتين **و**
 يستثنى من هذا القسم الميتة التي لا دم لها سائل عند قتلها أو شق
 عضو منها كالذباب إن لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا النجاسة التي لا
 يتركها الطرف وكل منهما لا نجس لما يع ويستثنى أيضاً صور مذكورة في
 المبسوطات وأشار للقسم الثاني من القسم الرابع بقوله **أو كان كثير**

طاهر في نفسه غير مطر لغزير وهو الماء المشمس
 في حد ذاته وأما نجس

كتاب
 في
 فضائل
 الصلاة
 والوضوء
 والجمعة
 والاعيةان
 والاحتياط
 في
 كل
 حال
 من
 حال
 الصلاة
 والوضوء
 والجمعة
 والاعيةان
 والاحتياط
 في
 كل
 حال

قلتين فالكثير فقير يسير او كثيرا والقلتان خمس مائة رطل بالغدا
 تقرى في الاصح فانه رطل بغداد عند النوري مائة وعشرون درهما
 واربعة اسباع درهم وترك المصنف قسما خامسا وهو الماء المطهر الحرام
 كالوضوء بماء معصوب او مسبل للشرب **فصل** في ذكر شئ من الاعيان
 المتنجسة وما يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر **فصل** في ما يطهر باليد
 سواء في ذلك ميتة ما نول اللحم وغيره وكيفية الدبغ ان يتزع فضول الجلد
 ما يحضنه من دم وخوة بشئ حريف كهفص ولو كان الحريف خافا
 كزرق الحام كوفي الدبغ **الاجلد الكلب والخنزير** وما تولد منها او من
 احد هاج حيوان طاهر فلا يطهر بالدبغ **وشعر الميتة وعظمها نجس**
 وكذا الميتة ايضا نجسة ولا يرد بها الزايلة الحيوية بغير ذكوة شرعية فلا
 يستثنى حينئذ عتبات الذكاة اذا اخرج من بطنها ميتا لان ذكاته
 في ذكوة امه وكذا غيرها من المستثنيات المذكورة في المبسوط ثم استثنى
 من شعر الميتة بقوله **الا ادرى** اي فان شعره طاهر كسنته **فصل**
 في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز وبدا بالاول فقال
ولا يجوز في غير ضرورة لرجل وامرأة **استعمال شئ من اواني الذهب والفضة**
 لاني اكل ولا شرب ولا غيرها وما يحرم استعمال ما ذكر يحرم التحاذ به من غير استعمال
 في الاصح ويحرم ايضا الاناء المطلق بذهب او فضة ان حصل له الطلح شئ من
 على النار **وجوز استعمالها** اي غير الذهب والفضة **من الاواني النفيسة**
 كالمايا قوت ويحرم الاناء المصنوب بفضة فضة كبيرة عرفا الزينة فان كانت
 كبيرة لحاجة جاز مع الكراهة او صغيرة عرفا الزينة كرهت او صغيرة لحاجة فلا
 تكرة اما صبغة الذهب فتحرر مطلقا كما صحح النوري **فصل** في استعمال الكحل

بلغ

على
 من
 لا
 يجوز
 استعمال
 الذهب
 والفضة
 في
 الاواني
 النفيسة

سنن الوضوء ويطلق السواك ايضا على ما يستاك به من اراك
 وخوة **والسواك مستحب في كل حال** ولا يكره تنزيها **الا**
بعد الزوال للصائم فرضا او نفلا وتزول الكراهة بغروب الشمس
 واختار النوري عدم الكراهة مطلقا وهو اي السواك **في ثلاثة**
مواضع اشدا استحبابا منه غيرها احدها **عند تغير الفرض**
الزم قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الكلام وانما قال **غيره** ليشمل
 تغير الفرض بغير الزم كاكل ذي كريد من ثوم وبصل وغيرها **الثاني**
عند القيام اي الاستيقاظ **من النوم** والثالث **عند القيام**
الي الصلاة فرضا او نفلا ويتأكد ايضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو
 مذكور في المطولات كقراءة القرآن واصفرار الاسنان وبين ان
 ينوي بالسواك السنة وان يستاك بيمينه ويبدأ بجانب اليمين
 من فم وان يمر على سقف حلقه امرار الطيفا وعلى كراسي اضراره
فصل في فرض الوضوء وهو بضم الواو في الاشهر اسم للفعل
 المراد هنا وبفتح الواو اسم لما يتوضو به ويشتمل الاول على فرض
 وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله **وفروض الوضوء على**
سنة اشياء احدها **النية** وحقيقتها شرعا قصد الشئ مقترنا
 بفعله فان تراخي عنه سمي غرضا وتكون النية **عند غسل اول**
جزء من الوجه اي مقارنة بذلك لا بجميعة ولا بما قبله ولما
 بعد فينوي المتوضي عند غسل ما ذكر في حديث من احداثه
 او ينوي استحالة مقتري وضوء او ينوي فرض الوضوء او ينوي
 فقط او الطهارة عن الحدث فان لم يقل عن الحدث لم يصح واذا تو

على
 من
 لا
 يجوز
 استعمال
 الذهب
 والفضة
 في
 الاواني
 النفيسة

الخفيف وحية المرأة والحشيش فيجب تحليلها وكيفيته ان يدخل
الرجل اصابعه من اسفل اللحية **وتحليل اصابع الرجلين** وا
ليدين ان وصل الماء اليها من غير تحليل فان لم يصل الا به
كالاصابع الملتفة وجب تحليلها وان لم يتأت تحليلها
لا لتحامها حرم تقفها التحليل وكيفية تحليل اليدين بالتشبيك
والرجلين بان يبداء بخنصر اليسرى من اسفل الرجل مبتدءا
بخنصر الرجل اليميني خاتما بخنصر اليسرى **وتقديم اليميني من**
يديه ورجليه **على اليسرى** منها اما العضوان اللذان
يسهل غسلهما معا كالحدين فلا يقدم اليميني منها بل
يطهران دفعة واحدة وذكر المصنف سنة تثليث العضو
العضول والمسوح في قوله **والطهارة ثلاثا ثلاثا** وفي بعض
النسخ والتكرار للعضول والمسوح **والموالاة** ويعبر عنها
بالتابع وهي ان لا يحصل بين العضوين تفريق كثير بل
يطهر العضو بعد العضو بحيث لا يحف العضول قبله مع اعتد
الهوي والمزاج والزمان واذا ثلث فالاعتبار باجر غسلة
وانما تنذب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة اما هو
فالموالاة واجبة في حقه وبقي للوضوء سنن اخري مذكو
في المطولات **فصل في الاستنجاء** واداب قضاء الحاجة **والاستنجي**
من كل خارج ملوث وهو من نجوت الشئ اذا قطعتة فكان
المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه **واجب من خروج البول**
والغايظ بالماء والجرو ما في معناه من كجامد طاهر قال

غير

غير محترم **ولكن الافضل ان يستنجي** اولا **بالاحجار**
ثم **ببيتها** ثانيا **بالماء** والواجب ثلاث مسحات ولو
ثلاث اطراف حجر واحد **وجوز ان يقتصر** المستنجي
على الماء وعلى **ثلاثة اجار** تبقى **بمن المحلات**
حصل الانتقاها والا زاد عليها حتى يبقى بمن المحل وبين
بعد ذلك التثليث **فاذا اراد الاقتصار على احدها**
فالماء افضل لانه يزيل عين النجاسة واثرها شرط
اجزاء الاستنجاء بالحرث لا يحف النجس الخارج ولا
يفتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه شئ من نجس
اخر اجنبى عنه فان استقى شرط من ذلك تعين
الماء **ويجتنب** وجوبا قاضى الحاجة **استقبال**
القبلة الا ان وهي لكعبة **واستدبارها في الصحرا**
ان لم يكن بينه وبين القبلة سائر او كان لا يبلغ
ثلاثي ذراع او يبلغها وبعد عنه اكثر من ثلاثة اذرع
بذراع الاذي كما قال بعضهم والبيان في هذا كالحصا
بالشرط المذكور الا البنا المعد لقضاء الحاجة فلا حرج
فيه مطلقا وخرج بقولنا الان ما كان قبله كبيت
المقدس فاستقباله واستدباره مكروه **ويجتنب**
ادبا قاضى الحاجة **البول** والغايظ **في الماء الراكد**
اما الجاري فيكره في القليل منه دون الكثير وبحث
النوري تحريمه في القليل جاريا كان فاورا كذا
ويجتنب ايضا البول والغايظ **تحت الشجرة المثمرة**
وقت التمر وغيره **ويجتنب** ما ذكر في الطريق السلوك

للناس وفي موضع **الظل** صيفا وموضع الشمس شتاء وفي
الثقب في الارض وهو النازل المستدير ولقطة الثقب
 ساقطه في بعض نسخ المتن **ولا يتكلم** اذ بالغير ضرورة
 قاضية الحاجة **على القول والغائب** فان دعت
 ضرورة الكلام كن رأي حجة تقصده انسانا ليكره الكلام
 حينئذ **ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما** اي
 يكره له ذلك حال قضا حاجته لكن النووي قال في الروضة
 وشرح المذهب بان استدبرها ليس بمكروه وقال في
 شرح الوسيط ان ترك استقبالها واستدبارها سواء
 اي فيكون مباحا وقال في التحقيق ان كراهة استقبالها
 لا اصل لها وقوله **ولا يستقبل** الى اخره ساقط في بعض نسخ
 المتن **فصل في نواقض الوضوء** المسماة باسباب الحدث
والذي ينقض الوضوء اي يبطله **خمس اشياء** احدها
ما خرج من السبيلين اي القبل والدرم متوض
 حي واضح معتادا كانت الخارج كبول وغائط او نادرا
 كدم وقيح وحصي ونجس هذه الامثال وطاهر كدود
 الا التي الخارج باحتلام من متوض ممكن مقصده
 فلا ينقض والمشكل انما يتقضى وضوءه بالخارج
 من فرجه جميعا **والثاني النوم على غير هيئة الشك**
 وفي بعض النسخ زيادة من الارض بمقعده والارض
 ليست بقيد وخرج بالمتن ما لو نام قاعا غير
 متمكن او نام قايما او على قفاه ولو متمكنا **والثالث**
زوال العقل اي الغلبة عليه **بسكر او مرض او جنون**

المتكمن

او غما او غير ذلك **والرابع لمس الرجل المرأة** غير المحرم ولو ميتة
 والمراد بالرجل والمرأة ذكر او انثى بلغا حدا الشهوة عرفا
 والمراد بالمحرم من حرم تكاحها لاجل نسب او رضاع او
 مصاهرة وقوله **من غير حائل** يخرج ما لو كان حايلا فلا
 ينقض **والخامس** وهو اخر النواقض **من فرج الايدي باطن**
الكف من نفسه او غيره ذكر او انثى صغيرا او كبيرا حيا او ميتا
 ولقطة الايدي ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله **ومن**
حلقة دبره اي الايدي ينقض **على القول الجديد** وعلى
 القديم لا ينقض من الحلقة والمراد بها ملتقى المنفذ
 وباطن الكف الراحة مع بطون الاصابع وخرج بباطن
 الكف ظاهره وحروفه وبروس الاصابع وما بينهما فلا
 نقض بذلك اي بعد التماس **فصل في موجب الغسل والغسل**
 لغة سيلان الماء على شيء مطلقا وشرعا سيلانه على جميع البدن
 بنية مخصوصة **والذي يوجب الغسل ست اشياء**
ثلاثة منها تشترك فيها الرجال والنساء **التقاء الختانين**
 ويعبر عن هذا الالتقاء بيلاج حي واضح غيب حشفة الذكر
 منه او بقدرها من مقطوعها في فرج ويصير الايدي الموضع فيه
 جنبا بيلاج ما ذكر اما الميت فلا يعاد غسله بيلاج فيه
 واما الخنثى المشكل فلا يغسل عليه بيلاج حشفته ولا بيلاج
 في قبله **ومن اشتركت** **ان** اي خروج **المني** من شخص ولو
 بغير ايلاج وان قل المنى كقطرة ولو كانت لون الدم ولو

كان الخارج بمجامع او غير في يقظة او نوم بشهوة او غيرهما من طريقه المقادير
 او غير كان انكسر صلبه فخرج منية ومنه المشترك الموت الا في
 الشهيد وثلاثة تختص بها النساء هي الحيض اي الدم الخارج
 من امرأة بلغت تسع سنين والثاني النفاس وهو الدم الخارج عقب
 الولادة فانه موجب للفصل قطعا والثالث الولادة المصحوبة بالبلل
 موجبة للفصل قطعا والمجردة عن البلل موجبة للفصل في الاصح
فصل في فرائض الغسل ثلاثة اشياء احدها النية فيؤتي
 الجنب رفع الجنبات او الحدث الاكبر ونحو ذلك وتتوي الحائض
 او النفسارفع حدث الحيض او النفاس وتكون النية مقرونة
 بأول كفر من هو او لا يغسل من اعلى البدن واسفله فلو نوى
 بعد غسل جزء وجب اعادته **وزالة النجاسة ان كانت على**
بدن اي الغسل وهذا ما رجح الرافعي ونص عليه فلا يكفي غسلة واحدة
 عن الحدث والنجاسة ورجح النووي الاكتفاء بغسل واحدة
 عنها ومجملها اذا كانت حية اما اذا كانت ميتة اما وجب غسلها
 اتفاقا عندها **وايضال الماء الى جميع الشعر والبشرة** وفي بعض
 نسخ المتن بدل جميع اصول الشعر ولا فرق بين شعر الرأس وغيره
 ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المصفور ان لم يصل
 الماء الى باطنه الا بالتقصير وجب نقضه والمراد بالبشرة ظاهر
 الجلد ويجب غسل باطنه صماخي اذن ومن اتف محذوع
 ومن شقوق بدن ويجب يصل الماء الى ما تحت القلفة من الاقلف
 والى ما يبدا من فرج المرأة عند تقوؤها لقضا حاجتها وما يجب

غسل

غسل المسرة لافها تظهر في وقت فتصير من ظاهر البدن **وسنة**
 اي الغسل خمسة اشياء التسمية والوضوء كاملا قبله وينوي
 به الغسل سنة الغسل ان تجردت جنباته عن الحدث الاصغر
 والايوي به الاصغر **وامرار اليد على ما وصلت اليه من الجسد**
 ويعبر عن هذا الامر بالدلك **والمرألة** وسبق معناها في الو
وتقديم اليمني من شقه على اليسرى وفي سنة الغسل المؤ
 مذكورة في المبسوطات منها التثليث وتحليل الشعر **فصل**
والاعتسالات السنونه سبعة عشر غسلا غسل الجمعة
 ووقتة من الغر وغسل العيدين الفطر والاضحى ويدخل وقت
 هذا الغسل بنصف الليل الثاني **والاستنشاق** اي طلب السقيا
 من الله تعالى **والخسوف** للقر والكسوف للشمس **والغسل من اجل غسل**
الميت مسلما كان او كافرا **وغسل الكافران** لم يكن اجب في كفره
 او لم تحضر المرأة والاوجب الغسل بعد الاسلام في الاصح وقيل
 يسقط اذا اسلم **والمجنون والغبي عليه اذا افاق** ولم يحقق
 منها انزال فان تحقق منها انزال وجب الغسل على كل منهما
والغسل عند ارادة الاحرام ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ
 وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين حائض وطاهرة فان
 لم يجد المحرم الماء ييم **والغسل لدخول مكة** لم يحرم الحج او عمره ولو
 عرفه في تاسع الحجة **والميت بمزلفه ورمي الجار الثلاث**
 في ايام التشريق الثلاثة فيغتسل لري كل يوم منها غسلا
 اما في حرة العقبه في يوم اخر فلا يغتسل له لقرب زمنه

ضوء
 في المطولات

وقوف

من غسل الوضوء **الفصل المطوف** الصادق بطواف قدوم وافاضة
 ووداج وبقية الانسال المسنونة مذكرة في المطولات **فصل المسح**
على الخفين جازي في الوضوء لا في غسل فرض ونفل لا في إزالة نجاسة
 فلو جنب او دميت رجلاه فارد المسح بدلا عن غسل الرجلين
 لا بد من الغسل واشرف قوله جازي ان غسل الرجلين افضل من المسح
 وانما يجوز مسح الخفين لاجلها فقط الا ان يكون فاقد الاخرى
بثلاثة شرائط ان يثبت له الشخص ليس بها بعد كمال الطهارة
 فلو غسل رجلا او لبس خفها ثم نفل بالرجل الاخرى كذلك له كيف
 ولو ابتداء لبسها بعد كمال الطهارة ثم احدث قبل وصول الرجل
 قدم الخف لم يخرله المسح لان الاصل عدم اللبس **وان يكونا الى الخفين**
سائر من محل الفرض من القدمين بكعبيهما فلو كانا في الخفين
 كالمداين لم يكف المسح عليه والمراد بالسائر هنا التبايل لا ماخ الروية
 وان يكون السترن جوانب الخفين لامن اعلاهما **وان يكون**
سائرين تتابع المشي عليهما كتردد سافر في حوائجه من حط و
 ترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمسحان
 نفوذ الماء ويشترط ايضا طهارتهما ولو لبس خفاف فوق خف
 لشدة البرد مثلا فان كان الاعلى صالحا للمسح دون الاسفل مسح
 المسح على الاعلى ان كان الاسفل صالحا للمسح دون الاعلى مسح
 على الاسفل مسح او الاعلى فوصل البذل للاسفل مسح ان قصد الاسفل
 او قصدهما لا ان قصد الاعلى فقط وان لم يقصد واحدا منهما
 بل قصد المسح في الجملة اجزاء في الاصح **ويسح المقيم يوما وليلة**

من غسل الوضوء
 ووداج وبقية
 الانسال المسنونة
 مذكرة في المطولات
 فصل المسح
 على الخفين جازي
 في الوضوء لا في
 غسل فرض ونفل
 لا في إزالة نجاسة
 فلو جنب او دميت
 رجلاه فارد المسح
 بدلا عن غسل
 الرجلين
 لا بد من الغسل
 واشرف قوله جازي
 ان غسل الرجلين
 افضل من المسح
 وانما يجوز مسح
 الخفين لاجلها
 فقط الا ان يكون
 فاقد الاخرى
 بثلاثة شرائط
 ان يثبت له الشخص
 ليس بها بعد
 كمال الطهارة
 فلو غسل رجلا
 او لبس خفها ثم
 نفل بالرجل
 الاخرى كذلك
 له كيف
 ولو ابتداء لبسها
 بعد كمال
 الطهارة ثم
 احدث قبل
 وصول الرجل
 قدم الخف لم
 يخرله المسح
 لان الاصل
 عدم اللبس
 وان يكونا الى
 الخفين
 سائر من محل
 الفرض من
 القدمين
 بكعبيهما
 فلو كانا في
 الخفين
 كالمداين لم
 يكف المسح
 عليه
 والمراد
 بالسائر
 هنا التبايل
 لا ماخ
 الروية
 وان يكون
 السترن
 جوانب
 الخفين
 لامن اعلاهما
 وان يكون
 سائرين
 تتابع
 المشي
 عليهما
 كتردد
 سافر في
 حوائجه
 من حط و
 ترحال
 ويؤخذ من
 كلام
 المصنف
 كونهما
 قوين
 بحيث
 يمسحان
 نفوذ
 الماء
 ويشترط
 ايضا
 طهارتهما
 ولو لبس
 خفاف
 فوق
 خف
 لشدة
 البرد
 مثلا
 فان كان
 الاعلى
 صالحا
 للمسح
 دون
 الاسفل
 مسح
 المسح
 على
 الاعلى
 ان كان
 الاسفل
 صالحا
 للمسح
 دون
 الاعلى
 مسح
 على
 الاسفل
 مسح
 او
 الاعلى
 فوصل
 البذل
 للاسفل
 مسح
 ان
 قصد
 الاسفل
 او
 قصدهما
 لا ان
 قصد
 الاعلى
 فقط
 وان
 لم
 يقصد
 واحدا
 منهما
 بل
 قصد
 المسح
 في
 الجملة
 اجزاء
 في
 الاصح
 ويسح
 المقيم
 يوما
 وليلة

من غسل الوضوء
 ووداج وبقية
 الانسال المسنونة
 مذكرة في المطولات
 فصل المسح
 على الخفين جازي
 في الوضوء لا في
 غسل فرض ونفل
 لا في إزالة نجاسة
 فلو جنب او دميت
 رجلاه فارد المسح
 بدلا عن غسل
 الرجلين
 لا بد من الغسل
 واشرف قوله جازي
 ان غسل الرجلين
 افضل من المسح
 وانما يجوز مسح
 الخفين لاجلها
 فقط الا ان يكون
 فاقد الاخرى
 بثلاثة شرائط
 ان يثبت له الشخص
 ليس بها بعد
 كمال الطهارة
 فلو غسل رجلا
 او لبس خفها ثم
 نفل بالرجل
 الاخرى كذلك
 له كيف
 ولو ابتداء لبسها
 بعد كمال
 الطهارة ثم
 احدث قبل
 وصول الرجل
 قدم الخف لم
 يخرله المسح
 لان الاصل
 عدم اللبس
 وان يكونا الى
 الخفين
 سائر من محل
 الفرض من
 القدمين
 بكعبيهما
 فلو كانا في
 الخفين
 كالمداين لم
 يكف المسح
 عليه
 والمراد
 بالسائر
 هنا التبايل
 لا ماخ
 الروية
 وان يكون
 السترن
 جوانب
 الخفين
 لامن اعلاهما
 وان يكون
 سائرين
 تتابع
 المشي
 عليهما
 كتردد
 سافر في
 حوائجه
 من حط و
 ترحال
 ويؤخذ من
 كلام
 المصنف
 كونهما
 قوين
 بحيث
 يمسحان
 نفوذ
 الماء
 ويشترط
 ايضا
 طهارتهما
 ولو لبس
 خفاف
 فوق
 خف
 لشدة
 البرد
 مثلا
 فان كان
 الاعلى
 صالحا
 للمسح
 دون
 الاسفل
 مسح
 المسح
 على
 الاعلى
 ان كان
 الاسفل
 صالحا
 للمسح
 دون
 الاعلى
 مسح
 على
 الاسفل
 مسح
 او
 الاعلى
 فوصل
 البذل
 للاسفل
 مسح
 ان
 قصد
 الاسفل
 او
 قصدهما
 لا ان
 قصد
 الاعلى
 فقط
 وان
 لم
 يقصد
 واحدا
 منهما
 بل
 قصد
 المسح
 في
 الجملة
 اجزاء
 في
 الاصح
 ويسح
 المقيم
 يوما
 وليلة

الخف ولا يجزي المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حرقه
 ولا اسفله والسنة في مسح ان يكون خطوطا بان يفرج الماسح
 بين اصابعه ولا يضمها **ويبطل المسح على الخفين بثلاثة اشياء**
يخلعها او يخلع احدها او يخلعه او يخرج الخف عن صلاحية
المسح كخرقه وانقضاء مدة المسح من يوم وليلة لتقليم وثلاثة
 ايام بلباس المسافر **وبعروض ما يوجب الغسل كحفاة او حبيس**
او تماس للابس الخف **فصل في التيمم** وفي بعض نسخ المتن تقدم
 هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرعا ايصال
 تراب طهور للوجه واليدين بدلا عن وضوء وغسل او غسل عضو
 بشرائط مخصوصة **وشرائط التيمم خمسة اشياء** وفي بعض
 نسخ المتن خمس خصال **احدها وجود العذر** **فيسفر او يمسح**
والثاني دخول وقت الصلاة فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها
والثالث طلب الماء بعد دخول الوقت بنفسه او بمن اذن له في
 طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فان كان منفرد انظر حوايله
 من الجريئة الى ما كان مستويا من الارض فان كان فيها بطن
 وانخفاض تردد قدرة نظره **والرابع تعذر استعماله** اي الماء بان يحا
 من استعمال الماء على ما يوجب نفسا ومنفعة عضو ويدخل في العلم
 ما لو كان بقرية ماء وخاف لو قصد على نفسه من سبع اوعده او
 على ماله من سارق او غاصب ويؤخذ في بعض نسخ المتن في هذا
 الشرط تعذر استعماله وهي واعوازه بعد الطلب والشرط الخامس
التراب الطاهر اي غير المتندي ويصدق الطاهر بالغضوب

فيطلب

زيادة
 القول

وتراب مقبرة لم تنبش ويوجد في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط
 وهي له غبار فان خالطه جمل او رمل لم يجر هذا موافق لما قاله
 النووي في شرح المذهب والتصحح لكنه في الروضة والقواعد جواز
 ذلك ويصح التيمم ايضا برمل له غبار وخرج بقول المصنف
 التراب غيره كورة وحجارة خرف وخرج بالطاهر الجنب واما
 التراب المتعل فلا يصح التيمم به **فرائض اربعة اشيا** احدها
النية وفي بعض النسخ اربع خصال احدها نية الفرض فان
 نوي التيمم الفرض والنفل استباحهما او الفرض فقط استباح
 معه النفل وصلاة الجنازة ايضا والنفل فقط لم يستبح الفرض
 وكذا لو نوي الصلاة ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب
 للوجه واليدين واستدامة هذه النية الى مسح شيء من الوجه
 وان احدث بعد نقل التراب لم يسح بذلك التراب بل ينقل
 غيره **الثاني والثالث مسح الوجه ومسح اليدين مع الرفعين**
 وفي بعض النسخ الى المرفعين ويكون مسحهما بضربتين
 ولو وضع يده على تراب نام فعلق بهما اب م يضر ضرب كوفي
والرابع الترتيب فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء
 تيمم عن حدث البراءة صغره ولو ترك الترتيب لم يصح واما
 اخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب
 يديه دفعة على تراب ومسح يمينه وجبهه ويأر يمينه
 جاز **وسنة** انما التيمم ثلاثة اشيا وفي بعض النسخ ثلاث
 خصال **النية** وتقديم **اليمين** من اليدين **على الترتيب** زعمها

تقدم

9
 وتقديم على الوجه على اسفله **والمولاة** وسبق معناها في الوضوء وتيمم
 سنتين اخرى مذكورة في المطولات منها نزع خاتمه في الضربة الاولى
 اما الثانية فيجب نزع الخاتم فيها **والذي يبطل التيمم ثلاثة اشيا**
 احدها كل **سائل الوضوء** وسبق بيانها في اسباب المحدث **ثاني**
 فمق كان متبهما احدث بطل تيممه **والثاني روية الماء روية**
 وفي بعض النسخ وجود الماء **غير وقت الصلاة**
 فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء وتوهمه قبل دخوله في الصلاة بطل
 تيممه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها
 بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال او مما يسقط فرضها بالتيمم
 كصلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت او نفلا وان كان تيممه
 الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء فلا اثر لروية بل تيممه باق
 بحاله **والثالث الرودة** وهي قطع الاسلام واذا امتنع
 شرعا استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه ساتر وجب التيمم
 وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب اما المحدث فاذا تيمم
 وقت دخول غسل العضو القليل وان كان على العضو ساتر فحكمه
 مذكور في قول المصنف **وصاحب الجبار** جمع جدير بفتح الجيم وهي
 اخشاب او قصب تسوى وتشد على العضو موضع الكسر ليتم
يمسح عليها بالماء ان لم يمكن نزعها الخوف ضرر مما سبق **وتيمم**
صاحب الجبار في وجهه ويديه كما سبق **وبصل ولا اعادة عليه**
ان كان وجها اي الجبار على طهر وكانت في غير اعضا
 التيمم والا اعاد وهذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع

يقتضى عدم الفرق بين أعضاء التيمم وغيرها ويشترط في الحيرة
ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك واللصوق
والعصاة والمرهم ونحوها على الجرح كالحيرة **ويقيم كل فرضة**
ومندوبة فلا يجمع بين صلاتي فرض تيمم واحد ولا بين طوافين
ولا صلاة وطواف ولا جمعة وخطبتها والمرأة اذا تيممت
لتمكن الزوج ان تمكنه مرارا وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك
التيمم وموله **ويصل تيمم واحد ما شاء من النوافل** ساقط في
بعض نسخ المتن **فصل** في بيان النجاسة وازالتها وهذا الفصل
مذكور في بعض النسخ قيل **كتاب الصلاة والنجاسة** لغة النبي
المستقذر وشرعا كل عين حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار
مع سهولة التمييز لحرمتها ولا يستقذارها ولا لضررها في
بدن او عقل ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها
وخرج بالاختيار الضرورة فاتها تيمم تناول النجاسة
وبسهولة التمييز اكل الدود الميت في جبين او فكه ونحو
ذلك وخرج بقوله لحرمتها ميتة ادمي وبعدم الاستقذار
لنحو ونحو ونفي الضرر الحجر والنبات المضرب ليدن او عقل ثم ذكر
المصنف ضابط الجنس الخارج من القبل والمدير بقوله **وكل**
ما يخرج من السبيلين نجس هو مصادق بالخارج المعتاد
كالبول والغائط والنادر كالدم والقح **الا لشيء من ادعي وحيوان غير كل**
وخنزير وما تولد منها او من احد ههنا مع حيوان طاهر وخرج به

وخنزير

والخنزير وما تولد منها او من احد ههنا مع حيوان طاهر وخرج
بما يج الدود وكل متصل لا تحيله المعدة فليس نجس بل هو
متنجس يطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ
المضارع واسقاط ما يج **وغسل جميع الابوال والاروات**
ولو كانتا من مأكول لحم **واجب** وكيف غسل النجاسة ان كانت
مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال عينها
ومحاولة زوال رصاصها من طعام اولون اخرج فان بقي طعم
النجاسة ضر اولون اخرج عسر زواله لم يضروا ان كانت
النجاسة غير مشاهدة وهي المسماة بالحكية فيكون اجراء الماء
على المتنجس نهارا لومرة واحدة ثم استثنى المصنف من الـ
بوال **بقوله الابوال لصبي الذي لم ياكل الطعام** اي
الذي لم يتناول مأكولا ولا مشروبا على جهة التغذية **فانه**
اي بول لصبي **يطهر برش الماء عليه** ولا يشترط في الرش
سيلان الماء فان اكل الصبي الطعام على جهة التغذية غسل
بوله قطعا وخرج بالصبي اصبيته والحنثي فانه يغسل من
بولها ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان
قليل فان عكس لم يطهر اما الماء الكثير فلا فرق بين كون
المتنجس واردا او موردا **ولا يعنى عن شئ من النجاسات**
الا اليسير من الدم والقح يعنى عن ما في ثوب او بدن وتصح
الصلاة معها **الا ما ايتى لا يغسل** كذباب ونمل
الا وقر في الاندرمات فيه فانه لا يجزى وفي بعض النسخ اذا

مات في الاناء وانهم من قوله وقع اي نفسه انه لو طرح ما لا نفس
 له سائلة في المايح ضرره هو ما جزم به الرافعي في الشرح الصغير
 ولم يتعرض لهذه السئلة في الكبير واذا كثرت ميتة ما
 لا نفس له وغيّرت ما وقعت فيه نجسته واذا انشأت هذه
 الميتة من المايح كدور دخل فالحكة لم تنجسه قطعا ويستثنى
 ما ذكرها مسائيل في المبسوطات سبق بعضها في كتاب الطهارة
 والحيوان ككل طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منهما ومن
 احدهما مع حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة الدود
 المتولد من النجاسة وهو كذلك **والميتة كلها نجسة الا السمك**
والجراد والاربع وفي بعض النسخ وابن ادم اي ميتة كل سباعا فيها
 طاهرة **ويغسل الاناء مع ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات**
 بما طهر **احدا من مصححي التراب** لطهور يعي الحل المتنجس
 فان كان المتنجس بما ذكر في ما جاز كدور كفي مرور سبع جرات
 عليه بلا تعفير واذا لم تزل عين النجاسة الكلية الاست فلا
 مثلا حسبت كلها مرة واحدة والارض الترابية لا يحسب
 التراب على الاصح **ويغسل من سائر ابي باقي النجاسات مرة**
 واحدة وفي بعض النسخ مرة ثاني عليه **والثلاثة** وفي بعض
 النسخ والثلاث بالثلاثة **واعلم ان غسالة النجاسة بعد طهارة**
 الحل لمخول طاهرة ان انفصلت غير متغيرة ولم يزد وزنها بعد انفصالها
 عما كان بعد اعتبار مقدار ما يتشربه الموشول من الماء هذا ان لم
 يبلغ قلتين فان بلغها فالشرط عدم التعيير ولما فرغ المصنف

شك حل

14
بدء الركعات كن صلي ثلاثا او اربعاً **عليه الميقين وهو الاقل**
 كالثلاثة في هذا المثال واتى بركة ولا ينفعه غلبة الظن انه صلي
 اربعاً ولا يعمل بقول غيره له انه صلي اربعاً ولو بلغ ذلك القابل
 عدد التواتر **وسجد السجود وسجود السجود** كما سبق **وحمله**
قبل السلام فان سلم المصلي عابداً لما بالسهو او ساهوا طال
 الفصل عرفاً فان محله وان قصر الفصل عرفاً لم يفت وجب
 فله السجود وتركه **فصل في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها**
 تحريماً كما في الروضة وشرح المذهب هنا وتنزيهاً كما في التحقيق
 وشرح المذهب في نواقض الوضوء **وحسب اوقات لا يصلي**
فيها الا صلاة لها سبب اما تقدم كالفائتة او مقارنت
 كصلاة الكسوف والاستسقاء الاول من الحنة الصلاة التي
 لا سبب لها اذا فعلت **بعد صلاة الصبح** وتكرار الكراهة حتى
تطلع الشمس الثاني عند طلوعها **اذ طلعت حتى تكاملت**
تقع قدر ربح في راي العين والثالث الصلاة **اذا استوت**
حتى تزول عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا
 تكرر الصلاة فيه وقت الاستسقاء وكذا حرم سكة المسجد وغيره
 فلا تكرر الصلاة فيه في هذه الاوقات سواء صلاة ستة الطواف
 وغيرها **والرابع** **بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس والخامس**
عند الغروب للشمس اذا دنت للغروب حتى يتكامل غروبها
فصل في صلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة ستة
 عند المصنف والرافعي والاصح عند النووي ان فائتة ركعة

المأموم

واما قوله صلى الله عليه وسلم صلى قاعدا فله نصف اجر القائم
 ومن صلى مضطجعا فله نصف اجر القائم فحمل على التقلع مع
 القدرة **فصل في المتروك من الصلاة ثلاثة اشياء فرض**
 ويسمي بالركن ايضا **سنة وهينة** وهما اعدا الفرض وبين
 المصنف الثلاثة بقوله **فالفرض لا ينوب عنه سجود السهر**
بذلك ذكره اي الفرض وهو في الصلاة التي به تمت صلاة
 او ذكره بعد السلام والزمان **قريب اتي به ونبي** ما بقي من
 الصلاة عليه **وسجد للسهر** وهو سنة كما سياتي لكن منترك
 ما سوره في الصلاة او فعل منه في غيرها **والسنة اذا تركها**
 المصلي لا يعود اليها بعد التلذس **بالفرض** من ترك التشهد
 الاول مثلاً فذكره بعد اعتداله مستويا لا يعول اليه فان عا د
 اليه عا د عالما بالتحريم بطلت صلاته واناسيا انه في الصلاة او
 جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان
 حاسوما عا د وجوبا المتابعة امامه **لكنه يسجد للسهر** في صورة
 عدم العود او العود ناسيا او جاهلا او اراد بالسنة هنا الابعاد
 الستة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح وفي اخر
 الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة على الال
 في التشهد الاخير **والهينة** كالسجود والتسبيحات وكونها مما لا يحبر
 بالسجود لا يعود المصلي اليها بعد تركها **ولا يسجد للسهر**
حسبا سواء تركها عدا او سهوا **واذا اشك المصلي في عدا وما اتي**

اعداء **وصيام ثلاثة ايام** قبل سعاد الخروج فيكون به اربعة **ثم يخرج**
بهم في اليوم الرابع صيا ما غير متطيين ولا متزيين بل يخرجون **في ثياب**
بدلة بموحدة مكسورة وذال معجمة ساكنة ما يلبس من ثياب
 المهنة وقت العمل **واستكانة** اي خشوع **وتضرع** اي خضوع
 وذل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز واليهام
ويصلي بهم الامام او نائبه **ركعتين كصلاة**
العيدين في كيفيةهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير
 سبعة في الركعة الاولى وخمسة في الركعة الثانية
 ورفع يديه **ثم يخطب** نداء خطبتين كخطبتين
 العيدين في الاركان وغيرها لكن يستغفر
 الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير او طمأ في خطبتي
 العيدين فيفتح الخطبة الاولى بالاستغفار والخطبة
 الثانية استغفر الله تعالى العظيم الذي لا اله الا هو
 المقيوم وانوب اليه وتكون الخطبتان **بعدها**
اي ويجوز الخطيب رداه فيجعل يمينه يساره واعلا
 اسفله ويجوز الناس ارضيتهم مثل تحويل الخطيب
ويكثر من الدعاء سرا وجهرا حيث اسر الخطيب
 اسر القوم بالدعاء وحيث جهرا به امثوا على دعائه
 ويكثر الخطيب من **الاستغفار** ويقرأ قوله تعالى
 استغفروا ربكم انه كان عفارا الاية وفي بعض
 نسخ المتن زيادة وهي ويدعوا بدعاء رسول الله صلى

الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقيا رحمة ولا تجعلها سقيا
 عذابا ولا نجاة ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الضراب
 وعلى منابت الاشجار ويطون الودية اللهم حولينا
 ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيثا هيثا مريئا سريعا
 سحاما غدا طبقا مجالا دائما الى يوم الدين اللهم
 اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان
 بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضعف ما لا تشكوا
 الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادركنا الصرع وانزل
 علينا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض
 واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك
 اللهم انا نتفكر انك كنت غفارا فارسل السماء
 علينا مددرا ويقتل في الوادي اذا سال ونيسج
 للعدو والبرق انت هت الزيادة وهي طوفها لا تنالك
 المتن من الاختصار والدعاء **فصل**
في كيفية صلاة الخوف وانما اقردها المصنف
 عن غيرها من الصلوات بتوجه لانها تختلف في اقامة الفرض
 في الخوف ما لا يحتمل في غيره **وصلاة الخوف** انواع كثيرة تبلغ
 ستة اضراب كما في صحيح مسلم اقتصر المصنف منها على ثلاثة **الاول**
 احدها ان يكون العدو غير جهة القبلة وهو قليل وفي المسلمين كثر بحيث
 تقام كل فرقة منهم العدو فيقوم **الامام** فحين ذاك تقف جهة العدو تحركه
 وفرقة تقف خلفه اي الامام **فيصلي بالفرقة التي خلفه** وركعة ثم بعد قيامه للركعة الثانية

في صلاة الخوف
 ان يكون العدو
 من غير جهة القبلة
 فيصلي بالفرقة التي
 خلفه ثم بعد قيامه
 للركعة الثانية

حادثة

حارسة في الركعة الاولى فيصلي الامام **بصلاة** فاذا جلس
 الامام للشهادة تفارقه **وتتم لنفسها** ينتظرها الامام
 ويسلم بها وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بذات الرقاع سميت بذات الرقاع لانهم يقبوا رايها لهم فيها
 وقيل غير ذلك **والثاني ان يكون العدو في جهة القبلة**
 في مكان لا يستريحون ابصار المسلمين شي وفي المسلمين
 كثرة تحتل تفردهم **فيصنفهم الامام** صفين مثلا **والثاني**
فهم جميعا فاذا سجد الامام في الركعة الاولى سجد معه
احدا الصفين سجدتين **ودقف** الصف الآخر **سجدة**
فاذا رفع الامام راسه **سجدوا وحقوقا** ويتشهدا لا تمام
 بالصفين ويسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بصفتان وهي قرية في طريق الحاج المصري بينها
 وبين مكة مرحلتان سميت بذلك لعصف السيول فيها
والثالث ان يكون في شدة الخوف والتحام الحرب وهو
 كناية عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق بعضهم
 ببعض فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرون على
 النزول ان كانوا ركبانا ولا على الانحرف ان كانوا مشاة
فيصلي كل من القوم كيف امكنه راجلا اي ماشيا **او راجلا**
مستقبلا القبلة او غير مستقبل لها **ويعدون في الا**
 الكثرة في الصلاة كضربات متواليات **فصل** في اللباس
 ويحرم على الرجل وفي بعض النسخ على الرجال لبس الحرير

م

ر

عمال

٢٥
 والقرف في حال الاختيار وكذا جرم استعمال ما ذكر في جملة
 الافتراض وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويجل
 للرجل لسه للضرورة كحرب ومهلكين **والختن بالذهب**
ويجل للنبا وفي بعض النسخ للمرأة لبس الحرير واقراشه
 ويجل للولي الباس الصبي الحر قبل سبع سنين وبعدها و
قليل اي يسير **الذهب وكثير** اي استعمالها في التحريم
 سواء في التحريم ساقط في بعض النسخ **واذا كانت**
بعض الثوب ابرسيما اي حريرا **وبعضه** الاخر قطن
او كتان امثلا جاز للرجال لبسه **مالم يكن الابرسيما**
غالبا علي غيره فان كانت غير الابرسيما غالبا حل وكذا اذا
 استويا في الاصح **فصل** فيما يتعلق بالميت من غسله
 وتكفينه والصلاة عليه ودفنه **ويلزم** علي طريق فرض
 الكفاية في **الميت** المسلم غير المحرم والشهيد **اربعة اشيا**
غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وان لم يعلم
 بحال الميت الا واحد فعين عليه ما ذكر وما الميت الكافر
 فالصلاة عليه حرام حريبا كانت او ذميا ويجوز غسله في
 الحالتين ويجب تكفين الذي ودفنه دون الحربي والمر
 واما المحرم اذا كفن فلا يستر راسه ولا وجهه المحرمة واما
 الشهيد فلا يصلي عليه كما ذكره المصنف في قوله **واشاد**
لا يغتسلان ولا يصلي عليهما احدهما **الشهيد في معركة**
المشركين وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله

كافر مطلق

مطلقا او مسلح خطأ او عمدا عاد سلاحه اليه او سقط عن رابته
 ونحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بجراحة يقطع
 بموته منها فغير شهيد في لظهر وكذا لو مات في قتال الغا
 او مات في قتال لا بسبب القتال **والثاني السقط الذي**
لم يستهل اي لم يرفع صوته **سارخا** فان استهل صار خا
 وبكى تخلمه كالكبير والسقط بتثيت السين النول اذا نزل
 قبل تمامه ما خوذ من السقوط **ويغسل الميت وتراثلاثا** او
 خمسا او اكثر من ذلك **ويكون في اول غسله سدر** اي ليس
 ان يستعين الغاسل في الغسلة الاولى من غسلات الميت
 سدر او حطمية **ويكون في اخره** اي في اخر غسل الميت غير
 المحرم **شي** قليل **من كافر** بحيث لا يغير الماء واعلم ان اقل
 غسل الميت تقيم بدنه بالماء مرة واحدة واما اكمله فمذكور
 في المبسوطات **ويكفن الميت** ذكر كان او انثى بالغ كان
 او لا **في ثلثة اثواب بيض** وتكون كلها الفايف متسا
 طولا وعرضا تاخذ كل واحدة منهن جميع بدنه **ليس فيها**
قبض ولا عمامة وان كفن الذكر في خمس ففي الثلثة المذكور
 ونميص وعمامة او المرأة في خمسة ففي اربعة ونميص
 ولغاقتان واقل الكفن ثوب واحد يستر العورة للميت
 علي الاصح كما في لروضة وشرح المذهب ويختلف قديره لذكورة
 الميت ونوثة **ويكون الكفن** من جنس ما يلبسه الشخص
 في حياته **ويكفي عليه** اي الميت اذا صلى عليه **ارب تكبيرات**

وية
 رة

بتكبير الاحرام ولو كبر خمساً لم تبطل لكن لو خمساً ما لم يتبعه
 بل يسلم او يتنظره يسلم معه **يقول المصلح الفاتحة بعد**
 التكبير **الاول** ويجوز قولها بعد غير الاول **ويصلي على**
النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية واقل
 الصلاة عليه **اللهم صل محمد** **او يدعوا للميت بعد الثالثة**
 واقل الدعاء **للميت** اللهم اغفر له وارحمه مذكور في قول
 المصنف في بعض نسخ المتن وهو اللهم هذا عبدك وابن
 عبدك خرج من روح الدنيا وسقطها ومحبوبه واحبا
 فيها الى ظلة القبر وما هو لاقبه كان يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمداً عبدك ورسولك
 وانت اعلم به اللهم انزل بك وانت خير منزل ولا
 به واصبح فقيراً الى رحمتك وانت غني عن عذابه وقد جئنا
 راعين اليك شفعاله اللهم ان كان محسنًا فزد في
 احسانه وان كان مسيئًا فتجاوز عن سيئته ولقاه برحمته
 رضاك وفيه فتنة **القبر وعذابه** وانفع له في قبره
 وحاف الارض عن جنبيه ولقاه برحمته الامن من عذابه
 حتى تبعه امنا الى جنتك برحمتك يا ارحم الراحمين
 ويقول **بعد الرابعة** اللهم لا تحمنا اجره ولا تقنتنا
 بعده واغفر اللهم لنا وله **ويسلم المصلح بعد التكبير الرابعة**
 والسلام هنا كالسلام في غير صلاة الجنائز وكيفية وتعد
 لكن يستحب هنا زيادة ورحمة الله وبركاته **ويدفن**

الميت

الميت **في اللحد مستقبل القبلة** واللحد بفتح اللام وسكون
 الحاء يحفر في اسفل القبر من القبلة قدر ما يسع الميت
 ويسترا والدفن في اللحد افضل من الدفن في الشق ان
 صلبت الارض والشق يحفر وسط القبر كالنهر وبين جانبا
 ويوضع الميت بينهما ويستقب عليه بالدين وخوه ويوضع
 الميت عند موخر القبر وفي بعض النسخ بعد مستقبل
 القبلة زيادة وهي **ويسلم من قبل راسه** لا يرفق
 لا يغتف **ويقول الذي يلحده بسم الله وعلى صلاة**
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع في القبر
بعد ان يعق قائمة وبسطة ويكون الاصابع مستقبل
 القبلة فلو دفن مستديراً مستلقياً يندش ووجهه
 للقبلة يلم يتغير ويسطح القبر ولا يسم **ولا يبنى اي**
 يكره البناء عليه **ولا يخصص اي** ويكره التخصيص بالجنس
 وهو النورة المسماة بالجبر **ولا يلبس بالكساء عليه اي**
 يحوز الكساء عليه قبل الموت وبعدة وتركة اولي من غير
نوح اي رفع الصوت بالندب ولا شق ثوب وفي بعض
 النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص **ويغرم اهل**
 اي اهل الميت صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وانثاهم الا الشابة
 فلا يغرمها الا محرماً والتغرية سنة قبل الدفن وبعدة الى
ثلاثة ايام من بعد دفن ان كان المغربي والمغربي حاضرين
 فان كان احدهما غائبا امتدت التغرية الى حضوره والتغرية

جنازة

لغة التسليم لما أصيب بمن يجز عليه وشرا الامر بالصبر والحث
عليه بوعده الاجر والدماء للبيت بالخفة وللصواب بحسن
المصيبه ولا بد من اثبات في خبر واحد الحاجة كضيق
الارض وكثرة الموتى **كتاب** احكام الزكوة وهي
لغة النار وشرا اسم لما لم يخص من يؤخذ من مال مخصوص على
وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصه **تجب الزكوة**
في خمسة اشياء وهي المواشي ولو عجز بنعم كان ادنى لانه اخص
من المواشي والكلام هنا في الاخص **والاشنان** واريد بها
الذهب والفضة **والزروع** واريد بها الاقوات **والثان**
وعرض التجار وسياتي كل من الخمسة مفصلا فاما المواشي
فتجب الزكوة في ثلاثة اجناس منها وهي الابل والماعز والغنم
فلا تجب في الخيل والرفيق والمتولد مثله غنم وطلب وشرايط
وجوهها ستة **خصال الاسلام** فلا زكوة على كافر اصلي **واما**
المرتد فالصحيح ان ماله موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت عليه
الزكوة **والانكسار** فلا زكوة على رقيق **واما المعص**
فتجب عليه الزكوة فيما ملكه ببعضه الحر **والملك التام**
اي فالملك الصغير لا زكوة فيه كالمشترى قبل قبضه لا تجب
فيه الزكوة كما يقتضيه قول المصنف تعالى لا تقول القديم
لكن الجرد بالوجوب **والنصاب والحول** فلو نقص
كل منهما فلا زكوة **والسوم** وهي الرعي في كلامنا فان علمت
الماشية معظم الحول فلا زكوة وان علمت نصفه فاقدر

تعيش

تعيش بدونه بلا ضرر بيان وجبت زكوتها والافلا **واما الاثان**
فهي ثياب الذهب والفضة مضروبان كانا اول رياتي
نصابها وشرايط وجوب الزكوة فيها اي الاثان **خمس**
اشياء وفي بعض النسخ خمسة خصال **الاسلام والحرية والملك**
التام والنصاب والحول وسياتي بيان ذلك **واما**
الزروع واراد بها المصنف المقتات من حنطة وشعير
وارز وكذا ما ينبت اختيارا كدرة وحمص **فتجب فيها الزكوة**
بثلاثة شرائط ان يكون مما ينزع اي ينبت الا بغير
اي فوات ينبت بنفسه جمل ماء او هو ي فلا زكوة فيه **وان**
يكون قوتاً مدخراً وسبق قريبات المقتات وخرج بالقوت
ما لا يقتات من الاثر او نحو الكون **وهو خمسة اوسق**
لا تشر عليها وفي بعض النسخ وان يكون خمسة اوسق اسقاط
نصاب **واما الثمار** فتجب الزكوة في شيئين منها ثمرة
النخل وثمر الكرم والمراد بهذين الثمرتين التمر والزبيب
وشرايط وجوب الزكوة فيهما اي الثمار **اربع خصال**
الاسلام والحرية والملك التام والنصاب متى اتقى
شرطه ذلك فلا وجوب **واما مروض التجارة** فتجب الزكوة
بالشرائط المذكورة سابقا في الاثان والتجارة وهي
التقليد في المال العروض **الرجح** فصل نصاب الابل خمسة
وفها شاة اي حذقة صنان لها سنة ودخلت في اثنان
او ثنية معهما سنتان ودخلت في اثنان وقوله وفي عشر

وان يكون نصابا

ة

٢٨
 شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه
 خمسة وعشرين بنت مخاض من الابل وفي ستة
 وثلاثين بنت لبون وفي ستة واربعين حقة وفي احدى
 وخمسين جذعة وفي ستة وسبعين بنت لبون وفي احدى
 وستين حقتان وفي مائة واحدى وعشرين ثلاث
بنت لبون الى اخره وهو ظاهر غني عن الشرح وبتت المخاض
 لها سنة ودخلت في الثانية وبتت اللبون لها سنتا ودخلت
 في الثالثة والحقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة
 تجذعه لها اربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله **شرح**
كل اي ثم بعد زيادة تسع على مائة واحدى وعشرين
 وزيادة عشر بعد زيادة التسع وخمسة ذلك مائة واربعون
 به يستقيم الحساب على ان في كل **اربعين بنت لبون**
 وفي كل **خمين حقة** ففي مائة واربعين حقتان وبتت
 لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وهكذا **فصل**
اول نصاب البقر ثلاثون وفيها وفي بعض النسخ وفي
 اي نصاب **تبيع** اي ابن سنة ودخل في الثانية سمي **بذ**
 لتبعه امه في المرعى ولو اخرج تبعة اجزاء بطريق اولي
يب في اربعين سنة لها سنتان ودخلت في الثالثة
 سميت بذلك لتكامل اسنانها ولو اخرج عن اربعين تبعين
 اجزاء على الصحيح **وعلى هذا ابدافقس** وفي مائة وعشرين
 ثلاث سنات او اربعة اتبعه **فصل اول نصاب**

الغنم اربعون وفيها شاة جذعة من الضان او ثنية
 من العنز وسبق بيان الجذعة والثنية وقوله وفي مائة
 واحدى وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث
 شياه وفي اربع مائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة ظا
 غني عن الشرح **فصل في الخلطات** **بكر** كان
 زكوة الشخص الواحد **واحد** والخلطة قد تفيد الشريك
 تخفيفا بان يملك اثنا عشر شاة بالتسوية بينهما فيلزمها
 شاة وقد تفيد الشريكين تشقيلا بان يملك اربعين
 شاة بالتسوية بينهما وقد تفيد تخفيفا على احدهما
 وتشقيلا على الاخر كان يملك ستين لاحدهما ثلثها
 والاخر ثلثها وقد لا تفيد تخفيفا ولا تشقيلا كان
 يملك مائتين شاة بالتسوية بينهما وانما يزكيان زكوة
 الواحد **سبع شرايط اذ كان** وفي بعض النسخ ان
 كان **المراح** **واحد** يضم الميم ماوي الماشية ليل **والمرعى**
 والمراد بالمرعى الموضع الذي تشرح اليه الماشية **واحد**
والمرعى واحد والرعي واحد والفحل واحد ان اتخذ
 نوع الماشية فان اختلف نوعها كالضأن والغنم يجوز
 ان يكون لكل منهما محل بطرق ماشيته **والمشرب**
 اي الذي تشرب منه الماشية كعين او نهر او غيرها **واحد**
 وقوله **والحالب واحد** هو واحد الوجهين في هذه المسئلة
 والاصح عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحالب بكسر الميم وهو

مر

الاناء الذي يجلب فيه **وموضع الخلب** والخلقة اللام وحكي
 النوري اسكان اللام وهو اسم للذين المحلوب ويطلق
 على المصدر يقال **بعضهم** وهو المراد هنا **فصل ونصاب**
الذهب وفي بعض النسخ واول نصاب الذهب **عشر**
مشقالا تحديدا بوزن مكة والمشقال درهم وثلاثة
 اسباع درهم وفيه اي نصاب الذهب **ربع العشر**
وهو نصف مشقال وفيما زاد على عشرين مشقالا
 وان قل الزايد ونصاب الورق بكسر الراء هي الفضة **تساوي**
درهم وفيه ربع العشر وهو خمس درهم وفيما زاد على مائتين
فجسابه وان قل لا شيء في المصشوش من ذهب او فضة
 حتى يبلغ خالصه نصابا **والجذب الزكوة في الحلج المباح**
 اما الحلج المحرم كسوار وخنخال الرجل حتى تجب فيه الزكوة
فصل ونصاب الزروع والثمار خمسة اوسق من الوسق
 مصدر بمعنى الجمع لان الوسق جمع الصعير **والخمس**
 اوسق **الف وستماية رطل** **المرق** في بعض النسخ بالفتح
 وفيما زاد **فجسابه** رطل بعد اذ على الاصح عند النوري مائة
 وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وفيها اي الزروع
 والثمار **ان سقيت بماء السماء** وهو المطر ونحوه كالثلج او
السم وهو الماء الجاري على الارض بسبب سد النهر فيضعد
 الماء على وجه الارض فيسقيها **العشر وان سقيت بدولة**
 بضم الدال وفتحها ثلثة حيوان او سقيت **ينضح** من نفس

الذي يدور

اربع

او بغير حيوان كبعير او بقرة **نصف العشر** وفيما سقي بماء
 السماء والدولة ب مثلا سواء ثلثة ارباع العشر **فصل**
وتقوم عرض التجارة عند اخر الحول بما اشترت به
 سواء كان ثمن مال التجارة نصابا ام لا فان بلغت قيمة العرض
 آخر الحول نصابا زكاهوا **والا فلا يخرج** بعد بلوغ مال التجارة
 نصابا **من ذلك ربع العشر منه وما استخرج من معادن**
الذهب والفضة يخرج ان بلغ نصابا ربع العشر **الحال**
 ان كان المستخرج من اهل وجوب الزكوة والمعادن جمع معدن
 بفتح داله وكسرهما سهل كان خلق الله تعالى فيه ذلك
 من موات او ملك **وما يوجب من الركا** ز وهو دين
 الجاهلية وهي الحالة التي كانت العرب عليها قبل الاسلام
 من الجهل بالله ورسوله وتشرع الاسلام **ففيه** اي الركا
الحسن ويصرف مصرف الزكوة على الشراء ومقابلته
 انه يصرف الى اهل الحسن المذكورين في آية **فصل ونحو**
زكوة الفطر ويقال لها زكوة الفطرة اي الخلق
ثلثة اشيا الاسلام فلا فطرة على كافر اصلي لاني
 وتربيته المسلمين **والغروب الشمس** **الخير يوم من شهر**
رمضان وحينئذ فتخرج زكوة الفطر من مات بعد
 الغروب دون من ولد بعده **ووجود الفضل** وهو ايسار
 الشخص بما يفضل عن قوته وقوت عياله **لنوم**
 اي يوم العيد وكذا ليلته ايضا **ويركب الشخص عشرين**

تيقه

٣٠
نفسه وعن تلمذه نفقتهم من المسلمين فلا يلزم
 المسلم فطرة عبد قريب وزوجة كفارة وابت
 نفقتهم واذا وجبت الفطرة على شخص فخرج **صاها**
من قوت بلده ان كان بلديا فان كان في
 البلد اقوات غلب بعضها على بعض وجب اخراج
 منه ولو كان لشخص في بادية لا قوت فيها اخرج من
 قوت اقرب البلاد اليه ومن لم يوسر بضاع بل بعضه
 لزمه ذلك البعض **وقدر** اي اصابع **خيسة الرطال**
وثبت بالبغدي وبقي بيان الرطال العراقي في نصاب
 الزروع **فصل في تدفع الزكوة** الى الاصناف الذين
 ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز قوله تعالى انا الصدقات
 للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم
 وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل
 الى اخره وحواظهم غني عن الشرح الامعرفة الاصناف
 فالفقير في الزكوة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع
 موقعا من كفايته ولا يكفيه اما فقير اعرايا فهو
 من لا تقديرة والمساكين من قدر على مال او كسب
 يقع كل منهما موقعا من كفايته فلا يكفيه لكن يحتاج
 الى عشرة دراهم وعند سبعة والعامل من استعمل الاثام
 على اخذ الصدقات ودفعها المستحقين والمؤلفة قلوبهم
 وهم اربعة اقسام احدها مؤلفة المسلمين وهو من

اسلم

٣١
 اسلم ونيتة ضعيفه فيا لف بدفع الزكوة له وبقي الاثام
 في المبسوطات وفي الرقاب وهم المكاتب كتابه صحيحة
 اما المكاتب كتابه فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتبين
 والغارم على ثلاثة اقسام احدها من استدان دين التكوين
 فتنة بين طائفتين في قتل لم يظهر قاتله فتحمل دينه بسبب
 ذلك فيقتضى به سهم الغارمين فتا كان او فقيرا
 وانما يعطى الغارم عند بقا الدين فان اراه من ماله او د
 فعه ابتداء لم يعط من سهم الغارمين وبقي اقسام الغارمين
 في المبسوطات واما سبيل الله فعه الفزاة الذين اسلم لهم
 في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بالجهاد واما ابن السبيل
 فهو من ينشئ سفره بلد الزكوة ويكون محتارا بلا مدح
 يشترط فيه الحاجة وعدم المعصية وقوله **والى من وجد**
منهم اي الاصناف في اشارة الى انه اذا فقد بعض الاصناف
 ووجد البعض تصرف لمن وجد فان فقدوا كلهم حفظت
 الزكوة حتى يوجدوا كلهم وبعضهم **لا يقتصر في اعطائه**
 الزكوة **على اقل من ثلثه من كل صنف واحد من الاصناف**
 الثمانية **الا العامل** فانه يجوز ان يكون واحدا ان حصلت
 به الكفاية واذا صرف لاثنتين من كل صنف غرم للثالث
 اقل من ثلثه وقيل غرم له الثلث **وخيسة** لا يجوز دفعها
 اي زكوة **اليهم الغني بالوكس** **والجود** **وبوهاشم**
وبوالمطلب سواء منعوا حقهم من خمس الخمس ام لا واذا

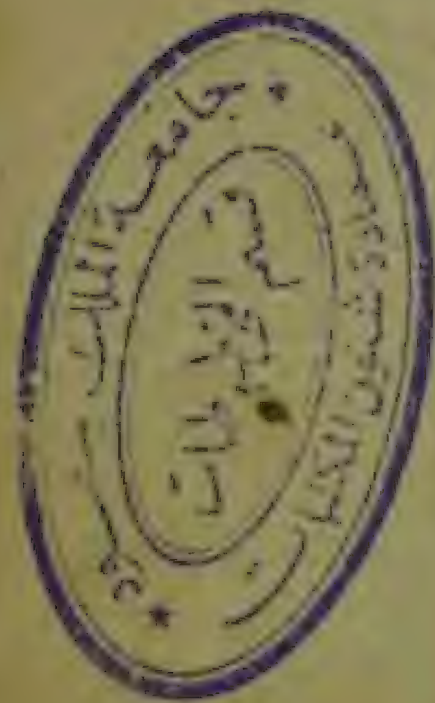
م

ف

٣١
 متفادهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم اخذ صدقة
 المتطوع على المشهور **والكافر** في بعض النسخ ولا يصح لكافر
 ومن تلزم المزية **نفقته** لا يدفعها الى الزكاة **اليهم باسم**
الفقر والمساكين ويجوز دفعها اليهم باسم كوفهم غشاة
 او غارمين مثلاً **كتاب** احكام **الصيام** وهو الصوم
 مصدران معناه لغة الاساك وشرقا اساك عن فطر
 بنية مخصوصه جميعه فصار قابلاً للصوم من مسلم عاقل مختار
 طاهر من حيض ونفاس وشرائط وجوب **الصيام**
ثلاثة اشياء وفي بعض النسخ اربعة اشياء **الاسلام** **والبالغ**
والعقل **والقدرة على الصوم** وهذا هو الساقط في
 النسخة الثلاثية فلا يجب الصوم على صبي ذلك
فريض الصوم اربع حصا احدها **النية** بالقلب
 فان كانت الصوم فرضاً كرمضان او كذا فلا بد من ايقاع
 النية ليلا ويجب الاقبحين في صوم الفرض كرمضان واكل
 نية صومه ان يقول الشخص بويت صوم غد عن اداء فرض
 رمضان هذه السنة لله تعالى **والثاني الاساك عن الاكل**
كل والشرب وان قل لما كحل والمشروب عند التعمد فان
 اكلنا صيام يفطر او جاهلاً لم يفطر ان كان قريب عهد
 بالاسلام او نشأ بعيداً عن العلم والافطر **والثالث الجماع**
 عامداً واما الجماع ناسياً فكل ناسياً **والرابع تعمداً** **الشيء**
 فلو غلبه القى فلا يبطل صومه **والذي يفطر الصائم شرطين**

احدها

احدها وثانيها **واصل** **الى الجوف** **النفث** او غرا **النفث**
 كما لو صول من مامومة الى **الرأس** والمراد اساك الصائم
 عن وصول مين الى ما يسهى جوفاً **والثالث الحقة من**
احد السبلين وهو ذوات يحقن به المريض في قبله
 او ذبرة المعتبر عنهما في المتن بالسبلين **والرابع التعمداً**
 فان لم يتعمداً لم يبطل صومه كما سبق **والخامس الوطئ** **عمداً**
في الفرج فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً **والسادس الا**
نزلاً وهو خروج المني **عن مباشرة** بالجماع محرماً كان
 كاخراجه بيده او غير محرم كاخراجه بيد زوجته او جارية
 واحترز بمباشرة عن خروج المني باحتلام فلا افطار به
 جزاء **والسابع الى الحرام** **الحيف** **والنفاس** **والجنون**
والردة نفق طرأ شيء منها في أثناء الصوم يبطله **ويستحب**
في الصوم ثلثة اشياء احدها **تجيل الفطر** ان تحقق
 الصائم غروب الشمس فان شك فلا يجعل الفطر ويسن
 ان يفطر على تمر والافطار **والثاني تاخير السحور** ما لم
 يقع في الشك فلا يؤخر ويحصل السحور بقليل الاكل والماء
والثالث ترك الهوى **الحش** **الكلام** فيصوت الصائم
 لسانه عن الكذب والغيبة ويحذر ذلك كالشتم فان شتمه
 احد فليقل مرتين او ثلاثاً الى صائم اما الميانه كما قال
 النووي في الاذكار او بقلبه كما نقله الرافعي عن الائمة
 واقصر عليه **ويحرم صيام خمسة ايام** **الجدين** اي صوم



القاحش

يوم عيد الفطر وعيد الاضحى واما **التشريق** وهي الثلاثة بعد
 يوم النحر ويكره تحريما صوم يوم **الشك** بالاسباب يقتضي
 صومه واما المصنف لبعض صور هذا السبب بقوله
الا ان يوافق عادة له في نظوه لمن عادة صوم يوم وافظا
 يوم يوافق صومه يوم الشك وله يوم الشك ايضا عن
 قضاء او نذر يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان
 اذ لم ير الهلال ليلتها مع الصحو وتحدث الناس برويته ولم
 يعلم عدل رآه او شهد برويته صبيان او عبيد او فقهه
ومن وطئ في فطار رمضان حال كونه **عائدا في الفرج**
 وهو مكلف بالصوم ويؤي من الليل وهو ثم بعد الوطئ
 لاجل الصوم **فعليه القضاء والكفارة** وهي **عتق رقبة**
مؤمنة وفي بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة فان
 لم يجد لها نصيا شهرين متتابعين فان لم يستطع
 صومها فاطعام **ستين مسكينا** او فقيرا كل مسكين
 مداي ما يخرج في صدقة الفطر فان عجز عن الجميع شققت
 الكفارة في ذمته فان قدر بعد ذلك على حصة من
 خصال الكفارة ففعلها **ومن مات وعليه صيام** فأت
 من رمضان بعد ركن فطر فيه لمرض ولم يتمكن من قضائه
 عليه **مدايات** استمرضه حتى مات فلا اثم في هذا الفايت ولا
 تدارك له بالعدية وان مات بعد عذر ومات قبل
 التمكن من قضائه **اطعم عنه** اي اخرج الولي عن الميت من

صوم

تركته

تركته **لكل يوم** فأت مد طعام وهو رطل وثلاث بالغدادي
 وهو بالكيل نصف قدح مصري وما ذكره المصنف هو
 القول الجديد والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز لولي
 ايضا ان يصوم عنه بل ينس له ذلك كما في شرح المهذب
 وصوب في الرخصة الجزم بالقديم **والشيخ** والعجز والمر
 الذي لا يرجي برزاة **اذ عجز** كل منهم عن الصوم **يفطر**
ويطعم عنه كل **مديوم** ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان
 ويجوز بعد فجر كل يوم **والحامل والمرضع** اذا خافتا على
 انفسهما ضرا يلحقهما بالصوم كضرر المريض **افطرتا**
وجب عليهما القضاء وان خافتا على ولاهما اي
 اسقاط الولد في الحامل وقلة اللبن في المرضع **افطرتا**
وعليهما القضاء لا فطار **والكفارة** ايضا والكفارة
 ان يخرج عن كل يوم **مدا** وهو كما سبق رطل وثلاث بالعر
 ويعذر عنه ايضا بالغدادي **والمرريض والمسافر** سفر
طويلا مباحا ان تغتبرا بالصوم **يفطران** ويقضيان
 والمرريض ان كان مرضه مطبقا ترك النية من الليل
 وان لم يكن مطبقا لو كان يحتم وقتادون وقت تركا
 وقت الشروع في الصوم محروما فله ترك النية ولا
 فعليه النية لئلا فاداعادت الحرج احتاج للمفطر افطر
 وسكت المصنف عن صوم النطق وهو مذکور في المطولا
 ومنه صوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء واما يوم البين

يض

يوم مدا

اتي

ن

ت

وسنة ايام من شوال **فصل في احكام الاعتكاف** وهو لغة
 الاقامة على الشيء من خير او شر شرعا اقامة بمسجد بصفة
 مخصوصة **والاعتكاف مستحب** كل وقت وهو في العشر الاواخر
 من رمضان افضل من غيره لا طلب ليلة القدر وهي عند
 الشافعي رضي الله عنه منحصرة في العشر الاواخر فكل ليلة منه
 محتملة لها لكن ليالي التواتر اجاها وارجى ليالي التواتر ليلة
 الحادي او الثالث والعشرين **وله** اي الاعتكاف **شرطان**
 احدهما **النية** وينوي في الاعتكاف المذور والفرضية
والثاني اللبس في المسجد ولا يكفي في اللبس قدر الطائفة
 بل الزيادة عليه بحيث يسمى بذلك اللبس مكوفا وشرط
 المعتكف اسلام وعقل ونقاء عن حيض ونفاس وجنابة
 فلا يصح اعتكاف كافر مجنون وحائض ونفسا وجنب
 ولو ارتد المعتكف او سكر بطل اعتكافه **ولا يخرج** اي المعتكف
من الاعتكاف المذور **والحاجة** **الانسان** من بول
 وغائط وما في معناها افضل جنابة او عذر **من حيض**
 او نفاس فتخرج المرأة من المسجد لاجلها **وعذر من مرض**
لا يمكن المقام معه في المسجد بان يحتاج لغرض وخادم
 وطبيب او يخاف تلويث المسجد كاسهال وادرار بول
 وخروج بقول لصنف لا يمكن الى اخره المرض الخفيف حتى
 خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها **وسقط**
الاعتكاف بالوطي مختارا اذا ذكر الاعتكاف عالما بالتحريم

جل

واما

واما مباشرة المعتكف بشهوة فيبطل بها اعتكافه ان اترك
 والا فلا **كتاب** احكام الحج وهو لغة القصد وشر
 قصد البيت الحرام بنفسك **وشرائط وجوب الحج** **بعضها**
الاسلام والبلوغ والعقل والحسن فلا يجب الحج على
 المتصف بضد ذلك **وجود الزاد** واوعيته ان احتاج
 اليها وقد لا يحتاج كمن خص قريبا من مكة وليشترط ايضا
 وجود الماء في المواضع المعتاد حمل الماء منها بمن المثل
وجود الرحلة التي تصلح لثله بشر او استيجار وهذا
 الشخص بين مابين مكة ومرحلتان فاكش سوار قد رخص
 على المشي لافان كان بينه وبين مكة دون مرحلتين
 وهو قوي على المشي لزمه الحج بلا رحلة وليشترط كون
 ذكر فاضلا عن دينه ومن مؤنته ومؤنته من تلزمه يوم
 مدت زهابه وايابه وفاضلا ايضا عن مسكنه اللائق به
 وعن عبد يلحق به **وتحلية الطريق** والمراد بالتحلية هنا
 امن الطريق فلتأخذ باليلق بكل مكان فلولم يا من
 الشخص على نفسه او ماله لم يجب عليه الحج وقوله
وامكان السبر ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان
 ان يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والمراد رحلة ما يمكن
 فيه السير المعهود للمعالي الحج للصنعة **وامكان الحج اربعة**
 احدها **الاحرام مع النية** اي نية الدخول في الحج والثاني
الوقوف بعرفة والمراد حضور الحرم بالحج لحظة بعد زوال

ل

الهامة

ن

فان امكن الا انه يحتاج لتقطع
 حلقته في بعض الايام لم
 يبق بقية الحج مع

الشمس يوم مرة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون
 الواقف اهلا للعبادة لا غني عليه ولا مجنون ويستمر وقت
 الوقوف الى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة **والثالث**
الطواف بالبيت سبع طوافات جاعلا في طوافه البيت
 عن يساره مبتدئا بالحجر الاسود محاذياله في مروره بجميع
 بدنه فلو بدا بغير الحجر لم يجب له **والرابع السعي**
بين الصفا والمروة سبع مرات وشرطه ان يبدأ في كل
 مرة بالصفا ويختم بالمروة ويجب ذهابه من الصفا الى
 المروة مرة وعوده منها اليه مرة احذري والصفاء
 بالقصر طرف جبل ابي قبيس والمروة بفتح الميم علم على
 الموضع المعروف بمكة وبقي من اركان الحج الحلق والتقصير
 ان جعلنا كلاهما نسكا وهو المشهور فان قلنا ان كلا
 منهما استباحة محظورة فليس من الاركان ويجب تقد
 الاحرام على كل الاركان السابقة **واركان العرة ثلاثة**
 كما في بعض النسخ وفي بعضها اربعة **اشيا الاحرام**
والطواف والسعي والحلق والتقصير في حدي
القولين وهو الرابع كما سبق قريبا والا فلا يكون من
 اركان العرة **واجبات الحج غير الاركان ثلاثة**
اشيا احدها **الاحرام من الميقات** الصادق
 بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة لليلة في جميع السنة وقت
 احرامها والميقات المكاني للحج في حق المقيم بمكة

نفس

نفس مكية كان او افا قبالا ما غير المقيم بمكة فيقات
 المتوجه من المدينة المشرفة ذوالحليفة والمتوجه من الشام
 ومصر من الغرب الحجة والمتوجه من مقامه اليمن يلملم
 والمتوجه من نجد اليمن ونجد الحجاز قرن والمتوجه من
 المشرق ذات مقر **والثاني من واجبات الحج رمي الجرات**
الثالث يبدأ بالكبري ثم بالوسطى ثم بحجرة العقبة ويرمي كل
 حجرة بسبع حصيات واحدة واحدة فلا يرمي حصياتين
 دفعة حسبت واحدة ولورمي حصاة واحدة سبع مرات
 كفى يشترط كون الرمي به حجرا فلا يكفي غيره كلو ولو حص
والثالث الحلق او التقصير والافضل للرجال الحلق
 وللراة التقصير وقل الحلق ازالة ثلث شعرات من الرأس
 خلقا او تقصيرا او نتقا او احراقا او قصا ومن لا شعرا
 يسن له امرار الموس عليه ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية مقام
 شعر الرأس **وسنن الحج سبع** احدها **الافراد وهو تقديم**
الحج على العرة بان يحرم او لا يحج من ميقاته ويفرغ منه
 ثم يخرج من مكة الى دني الحل فيحرم بالعمرة ويأتي بعلمها
 ولو عكس لم يكن افرا **والثاني التلبس** ويسن الاكثار
 منها في دوام الاحرام ويرفع الرجل صوته بها ولفظها ببيدك
 الا صر ببيدك لا شريك لك ببيدك ان الحمد والمنة والملك
 لك لا شريك لك واذا فرغ من التلبس صلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم ويسئل الله تعالى الجنة ورضوانه ويستعيد

٣٥
 به من النار **والثالث طواف القدوم** ويختص بحاج دخل
 مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتزم اذا طاف للعمرة احذاه
 عن طواف القدوم **والرابع البيت بمزدلفة** وعدة من
 التين هو ما يقتضيه كلام الرافعي لكن الذي في زيادة
 الروضة وفي شرح المذهب ان البيت بمزدلفة واجب **والخامس**
ركعتا الطواف بعد الفراغ منه ويصل بينهما خلف مقام
 ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسير بالقراءة فيها تبارا
 ويحرم عليها الا وان لم يصلها خلف المقام ففي الحرج والافقي
 المسجد والافقي الحرم والافقي اي موضع كان من الحرم غيره
والسادس البيت بمكة هذا ما صححه الرافعي لكن صحح النووي
 في زيادة الروضة الوجوب **والسابع طواف الوداع**
 عند ارادة الخروج من مكة كسفر حاجا كان او لا طويلا
 كان السفر او قصيرا وما ذكره المصنف من سنن
 قول موجوب لكن الاظهر وجوبه **وتحريم الرجل**
 حتما كما في شرح المذهب **عند الاحرام عن الخط** من
 الثياب وعن منسوجها ومعقودها وغير الثياب
 من خف وفل ويلبس ازارا ورداءا **ابيضين**
جديدين والافظيين **فصل في احكام محرمات**
 الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام **وحرم على المحرم**
عشرة اشياء احدها لبس **المخيط** كقبض وقتل وخف
 او لبس المنسوج كدرع والمعقود كلبدني جميع بدنه **والثاني**

واندك

تغطية

تغطية الرأس وبعضه **الرجل** بما يعد ساترا كعمامة وطين
 فاذا لم يعد ساترا لم يفتر كوضع يد على بعض رأسه وانفاسه
 في الماء واستظلاله بجمل وان مس رأسه **وتغطية الوجه**
 او بعضه **من المرأة** بما يعد ساترا ويجب عليها ان تستر من
 وجهها ما لم يتأتى ستر جميع الرأس الا بصرها ولها ان تسدل
 على وجهها ثوبا متحافيا وكحوها كالحنثي كما قال
 القاضي ابو الطيب قوم بالستر وليس بالخط واما الفدية
 فالذي عليه الجمهور انه ان ستر وجهه او رأسه لم تجب
 الفدية للثبوت وان سترها وجبت **والثالث تحجيل**
 اي تشرح **الشعر** كذا عده المصنف من المحرمات لكن في
 شرح المذهب انه مكروه وكذا حكاك الشعر بالظفر **والرابع**
حلق اي الشعر او نتفه او حلقه والمراد ازالته
 باي طريق كان ولو ناسيا **والخامس تقليم الأظفار**
 اي ازالتها من يده او رجل بقلم او غير ذلك انكسر
 بعض ظفر المحرم وتاذي به فله ازالته المنكسر فقط **و**
السادس الطيب اي استعماله قصدا بما يقصد منه
 رائحة الطيب نحو مسك في ثوبه بان يلصقه على الوجه
 المعتاد في استعماله او بدنه ظاهرا او باطنا كما كله
 الطيب ولا فرق في استعمال الطيب بين رجل وامرأة
 اخشم كان او لا وخرج بقصد ما لو اقلت الريح عليه
 طيبا او كرهه على استعماله او جعل تحريمه او نسيانه محرم

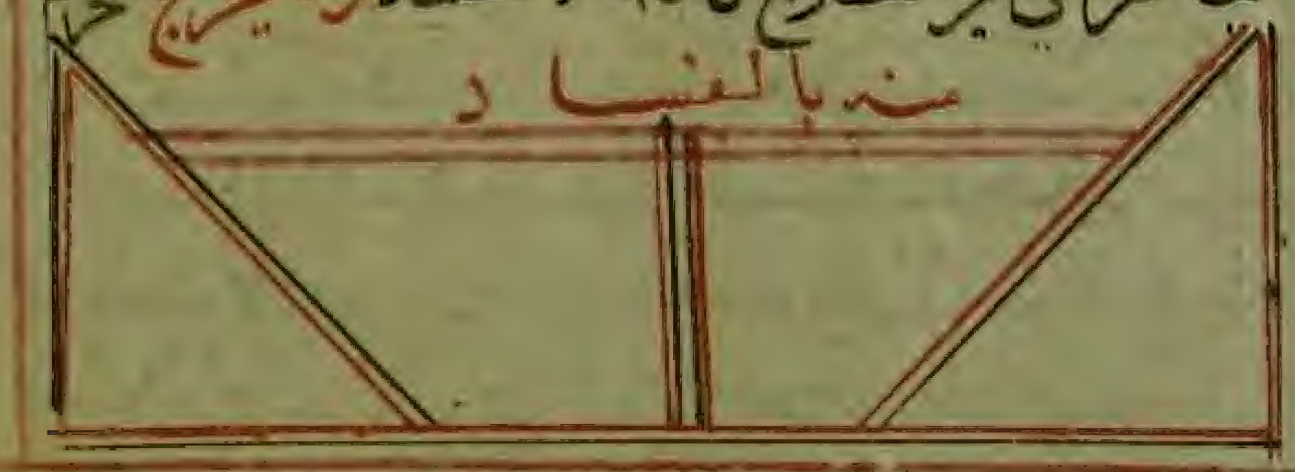
تغطية

من محرمات الاحرام

الذو

فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجعل الفدية وجبت
 والبائع **قتل الصيد** البري المألول او في اصله
 مأكول من وحش او طير ويحرم ايضا صيده ووضع اليد
 عليه والتقرض لحرايته وشعره وريشته **والثامن عقد**
النكاح فمحرم على المحرم ان يعقد النكاح لنفسه
 او لغيره بوكالة او ولاية **والثاسع الوطى** من عاقل
 عالم بالتحريم سواء جامع في حج او عمره في قبل او دبر من
 ذكر او انثى بزوجته او مملوكته او اجنبية **والعاشر**
المباشرة فيما دون الفرج **من** كل مس وقبلة **بشهوة**
 اما بغير شهوة فلا يحرم **وفي جميع ذلك** اي المحرمات
 السابقة **الفدية** وسياتي بيانها والجماع المذكور
 تفسد به العدة المفردة اما التي في ضمن الحج في قران
 فمقتضى بطلانها صحة وفسادا واما الجماع فيفسد الحج
 قبل **الاول** بعد الوقوف **ها** او قبله اما بعد
 التحلل **الاول** فلا يفسد **لا يعقد النكاح** فانه
 لا يعقد ولا يفسد **الا الوطى في الفرج** بخلاف
 المباشرة في غير الفرج فانه لا يفسد ولا يخرج المحرم

منه بالفساد



التحليل

بالفساد بل يجب عليه المضي وسقط في بعض النسخ قوله **في فاسد**
 اي النكاح من حج وعمره بان ياتي ببقية اعمالها **من** اي الحاج الذي
 فانه **الوقوف بعرفة** بعد رايه **تخلل** حتما **بعل عرفة** فياتي بطواف
 وسعي ذالركنين سعي بعد طواف القدوم **وعليه** اي الذي فاته
 الوقوف **القضاء** فور افضا كان فاسدا او نفلا وانما القضاء
 في فوات لمن يشاء من حصص فان احصر شخص وكان له طريق غير التي
 وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وان علم الفوات فان ما لم يقض
 عنده في الاصح **وعليه مع القضاء المدي** ويوجد في بعض النسخ
 زيادة **وحي** **ومن ترك** ركنما يتوقف الحج عليه **لم يعمل من اجل**
حتى ياتي به ولا يحيد ذلك الركن بدم **ومن ترك واجبا من واجبات**
الحج لزمه الدم وسياتي بيان الدم **ومن ترك سنة من سنين**
الحج لم يلزمه بتركها شي فظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب
 والسنة **فصل في** انواع الدم الواجب بترك واجب او فعل
 حرام **والدم ما في الاحرام خمسة اشيا** احدها **الدم الواجب**
بترك نكاح اي ترك ما مورجه كترك الاضرار من الميقات
 وهو اي هذا الدم **على الترتيب** فيجب اولا بترك المأمور **بشاة**
 تحري في الاضحية **فان لم يجد لها** او وجدها بزيادة على ثمنها
فصيام عشرة ايام ثلاثة في الحج تسن قبل يوم عرفة فيصوم سادس
 ذالحجة وسابعة وثامنة وصيام **سبعة ايام** اذا رجع **الا هل** ورو
 طيه ولا يجوز صومها في ثناء الطريق فان اراد الاقامة بمكة
 صامها في الحرم ولو لم يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم

به

العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة باربعة ايام ومدة امكان
 السير الى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور من ترتيب
 وتقدير موافق للرؤية واصيلها وشرح المذهب لكن الذي للمهاج
 تبعاً للحرف انه من ترتيب وتقدير فيجب اولا شاة فان عجز عن
 اشترى بقيمتها طعاماً ونصدق به فان عجز صام عن كل مد
 يوماً والثاني الدم الواجب بالخلق والنفق كالطيب والدهن والخلق
 اما جميع الراس ولثلاث شعرات وهو اي هذا الدم على التحريم بين
 ثلاثة امور فيجب اما شاة تجزي الضحية او صور ثلاثة ايام
 او الصدق بثلاثة اضع على ستة ساكنين او فقر الكل واحد
 نصف صاع من طعام يجزي في الفطرة والثالث الدم الواجب
بالاحصار فيتحلل الحرم بنية المخلات يقصد الخروج منه فكه
 بالاحصار ويهدي اي يذبح شاة حيث احصر ويخلق راسه
 بعد الذبح والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو اي هذا الدم
على التحريم بين ثلاثة امور ان كان الصيد مثله مثل والمراد
 بمثل الصيد مما يقاربه في الصورة وذكر المصنف الاول من هذه
 الثلاثة فقال اخرج المثل من النعم اي يذبح المثل من النعم يقصد
 به على ساكنين الحرم وفقرائه فيجب في قتال النعام بدنية وفي
 بعض النسخ وفي بقر الوحش وجارة بقرة وفي الغزالة عذرة وبقية صور
 الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات وذكر الثاني في قوله
 او قومه اي المثل بدراهم بقيمة مائة يوم الاخراج ويشترى بقيمتها
 طعاماً مجزياً في الفطرة وينصدق به على ساكنين الحرم وفقرائه

في قوله
 النعم
 صور

وذكر

وذكر الثالث في قوله وصام عن كل مد يوماً وان بقي اقل
 من مد صام عنه يوماً وان كان الصيد مما لا مثله
 فيتحريم بين امرين ذكرهما في قوله اخرج بقيمتها
طعاماً ونصدق به او صام عن كل مد يوماً وان
بقي اقل من مد صام عنه يوماً والخامس الدم الواجب
بالوطى من عاقل عامد عالم بالتحريم سواء جاع في قبل او دبر
 كما سبق وهو اي هذا الدم واجب على الترتيب فيجب به
 اولاً بدنة وتطلق على الذكر والاُنثى من الابل فان يجدها
 ببقرة فان لم يجد لها سبع من الغنم فان لم يجد لها قمر
 البدينة بدراهم بسبعة قبل وقت الوجوب واشترى
 بقيمتها طعاماً ونصدق به على ساكنين الحرم وفقرائه
 ولا تقدر في الذي يدفعه لكل فقير ولو لم يجد فانه لم
 يجد طعاماً صام عن كل مد يوماً واعلم ان الهدى على
 قسدين احدهما كان عن احصار وهذا لا يجب لقوله
 الى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدى الوجوب
 بسبب ترك واجب او فعل حرام ويختص ذبحه في الحرم
 وذكر المصنف هذا في قوله ولا يجزي الهدي ولا الاطعام
الا بالحرم واقل ما يجزي ان يدفع الهدى الى ثلثة ساكنين
ولا يجزي ان يصوم حيث شاء من حرم او غيره ولا يجوز
قتل صيد الحرم ولو كان مكرها على القتل ولو احرم ثم
 جحد فقتل صيداً لم يضمنه في لا ظهر ولا يجوز قطع شجره

تصدق بدراهم

٣٨
أي الحرم ويضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاء كل
منها بصفة الاضحية ولا يجوز أيضا قطع أو قلع نبات
الحرم لا الذي يستنته الناس بل يفت بنفسه أما
الحشيش لا بأس فيجوز قطعه لأقلعه **والمحل بضم الميم**
أما لحلال والمحرم في ذلك الحكم السابق **سواء ملك**
فزع المصنف من معاملة الخالق وهي عبارات أخذ
في معاملة الخلق فقال **كتاب**
أحكام البيوع وغيرها من **العاملات** كقراض وشركة
والبيوع جمع بيع وهو لغة مقابلة شيء بشيء فدخل ما
ليس بمال كخز أو ما شرها فاحسن ما قيل في تعريفه أنه
تمليك عين مالية بمعاوضة باذن شرعي أو تمليك
منفعة مباحة على لتأدية بثمن مالي يخرج بمعاوضة
القرض وبإذن شرعي الربا ودخل في منفعة تمليك حق
البناء وحرج بثمن الأجرة في الإجارة فالأصل لا تنقضي
شأن **البيوع ثلثة أشياء** أحدها **بيع عين** **شأ**
هذه أي حاضرة **فجاء** إذا وجدت الشروط من كون
المبيع طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه للعاقدة عليه
ولاية ولا بد في البيع من إيجاب وقبول **قالوا** كقول
البائع أو القائم مقامه يعتك أو ملكك بكذا والثاني
كقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت أو ملكك وكحو
والثاني بيع شيء موصوف في الذمة ويسمي هذا بالسلم

فجاء

فجاء إذا وجدت فيه الصفة على ما وصف به من صفات
السلم الآتي في فصل السلم والثالث **بيع عين غائبة**
لم تشاهد للمعاقدتين فلا يجوز بيعها والمراد بالجواز
في هذه الثلاثة الصحة وقد يشترطونه لم تشاهد بانها
أن شوهدت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن محل
هذا في عين لا تتغير غالبا في المدة المتخللة بين الروية
والشري **ويصح بيع كل طاهر مملوك منتفع به** وصرح
المصنف بمفهوم هذه الأشياء في قوله **ولا يصح بيع عين**
نجسة ولا متنجسة كزبد من أو حبل متنجس وكحوله
مالا يمكن تطهيره **ولا يصح مالا منفعته فيه كفقير**
ومثل وسبع لا ينفع **والربا** بالف مقصوده لغة الزيادة
وشرعا مقابلة عوضين بخروج أحدهما في معيار الشرع
حالة العقد أو مع تأخير في العروض أو واحدهما أو الزيادة
أما يكون **في الذهب والفضة وفي الأطعمة والمائات**
وهي ما يقصد غالبا للظن اقتياتا أو تفكيرا أو تدافعا
ولا يجري الربا في غير ذلك **ولا يجوز بيع الذهب**
بالذهب ولا الفضة كذلك أي بالفضة مضروبين
كانا أو غير مضروبين **الامتثال** أي مثلا مثلا فلا
يصح بيع شيء من ذلك متفاضلا وقوله **نقد** أي حالا
بدل ببدل أو ببيع شيء من ذلك موحلا لم يصح **ولا يصح بيع**
ماتبا مع الشخص حتى يقبضه سواء باعده للبائع

او غيره ولا يجوز بيع اللحم بالحيون سواء كان من جنسه
 كبيع لحم شاة بشاة او من غير جنسه لكن من ما كوت
 كبيع لحم بقرة بشاة ويجوز بيع الذهب بالفضة متفا
 ضلا لكن يكون نقدا اي حالا مقبوضا قبل التفرق
 وكذلك المطعومات ولا يجوز بيع الجنس منها بمثله
 الا تماثلا نقدا اي حالا مقبوضا قبل التفرق ويجوز
 بيع الجنس منها بغيره متفاضلا لكن نقدا اي حالا
 مقبوضا قبل التفرق فلو تفرقا المتبايعان قبل قبض
 كله بطل او بعد قبض بعضه ففيه قولان تفرقا الصفة
 ويصح فيما قبض ويطل فيما لم يقبض ولا يجوز بيع العنبر
 كبيع عبيد من عبيد او طير في الهوى والمتبايعان بالخيار
 بين امضاء البيع او نسخة اي يثبت لها خيار المجلس في انواع
 البيع كالسلم **بالم يتفرقا** اي مدة تفرقها عن اي يتقطع
 خيار المجلس ما تفرق المتبايعان بعده فمما عن مجلس
 العقد او بان اختار المتبايعان لزوم العقد فلو
 اختار احدهما لزوم العقد لم يختر الاخر فورا سقط
 حقه من الخيار وبقي الحق للاخر **ولها** اي المتبايعان ولذا
 احدهما اذا وافقه الاخر **ان يشترط الخيار** في انواع
 البيع **الى ثلاثة ايام** وتحب من العقد لامن التفرق
 فلو زاد الخيار على ثلاثة بطل العقد ولو كان البيع
 ما يفسد في المدة المشترطة بطل العقد **واذا خرج**

العيب

المبيع ميبا اي يعيب بوجود قبل القبض تنقص
 به القيمة او العين نقصا يفوت به غرض صحيح وكان
 الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا
 رقيق وسرقته وابقته **فلا يشترط رده** اي المبيع
 ولا يجوز بيع الثمرة المنفردة عن الشجر مطلقا اي عن
 شرط القطع **الا بعد بدو** اي ظهور صلاحها وهو فيها
 لا يتلون انتهاء حالها الي ما يقصد منها غالبا لاداة قصب
 وحوضه رمان ولين تين وفي ما يتلون بان ياخذ في
 حرة او سواد او صفرة كالعنب والاحاص والملاح
 قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقا لامن صاحب الشجرة
 ولا من غيره الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع
 الثمرة ام لا ولو قطع الشجرة وعليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط
 قطعها ولا يجوز بيع الزرع الاخضر الا بشرط قطعه واقامه
 فان بيع الزرع مع الارض ومنفردا عنها لكن بعد اشتداد
 الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمرا او زرع لم يبد صلاحه
 لزومه سقيه قد رما تنمو به الثمرة وسلم عن التالف سواء
 خلا البائع بين المشتري والمبيع او لم يخل ولا يجوز بيع
 ما فيه الربا **بجنس** **وطبا** يكون الطا المهله وشار
 بذلك الي انه يعتد في بيع الربويات بحالة الكمال فلا يصح
 مثلا بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف ما سبق قوله
الا اللين اي فانه يجوز بيع بعضه ببعض قبل جبينه

واطلق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب والمخيض والحامض
والعيار في اللبن الكيل حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلا
وان تفاوت وزنا **فصل** في احكام السلم هو والسلف يعني
واحد وشرايع شي موصوف في الذمة بلفظ السلم
ولا يصح الا بايجاب وقبول **ويصح السلم حالا**
ومؤجلا فان اطلق السلم انفق حالا في الاصح
واما يصح السلم فيما ابي في شي **تكاملت فيه خمس شرائط**
احدها **ان يكون** المسلم فيه **مضبوطا بالصفة** التي
يختلف بها الغرض في المسلم فيه بحيث يتقينا الصفة الجها
فيه ولا يكون ذكر الارصاف علي وجه يودي لغرة الوجود
في السلم فيه كلولو كبار وجارية واختها او ولدها **الثاني**
ان يكون جنسا لم يختلط به غيره فلا يصح السلم في المختلط
المقصود الاجزاء التي لا تضبط كهرسية ومعجون فان تضبطت
اجزؤه صح السلم فيه حين والشرط الثالث مذكور في قوله
ولم تدخل النار لا خالته اي بان دخلته لطبخ شي
فان دخلته النار للتميز كالحسل والسمن صح السلم فيه
والرابع **ان لا يكون** المسلم فيه معينا بل دينارا فلو كان
معينا كاسمت اليك هذا الثوب مثلا في هذا العبد
فليس سلم قطعا ولا ينعقد ايضا بيعاني الاظهر والخامس
ان لا يكون من معين كاسمت اليك هذا الدرهم في
صاع من هذه الصبرة ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط

وفي بعض النسخ ثمانية شروطا **الاول** مذكور في قوله
المصنف **وهوان يصفه بعد ذكر جنسه وتوقعه بالصفات**
التي تختلف فيها الثمن فيذكر في السلم في رقيق مثلا منوعة
كتركي او هندي وذكورة وانوثته وسنه تقريبا وقده
طولا او قصرا او ربعة ولونه كاسمن ويصف بياضه
بسمرة او شقرة ويذكر في الابل والبقر والغنم والخيول
والبغال والحمار الذكورة والانوثه والسن ان عرف
واللون والنوع ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر
والذكورة والانوثه والسن ان عرف ويذكر في الثوب
الجنس لقطن او كتان او حرير والنوع كقطن غائب
والطول والعرض والغلظ او الدقة والصفاة والرقعة
والغومة والخشونة ويقاس بهذه الصورة غيرها
ومطلق السلم في الثوب يحل علي الخام لا المقصور
والثاني ان يتكمر قدره بما ينفي عنه الجها التي هي بيان يكون
المسلم فيه معلوم القدر كيلا في يكيل ووزنا في وزن
وعدا في معدود ووزعا في مذكور **والثالث** مذكور
في قوله المصنف **ان كان** المسلم فيه **مؤجلا** ذكر
اذا قد **وقت محله** اي الاجل كشهرا فلما اجل السلم
بقدم زيد مثلا لم يصح وكذا لو وقت بوقت البيدر
او الفراغ من الدرس ونحو ذلك لا يصح **والرابع ان**
يكون المسلم فيه **موجودا عند الاستحقاق** في الغالب

او يصلح له

اي استحقاق تسليم السلم فيه فلو اسلم فيما لا يوجد عند
المحل كرتب في الشتاء لم يصلح **والخامس ان يذكر موضع قبض**
اي محل التسليم ان كان الموضع لا يصلح له ولكن يجمله
الى موضع التسليم مؤنة **والسادس ان يكون السلم**
معلوما بالقد رאו الروية له والسابع ان يتقا بضا
اي المسلم والمسلم اليه في مجلس العقد **قبل التفريق**
فلو تفريقا قبل قبض رأس المال بطل العقد وبعد قبض
بعضه ففيه خلاف تفريق الصفقة والمعتبر القبض
الحقيقي فلو حال المسلم رأس مال السلم وقبضه المحتال
وهو المسلم اليه من الحال عليه في المجلس لم يكف **والثامن**
ان يكون عقد السلم ناجزا لا يدخله خيار الشرط
اي بخلاف خيار المجلس فانه يدخله **فصل في**
احكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين ماله
وثيقة بدين يستوفي فيها عند تقدر استيفائه ولا يصح
الرهن الا بايجاب وقبول وشرط كل من الرهن والرهن
ان يكون مطلقا تصرف وذكر المصنف ضابط المهرن
به في قوله **وكلا جاز رهنه في الدينون اذا استقر**
ثبوتهما في الذمة واحترزا المصنف بالدينون عن الامتياز
فلا يصح الرهن عليها كعين مفضولة مستقارة ومخوفة
وخوفها من الاعيان المضمونة واحترزا بالاستقرار في الدينون
قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن مدة الخيار

للراهن

20
والراهن الرجوع فيه ما لم يقبضه اي المرهون فان قبض
العين المرهونة من يبيع اقباضه لزم الرهن واستنع على الراهن
الرجوع فيه والرهن وصنع على الامانة وحسنه **لا يقبض**
المرهون المرهون الا بالتقدي فيه ولا يسقط بتلفه
شي من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذكر سببا لتلفه صدق
ببطلانه فان ذكر سببا ظاهر لم يقبل الا بيمينه ولو ادعى
المرهون ردة المرهون على الراهن لم يقبل الا بيمينه **واذا**
قبض المرهون بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج
اي لم ينفك عن شيء من الرهن حتى يقبض جميعه اي
الحق الذي على الراهن **فصل في حجب السفينة والمفلس**
والحجرفة المنع وشرعا منع المقر في غيره كالطلاق فينفذ
من السفينة وجعل المصنف **الحجر على ستة** من الاشياء
الصبي والمجنون والسفيه وفسره المصنف بقوله
المبذور اي بصرفه له في غير مصارفه **والمفلس** هو لغة
من صار ماله فلوسا ثم كفي به عن قلة المال وعدمه وشرعا
الشخص الذي ارتكبت **الدينون** ولا يفي ماله بدينه
او دينونه **والمرضى** المخوف عليه من مرضه والحجر عليه
فيما زاد على الثلث وهو ثلث التركة الاجل حق المورثة
هذا ان لم يكن على المريض دين فان كان عليه دين مستغر
تركه حجر عليه في الثلث وما زاد عليه **والعبد الذي لم**
يؤذن له في التجارة فلا يصح تصرفه بغير اذن سيده

المرهون لا يخرج من الرهن

ص

ب

ق

وسكت المصنف عن أشياء من الحج المذكورة في المطولات
 منها الحج على المرتد بحق المسلمين ومنها الحج على الرهن بحق
 المرتد **وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح**
 فلا يصح بيع ولا شراء ولا هبة ولا غير هاتئ التصرفات وأما
 السفية فيصح نكاحه باذن وليه **وتصرف المفلق يصح**
في ذمته فلو باع سلما طعاما أو غيره أو اشتري كلا
 في ذمته صح **دون** تصرفه في **أعيان** باله فلا يصح تصرفه في
 نكاح مثلا أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة فإن
 اختلعت لم يصح أن يدين في ذمتها صح **وتصرف المريض**
فيما زاد على الثلث موقوف على جازة الورثة على عيني
 فإن أجازوا الزائد على الثلث صح والأفلا وأجازة الورثة
 وردهم لا يعتبران وإنما يعتبر ذلك **من بعد** أي توثيق
 المريض وإذا أجاز الوارث ثم قال إنما أجزت لظني أن
 المال قليل وقد بان خلافه صدق بيمينه **وتصرف**
العبد الذي لم يؤذن له في التجارة **يكون في ذمته** ومعنى
 يكون في ذمته أنه يتبع به **بعد عتقه** إذا عتق فإن
 أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الأذن
فصل في الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل
به قطعها ويجوز الصلح الأقرار بالمدعى به دون الإنكار
في الأموال وهو ظاهر وكذا ما **أفضى إليها** أي الأموال
 كن ثبت له على شخص قصاص فضيحة عليه على مال بلفظ

الصلح

على عيني

الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا وهو أي الصلح **نوعان**
أبرار ومعاوضة فالأبرار أي صلحه **اقتضار من حقه**
 أي دينه **على بعضه** فإذا صلحه من الألف الذي له في ذمة
 شخص على خمسمائة منها فكانه قال له أعطني خمسمائة وأنت
 من خمسمائة **ولا يجوز** يعني لا يصح **فصل** أي تعليق الصلح بعيني
 الأبرار **على شرط** كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد صلحتك
والمعاوضة أي صلحها **عدوله عن حقه إلى غيره** كان
 ادعى عليه دارا أو شقصا منها فآقر له بذلك وصالحه منه
 على معين كقوب **ويجزي عليه** أي على هذا الصلح **حكم البيع**
 فكانت في المثال المذكور باعة الدار بالقوب وحيد يستني
 في المصالح غير أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع البصرف قبل
 القبض ولو صلحه على بعض العين المدعاة فعبه منه
 لبعضها المتروكة منها فثبت في هذه الهبة أحكامها التي
 تذكر فيها ويسمي هذا صلح الحطيطة ولا يصح بلفظ البعض
 المتروكة كان يبيعه العين المدعاة ببعضها **ويجوز**
للإنسان المسلم أن يشرع بضم أوله **روشا** ويسمي أيضا
 بالجنح وهو إخراج خشب على جدار في هواء **طريق نافذ**
 ويسمي أيضا بالشارع بحيث **لا يتصرف المار به** أي الروشن
 بل يرفع بحيث يمر تحته المار التام الطول منتصبا واعتبر
 الماردي أن يكون على رأسه الحولة العالية وأن كان
 الطريق النافذ ممر فرسان وقوافل فليرفع بحيث يمر

أي يخرج

٤٣
تحت المحمل على البعير مع اخشاب المظلة الكائنة فوق المحمل
اما الذي فيمنع من اشراج الرشن والسيباط وان جاز
له المرور في لطريق النافذ **ولا يجوز اشراج الرشن**
في الدرب المشترك الا باذن الشركاء في الدرب والمراد
بهم من نعد باب دارة منهم الى الدرب وليس المراد بهم
من لا صفة منهم جدار لا ينفوذ باب اليه وكل من اشركا
يستحق الانتفاع من باب دارة الى راس الدرب دون
ما يلي اخر الدرب **وجوز تقديم الباب في الدرب**
المشترك ولا يجوز تاخيرها اي الباب **الاعلى اذن** من
الشركاء حيث منعوه لم يخترتا خيرة وحيث منع من التأخير
فضايله شركاء الدرب بمال صح **فصل في** الحوالة بفتح
الحا وحكي كسرهما وهي لغة مشتقة من التحويل اي لا يتقار
وشرعا نقل الحق من ذمة المحمل الى ذمة المحال عليه **و**
شروط الحوالة اربعة احدها **رضي المحمل** وهو من
له عليه الدين لا المحال عليه فانه لا يشترط رضا
في الاصح ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه **والثاني قول**
المحال وهو مستحق الدين على المحمل **والثالث كون**
الحق المحال به مستقرا في ذمة والتقييد بالاستقرار
موافق لما قاله الراعي لكن البيهقي استدركه عليه
في الروضة رحيته فاعتبر في الحوالة ان يكون لازما
او يؤول الى اللزوم **والرابع اتفاق** ما اي الدين الذي

٤٤
اي الدين الذي في ذمة المحمل والمحال عليه في الجنس
والقدر والنوع والخلول والتأجيل والصحة والتكسر
وتبرأ بها اي الحوالة ذمة المحمل اي عين دين المحال
ويبرأ ايضا المحال عليه عن دين المحمل ويحول حق
المحال الى ذمة المحال عليه لو تعذر اخذه من المحال
عليه بفلس او حجر لدين ونحوهما المراجع على المحمل ولو
كان المحال عليه مفلسا عند الحوالة وجعل المحال فلا
رجوع له ايضا على المحمل **فصل في الضمان** وهو
مصدر اضمنت الشيء ضمانا اذا كفلته وشرعا التزام
ما في ذمة الغير من مال وشرط الضامن اهلية القصر
ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا علم
قدرها والتعبير بالمستقرة يشكك عليه صحة ضمان
الصدق قبل الترخول فانه حينئذ غير مستقر وهذا
لم يعتبر الراعي والنووي الا كون الدين ثابتا لازما
وخارج بقوله علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح
ضمانها كما سياتي **ولصاحب الحق اي الدين مطالبة**
من شأن الضامن والمضمون وهو من عليه الدين
اذا كانت الضمان على ما بيننا **واذا غرم الضامن رجوع على**
المضمون عنه بالشرائط المذكورة في قوله **اذا كانت**
الضمان والقضاء اي كل منها باذنه اي المضمون عنه
ثم صرح بمفهوم قوله سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا

ولا يصح ضمان المجهول كقوله بن فلان كذا وعلي ضمان الثمن ولا ضمان مالم يجب كضمانه مائة تجب علي زيد في مستقبل الادراك اي ضمان درك المبيع بان يضمن المشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا او يضمن للبائع المبيع ان خرج الثمن مستحقا **فصل في ضمان غير المال** من الابدان ويسمي كفالة الوجه ايضا وكفالة البدن كما قال **والكفالة بالبدن جائزة اذا كان علي المكفول به اي بدنه حق لادى كقصاص وحد قذف** وخرج بحق لادى حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدنه عليه حق لله تعالى كحد سرقة وحد زنا وبراء الكفيل بتسليم المكفول ببدنه في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول له عنه ايام وجود الحائل فلا يبرأ الكفيل **فصل في احكام الشركة** وهي اخية الاختلاط وشرعا ثبوت الحق علي جمعة الشروع في شيء واحد لاثنتين فاكثر **وللشركة خمس شرائط** **الاول ان تكون** الشركة **علي ناس من الدراهم والدنانير ولو كانوا غنصين** واستمر واجمع في البلد ولا تصح في تبرؤ سبائك وتكون الشركة ايضا علي المثلي كخطة كالحظ لا المتقوم كالعرض من ثياب وخوها **والثاني ان يتفقوا في الجنس والنوع** فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم والاقصاح ومكسره ولا في حنطة بيضا وحمرا **والثالث ان يخلطوا**

المالين

وحاي

المالين حيث لا يتمين والربع ان ياذن كل واحد منهم اي الشريكين **لصاحبه في التصرف** واذا اذن له تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما نسيئة ولا يغير نقد البلد ولا يفتن فاحش ولا يسافر بالمال المشترك بلا اذن فان فعل احدا الشر ما لم ينع عنه لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قول لا يفرق الصفقة **والخامس ان يكون الرج والحسن علي قدر المساهمة** سواء تساوا الشريكان في المال المشترك او تفاوتا فيه فان شرطا المتساوي في الرج مع تفاوت المالين وعكسه لم يصح **والشركة** عقد جائز بين الطرفين **وحينئذ لكل واحد منهما اي الشريكين فسحها متى شاء** او يغير لان اي عن التصرف يفسحها ومتى مات احدها او جن او غي عليه **بطلت** تلك الشركة **فصل في احكام الوكالة** وهي تفويض الواو وكسرها في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص شيئا له فعله ما يقبل النيابة الي غيره ليفعله حال حيوته وخبر هذا القيد ايضا وذكر المصنف ضابط الوكالة بقوله **وكما جاز للا نسان التصرف فيه بنفسه جاز له ان يوكل فيه غيره او يتوكل** فيه عن غيره فلا تصح من صبي ومجنون ان يكونا موكلا ولا وكلا او شرط الموكل فيه ان يكون قابلا للنيابة فلا يصح التوكيل في عبادة بدنية الا في الحج ونفقة الزوجة مثلا وان يملكه الموكل فلو وكل شخصا في بيع عبد سيملكه وفي

يكن

لين

كل

٤٥
 طلاق امرأة سينكحها بطل والوكالة عقد جائز من الطرفين
 وحينئذ لكل واحد منهما أي الموكل والوكيل **فصل**
 متى شاء وتفسخ الوكالة بموت أحدهما أو جنونه
 أو غيابه والوكيل أمين وقوله فيما يقبضه وفيما
 يصرفه ساقط في أكثر النسخ ولا يضمن الوكيل إلا بالتقريط
 فيما وكل فيه ومن التقريط تسليم المبيع قبل قبض ثمنه ولا
 يجوز للوكيل وكالة مطلقة أن يبيع ويشترى إلا
 بثلاثة شرائط أحدها أن يبيع بثمن المثل لا بد منه
 ولا يغبين فاحش وهو ما لا يحتب الغالب الثاني أن يكون
 ثمن المثل نقدا فلا يبيع الوكيل نسيئة وإن كان قدر ثمن
 المثل الثالث أن يكون النقد بنقدا **البلد** فلو كان في
 البلد نقداً باع بالأغلب منها فان استويا باع بالانفع
 للموكل فان استويا خيراً ولا يبيع بالفلوس وإن راجت
 رواج الفقد ولا يجوز أن يبيع الوكيل ببيع مطلق من نفسه
 ولأنه ولده الصغير ولو صرح الموكل للوكيل في بيع من
 الصغير كما قال المتولي خذنا الفلوس والاصح أنه يبيع إليه
 وإن علا ولا يبيعه البالغ وإن سفل إن لم يكن سيفها ولا
 مجنوناً فان صرح الموكل بالبيع منها صح جزئياً ولا يقر
 الوكيل على موكله فلو وكل شخصاً في خصوص ماله ملك
 الأقرار على الموكل ولا الأمانة دينه ولا الصلح عنه وقوله
الأب ساقط في بعض النسخ والاصح أن الوكيل في الأقرار

لا يبيع

لا يبيع **فصل** في أحكام الأقرار وهو لغة الأثبات وشعراً
 أخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لأنها أخبار بحق
 للمقر على المقر والمقرض ضريان أحدهما حق الله تعالى
 كالسرقة والزنا والثاني حق الأدي كحد القذف لشخص
 فحق الله تعالى يبيع الرجوع فيه عن الأقرار به كان يقو
 من أقربا الزنا رجعت عن هذا الأقرار وكذبت فيه وليس
 للمقر بالزنا الرجوع عنه وحق الأدي لا يبيع الرجوع عن
 الأقرار به وفرق بين هذا والذي قبله بأن حق الله
 تعالى مبني على المسامحة وحق الأدي مبني على المشاحة
 ونفق **فصل** في الأقرار **الثالث** شرائط أحدها
 البلوغ فلا يبيع أقرار الصبي ولو مرأهقا ولو باذن وليه
 والثاني العقل فلا يبيع أقرار المجنون والمغني عليه وذليل
 العقل مما يعذر فيه وإن لم يعذر حكمه كالسكران والثالث
 الاختيار فلا يبيع أقرار مكره بما أكره عليه وإن كان الأقرار
 به بالاعتبر فيه شرط رابع وهو الرشد والمراد به كون
 المقر مطلق المقرض وأحد المصنفين بالسنن الأقرار بغير
 كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر به ذلك
 الرشد بل يصح من السفيف **والأقرار** الشخص مجهول كقوله
 لفلان على شيء رجع يضم إليه أي المقر في بيان
 أبا المجهول فيقبل تفسيره بكل ما يتمول وإن قيل كفس
 ولو فسر المجهول بما لا يتمول وهو من جنسه كحبة خنطة

اوليس من جنسه لكن يحل اقتناؤه كجلد ميتة وكل معلوم
ونزل قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح ومتى قرئ مجهول
وامتنع من بيانه بعد ان طوب به حبس حتى يبين المجهول
فان مات قبل البيا طوب به الوارث ووقفت جميع تركته
ويصح الاستئثار في الاقرار اذا وصل به اي وصل
المقر لفظ الاستئثار بالاستئثار منه فان فصل بينهما بسكو
او كلام كثير اجنبى ضرايا السكوت اليه كسكتة نفس
فلا يضرب شرط ايضا في الاستئثار ان لا يستغرق المشتري
منه فان استغرقه نحو لزيد على عشرة الا عشرة ضراي بطل
وهو اي الاقرار في حال الصحة والمرض سواء حتى لو اقر
شخص في صحته بدين لزيد وفي مرضه بدين لعمرو ولم يقيد
بالقرار الاول **وحينئذ فيقسم المقر بينهما بالسوية**
فصل في احكام العارية وهي تشديد اليد في الاقصر
ما خوله من عارا اذا ذهب وحققها الشرعية اباحة الا
نتفاع من اهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقائه
ليرده على المتبرع وشرط المتبرع صحة تبرعه وكونه تاما
لمنفعة ما يعبره من لا يصح تبرعه كصبي او مجنون
لانصح اعارته ومن لا يملك المنفعة كمتبرع لا تصح اعارته
الا باذن المتبرع وذكر المصنف ضابطا للمعار في قوله
وكما جاز الانتفاع به منفعة مباحة **مع بقائه**
جازت اعارته فخرج بمنفعة مباحة الى الصوفى فلا يصح

اعارته

اعارته ببقائه اعارة الشفعة للوقوف فلا يصح قوله
اذا كانت منافعها اثارا يخرج المانع التي هي عيان كاعارة
شاة للبنها او شجرة لثمرتها وكذا ذلك فانه لا يصح فلو قال
الشخص خذ هذه الشاة فقد احتك ذرها ونسلها
فالا باحة صحيحة والشاة عارية **وتجوز العارية مطلقا**
من غير تقييد بوقت **ومقيد بمدة** كما مر لك هذا الثوب
شرا وفي بعض النسخ وتجوز العارية مطلقة ومقيدة
وللعير الرجوع في كل منهما **وهي اي العارية** اذا تلفت
لا باستعمال ما دون فيه **مضمونة على المستعير بقوتها**
يوم تلفها لا ببقيتها يوم قبضها ولا باقضى القيمة فان
تلفت باستعمال ما دون فيه كاعارة ثوب للباس
فانسخ وانحق فلا ضمان **فصل في احكام الغصب**
وهو اخذ الشيء ظلما مجاهرة وشرعا الاستيلاء على حق
الغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حقيقته
ما يصح غصبه مما ليس بمال جلد ميتة وخرج بعدوان
الاستيلاء **بغصبه من غصب ما لا احد له ردة**
لما لزم ولو غرم على ردة او انعاف قيمته **ولزمه ايضا ارش**
نقص ان نقص من غصب ثوبا فليس له ان ينقص
بغير لبس **ولزمه ايضا اجرة مثله** اما لو نقص الغصوب
برخص سعره فلا يضمه الغاصب على الصحيح وفي بعض
النسخ ومن غصب مال من اجبر بردة الى اخره فان تلف

المثل كما حصره كل
او ترك وجاز
ع

المعصوب **ضمنه الغاصب بمثله ان كان له** اي المعصوب
مثل ولا يصح ان السلم فيه كخاس وقطن لا غالية ومجوز
وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله **او ضمنه بقيته**
ان لم يكن له مثل بان كان متقوم او اختلفت قيمته
اكثر مما كانت من يوم الغصب الي يوم التلّف
والعبرة في القيمة بالنقد الغالب فان غلب عليه نقدان
وتساويا قال **الرافعي** عين القاضي واحدا منهما **فصل**
في احكام الشفعة وهي سكون الفاء وتعين الفقهاء بضمها
ومعناها لغة الضم وشرعا حق تملك قصدي يثبت
لشريك القديم على الشريك الحادث بسبب الشركة
بالعوض الذي ملكه به وتشرع لدفع الضرر **والشفعة**
واجبة اي ثابتة للشريك **بالخلطة** اي خلطة الشيوع
دون خلطة الجوار فلا شفعة لجار الدار ملاصقا
كان او غيره وانما تثبت الشفعة **فيما ينقسم** اي يقبل
القسم **دون ما لا ينقسم** كحمام صغيرة فلا شفعة
فيه فان امكن انقسامه كحمام كبيرة يمكن جعله حامين
تثبت الشفعة فيه **والشفعة ثابتة ايضا في كل ما**
لا ينقل من الارض غير الموقوفة والمحتكرة كالعقار وغيره
من البناء والشجر تبع للارض وانما بدأ هذا الشفع شقص
العقار **بالمثل الذي وقع عليه البيع** وان كان الثمن
مثليا كس ونقد اخذه بمثله او متقوما كعبد وثوب

اخذه

اخذه بقيته يوم البيع **وعلى** اي الشفعة بمعنى طلبها
على الفور وحينئذ فالبيادر الشفع اذا علم بيع الشقص
بأخذه وتكون المبادرة في طلب الشفعة على العادة
فلا يكلف الاسراع على خلاف عادته بعد او تعنيه
بل الصواب في ذلك انما عدتوا في طلب حق الشفعة
اسقطها او لا فلا فان **اخرها** اي الشفعة **مع القدرة**
عليها بطلت فلو كان مريدا الشفعة مريضا او غائبا
عن بلد المشتري او محبوسا او خائفا من عدو فليؤكل
ان قدره والا فالشاهد على الطلب فان ترك المقدور
عليه من التوكيل والاشهاد بطل حقه في الاظهر ولو
قال **الشفيع** لم اعلم ان حق الشفعة على الفور
كان ممن يخفى عليه ذلك صدق بمسئله **واذا تزوج شخص**
امراة على شقص اخذ اي اخذ الشفع الشقص
بهم المثل التملك المرة **واذا كان الشفعة جماعة استحق**
اي الشفعة على قدر حصصهم من الاملاك فلو كان
نصف عقار والاخر ثلثه والاخر سدسه فباع هذا
النصف حصته اخذها الاخران اثلاثا **فصل**
في احكام القراض وهو لغة مشتق من القرض وهو القرض
وشرعا دفع المالك ما لا يعمل به فيه ويرج المال بينهما
وللقراض اربعة شروط احدها **ان يكون على ناض**
اي نقد من الدراهم **والدنانير** الخالصه فلا يجوز القراض

وقالوا ان الغاصب والمضاربة
من الضرر والبيع لا يحتاج اليه الا في
عائلا وجازة يحتاج اليه الا في
المال فلا يصح القرض من
المال بحسب فقهاء المال
بل يستعمله انما في العمل قايما

على حلي وتبر ولا مغشوش ولا عرض ومنها الفلوس والثاني
 ان ياذن **رب المال العامل في التصرف** اذنا مطلقا
 فلا يجوز للمالك ان يضيق التصرف على العامل كقوله لا تشتر
 شيئا حتى تشاورني ولا تشتر الا الحنطة البيضاء مثلا
 ثم عطف على قوله سابقا قوله **هنا او مينا** اي في التصرف
 في شئ **لا ينقطع غالب** فلو شرط عليه شراء شئ بغير وجوه
 كالحبل البلق لم يصح **والثالث** ان يشترط له اي
 يشترط المالك للعامل **حين معلوما في الربح** كصفه او
 ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال
 على ان لك شركة فيه او نصيبا منه فهذا القرض
 او على ان الربح بيننا صح ويكون الربح نصفين **والرابع**
 ان لا يقدر القراض بمدة معلومة كقوله قارضتك سنة
 والقراض مائة وحينئذ لا ضمان على العامل في مال
 القراض **الا بعدوان فيه** وفي بعض النسخ بالعدوان
واذا حصل في مال القراض ربح وحسن **فجبر الخيرات**
بالربح واعلم ان عقد القراض جائز بين الطرفين فكل من
 المالك والعامل فسحقه **فصل في احكام المساقاة**
 وهي لغة مشتقة من السقي وشرعا دفع الشخص نخلا او حجر
 غلبا يتعهد له بسقي وتربية على ان له قدرا معلوما
 من ثمرة **والمساقاة جائزة على شئين فقط النخل**
والكرم فلا تجوز المساقاة على غيرهما كتين ومشمش

وجوده صح

ان ياذن رب المال العامل في التصرف اذنا مطلقا
 فلا يجوز للمالك ان يضيق التصرف على العامل كقوله لا تشتر شيئا حتى تشاورني ولا تشتر الا الحنطة البيضاء مثلا

وتصح

وتصح المساقاة

العامل وهي اي
المالك مدة معلومة كس
 بادر الى التمر في الاربع والثاني ان يعين المالك للعامل
حين معلوما في الربح كصفه او ثلثها فلو قال المالك على
 ان ما فتح الله يكون بيننا صح وحمل على المناصفة **شتر**
العامل على ضربين احدهما **على عود نفعه الى الثمرة**
 كسقي النخل وتلقيحه بوضع شئ من طلع الذكور في طلع الاناث
فهو على العامل والثاني **يعود نفعه الى الارض** كضرب
 الدوالياب وحفر الانفاق **فهو على رب المال** ولا يجوز
 ان يشترط المالك على العامل شئ ليس من اعمال المساقاة
 كحفر التمر ويشترط انفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال
 عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم ان عقد المساقاة لازم
 من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقا كان اوصى شئ النخل
 المساقاة عليه فللعامل على رب المال الاجرة المثل لعمله
فصل في احكام الاجارة وهي بكسر الحزة وحكى ضمها
 وهي لغة اسم الاجارة وشرعا عقد على منفعة معلومة
 مقصود لا قابلية للبدل والاباحة بعوض معلوم وشتر
 كل **الموخر** والمستاجر الرشد وعدم الاكله فخرج بمعلوم

ما كان له من ربح
 بطمان نصح اجارته بقوله
 مما امكن الانتفاع به مع بقاء عينه كاستيجار
 دار للسكنى ودابة للركوب وصحت اجارته والا فلا
 وصحت اجارة ما ذكر بشروط بقوله اذا قدرت منفعة
 باحد من الامدة كاجرتك هذه الدار سنة او عمل
 كاستاجرتك لتخيط لي هذا الثوب وتجب الاجرة في الاجارة
 بنفس العقد واطلاقها يقتضي تحيل الاجرة الا ان
 يشترط فيها التاجيل فتكون الاجرة حينئذ مؤجلة ولا
 تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين اي المؤجر
 والمستاجر لا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت
 الى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستاجر مقامه في
 استيفاء منفعة العين المؤجرة وتبطل الاجارة بتلف
 العين المستاجرة كالحرق الدار وموت الدابة المعينة
 وبطلان الاجارة بما ذكرنا بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل
 الاجارة فيه في الظاهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار اجرة
 المثل لتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية
 فاذا قيل انما يؤخذ بتلك النسبة من المسمى ما تقدم من

715

عدم الانفصال في الماضي مقيد بما بعد قبض العين وخرج
 بالعين ما اذا كانت الدابة الموجهة في الدمة فان
 الموجه اذا حضرها وماتت في ثلث المدة فلا تنسخ
 الاجارة بل يجب على الموجه ابدائها او علم ان يدا الجير على
 الموجهة يد امانة **وحينئذ لا ضمان على الاجير لا**
فجدران فيها بان كان ضرب الدابة فوق العادة او
 اواركها شخصا اثقل منه **فصل في احكام الجعالة** وهي
 بتثليث الجير ومعناها لغة ما يجعل الشخص على شيء يفعل
 وشرا الترام مطلق التصرف عوضا معلوما على عمل معين
 او مجهول لحين او غيره **والجعالة جارة** من الطرفين طرف
 الجاعل والمجور **وحيوان يشترط في رد ضالته عوضا**
معاويا كقول مطلق التصرف عوضا معاويا على عمل معين
 من رد ضالتي فله كذا **فان اردت ما استحقك الراد ذلك العوض**
المشروط **فصل في الخابرة** وهي عمل العامل في ارض
 المالك ببعض ما يخرج منها والبذر في العامل **فان ادفع شخص**
الى رجل ارضا للبذر ما من شرط له جزاء معلوما من ربها
لم يخرج لكن النوى تعالين المذخر اختار جواز الخابرة وكذا المزارعة
 وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر في المالك **فان اكره**
 اي شخص اياها اي ارض بذهب ارضه او شرط له طعاما معلوما
في متجار الما لودع لشخص ضا فيها نخل كثير او قليل فساقا له
 عليه ومزارعه على الارض يتجور هذه المزارعة تعال الساقاة **فصل**

٥٠
في حكم احياء الموات وهي كما قال لرافعي في الشرح الصغير
ارض لا مالك لها ولا ينتفع بها احد **الحيا الموات**
جائز بشرطين احدهما ان يكون **الحيا** مسلما فينت
له احياء الارض الميتة سواء اذن له الامام ام لا اللهم الا
ان يتعلق بالموات حق كان حي الامام قطعة منه
واحياءها شخص فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح اما
الذمي والعاهد والمستامن فليس لهم احياء ولو اذن لهم
الامام **والثاني ان تكون الارض لم يجر عليها ملك مسلم**
وفي بعض النسخ ان تكون الاخيرة والمراد من كلام المصنف
ان ما كان معورا وهو الان خراب فهو ملكه ان عرف مسلما
كان او ذميا ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فان لم يعرف
ملكه والعارة اسلامية فهذا المعور بالصابع امره
لراي الامام في حفظها او بيعه وحفظ ثمنه وان كان
المعور جاهليا ملك بالاحياء **وصفة الاحياء ما كان**
في العادة عمارا للحيا وتختلف هذا باختلاف الغرض
الذي يقصد **الحيا** فاذا اراد الحي احياء الموات مكانا
اشترط فيه تحويط البيعة ببناء حيطاتها بما جرت به
عادة ذلك المكان من اجراء صخر او قضب اشترط ايضا
سقف بعضها ونصب باب وان اراد الحي احياء الموات
زرية دواب فيكن تحويط دون تحويط السكنى ولا
يشترط السقف وان اراد احياء الموات مزرعة فيجب

٥١
حولها ويسوي الارض بكنح مستعانا فيها كطهر تحفض
وترتيب ما لها بشق سائبة من يرا وحفر قناة فان كفا
ما المطر المعتاد لم يجز لترتيب الماء على الصحيح وان اراد
الحي احياء الموات بستانا فجمع التراب والتحويط حول
ارض البستان ان جرت به عادة وليشترط مع ذلك الغرس
على المذهب واعلم ان الماء المختص بشخص لا يجب بذله لماشية
غيره مطلقا **وانما يجب بذل الماء بثلاثة شرائط** احدها
ان يفصل عن حاجته اي صاحب الماء فان لم يفصل
بدار بنفسه ولا يجب بذله لغيره **والثاني ان يحتاج اليه**
غيره اما لنفسه او لغيره هذا ان كان هناك كلا لزراعة
الماشية ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع
غيره ولا لشجرة **وان يكون الماء في مقرة وهو ما يستخلف**
في يرا وعين فاذا اخذ الماء في اناء لم يجب بذله على الصير حيث
وجب البذل للماء فالمراد به تمكن الماشية من حضورها اليه ان
لم يتضرر صاحب الماء في زرعها او ماشيتها فان تضرر بوزورها
منعت منه واستسقى لها الرعاية كما قال **المورد** وحش
وجب البذل للماء امتنع اخذ العوض على الصحيح **فصل في احكام**
الوقف وهو لغة الحبس شرعا حبس مال عين قابل للنقل
يمكن الاستغناء به مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه على تصرف
من جهة خير تقربا الى الله تعالى بشرط الواقف صحة عبارته واهلية
التبرع **والوقف جائز بثلاثة شرائط** وفي بعض النسخ والوقف

ها

انما

٥١
 جازوله ثلاثة شرائط احدها ان يكون الموقوف **مستقراً**
يتقاع به مع بقاء عينه ويكون الاستقاع مباحاً مقصوداً
 فلا يصح وقف الالة للفقراء ولا وقف دراهم للزينة ولا يشترط السفع
 حالاً فيصح وقف عبدة وحش صغيرين وأما الذي لا يتبين
 كطعوم وريحان فلا يصح وقفه **والثاني ان يكون الوقف**
على اصل موجو زرع لا ينقطع فخرج الوقف على من سولد
 للوقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الاول فان لم يقبل شر
 على الفقراء كان منقطع الاول والاخر قوله لا ينقطع احراز عن
 الوقف المنقطع الاخر كقول وقف هذا على زيد ثم نسله ولم يزد
 على ذلك وفيه طريقان احدهما انه باطل كقطع الاول وهو
 الذي شي عليه المصنف كمن راجح الصحة **والثالث ان لا يكون**
الوقف في محظور بظالمه اي محرم فلا يصح الوقف على مائة
 كنيسة للتعبد وافهم كلام المصنف انه لا يشترط في الوقف ظهور
 قصد القربة كالوقف على الفقراء ولا كما لو وقف على انشاء ويشترط
 في الوقف ان لا يكون موقفاً كوقف هذا سنة وان لا يكون
 معلقاً كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد وقفته **وهو اي الوقف**
على ما شرط الواقف فيه من تقدم لبعض الموقوف عليهم كوقف
 على اولادي لا ورع منهم **او تاخير** كوقف على اولادي فاذا انقرضوا
 فعلى اولادهم فاذا انقرضوا فعلى اولادهم **والثبوتية** كوقف على
 اولادي بالتبوية بين ذكورهم وانما هم **وتفضيل** بعض الاولاد
 على بعض كوقف على اولادي للذين مثل حظ الانثيين **فصل في**

قوله مثاله
 او من اهل
 هذه
 غلبت
 او من اهل
 غير سنة

احكام الهبة وهي ائمة مأخوذة من هبوب الريح وتجوز ان تكون
 من هبة من نومه اذا استنقظ فكانت فاعلمها استنقظ للاخت
 وهي في الشرع تمليك منجز مطلق في عين حال حياة بلا موص ولو
 من الاعلا فخرج بالمنجز الوصية وبالمطلق التمليك الموقت وخرج
 بالعين هبة للمنافع وخرج بحال الحيوة الوصية ولا تصح الهبة
 الا بايجاب وقبول لفظاً وذكر المصنف صابطاً للموهوب في قوله
وكل ما جاز بيعه جازت هبته وما لا يجوز بيعه كالجوهر
 لا تجوز هبته الا بحتمية حتمية وخونها فلا يجوز بيعها وتجوز هبتها
 ولا تملك **ولا تلزم الهبة الا بالقض** باذن الواهب فلو
 مات الموهوب له او الواهب قبل قبض الهبة لم تنسخ الهبة وقام
 وارثه مقامه في القبض والقباض **واذا قبضها الموهوب**
له لم يكن للواهب ان يرجع فيها الا ان يكون والداً وان عدلاً
واذا امر شخص بشيء اي داراً مثلاً كقوله اقمك هذه الدار
او رقبه اي احاط كقوله اقمك هذه الدار او جعلتها لك رقبتي
 اي ان مات قبل عادت الي او مات قبلك استقرت لك فقبض قبض
 كان ذلك الشيء **للبر** بل بلفظ اسم المفعول **فما انوزنته**
من عبدة ويلغوا الشرط المذكور **فصل في احكام المقطعة**
 وهي بفتح القاف اسم للشيء الملقط ومعناها شرعاً مال صنائع
 من مال كسقوط او غفلة وخونها **واذا وجد شخص مالاً كان**
اولاً فاسقاً كان اولاً لمقطعة في موات او في طريق فله اخذها
او تركها ولكن اخذها اولى تركها ان كان الاخذها

هسلي كان اولاً

على ثقتهم القيام بها فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها
 ولا يجب الاشارة على التقاطها لتلك وحفظه وينبغي اللقطة
 من الفاسق ويضمنها عند عدل ولا يعتمد تعريف الفاسق اللقطة
 بل يضمن القاضى اليه يضمنها عدلا يمنع من الحيازة فيها وينزع الوث
 اللقطة من يد الصبي ويعرفها ثم بعدا لتعريف يملك اللقطة
 للصبي ان راي المصلحة في تملكها له **واذا اخذها اي**
اللقطة وجب عليه ان يعرف في اللقطة عقب اخذها
ستة اشياء وعاءها ما به جلد او خرقه مثلاً **وعفا صها** هو يعني
 الوعاء **وكاؤها** بالمد وهو الحيط الذي يربط به **وجنسها**
 من ذهب او فضة **وعدها** رزقها **وعرفها** يعرف بفتح اوله وسكون
 ثانياه المعركة وان يحفظها احتما في حرز مثلها ثم بعد ما
 ذكر اذا اراد الملتقط **تلكها عرفها** بتشديد الراء من التعريف
سنة على ابواب المساجد عند خروج الناس من الجماعة
 وفي الموضع الذي وجدها فيه وفي الاسواق وخروج
 من حجاج الناس ويكون التعريف على العادة من زمانا وما كانا
 ابتداء السنة من وقت التعريف لا التقاط ولا الاحتيا
 السنة بالتعريف لا يعرف الا في كل يوم مرتين طري النهار
 لا ليلا ولا وقت القيلولة **شهر يعرف** بعد ذلك كل اسبوع
 مرة او مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض
 اوصافها فان بالغ فيها ضمن ولا يلزم مؤنة التعريف
 ان اخذ اللقطة لحفظها على مالها بل يرتبها القاضى
 من بيت المال ويقرضه على المالك فان اخذها لتملكها وجب عليه
 تعريفها ولزم مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك ام لا لانه التقطها

ويضمن القاضى
 ص

حقرا

حقرا لا يعرفه سنة بل يعرفه زمانا يظن ان فاقده لا يرض عنه بعد
 بعد ذلك الزمن فان لم يجد صاحبها بعد تعريفها كانت له ان
 يملكها بشرط الضمان لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي
 السنة بل لا بد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة
 فان تملكها وظهر مالها وهي باقية واتفقا على رد عينها او بدلها
 فالأمر فيه واضح وان تنازعوا فظهر مال المالك واراد الملتقط العد
 الي بدلها اجيب المالك في الأصح وان تلفت اللقطة بعد
 تملكها غرم الملتقط مثمنا ان كانت مثلية وقيمتها ان كانت
 متقومة يوم التملك لها وان نقصت بعيب فله اخذها
 مع الارش في الأصح **واللقطة** وفي بعض النسخ رجلة اللقطة
 على اربعة اضرب اخذها ما بقي على الدوام كذهب وفضة
 وهذا اي ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة حكمه
 اي حكم ما بقي على الدوام والضرب الثاني ما لا يبقى على الدوام
 كالطعام الرطب فهو اي الملتقط له مخير بين حصلتين **أكله**
 وغرمه اي غرم قيمته اربعة وحفظ ثمنه اي الى ظهور مال له
 والثالث ما بقي بعلاج فيه كالرطب فيفعل ما فيه المصلحة
 من بيعه وحفظ ثمنه او تحفيفه وحفظه الى ظهور مال له
 والرابع ما يحتاج الى منفعة كالحيوان وهو صبيان اخذها
 حيوان لا ينتفع بنفسه من صفار السباع لغنم وعجل فهو اي
 ملتقطه مخير بين ثلاثة امور **أكله** وغرم ثمنه او تركه بلا اكل
 والتطوع بالانفاق عليه اربعة وحفظ ثمنه الى ظهور مال له
 والثاني حيوان ينتفع بنفسه من صفار السباع بغير وفر من

٤٠

ول

فان وجدته الملتقط في الصراء تركه وحرر التقاطه للتملك
فلواخذة للتملك ضمنه وان وجدته الملتقط في الحضر فهو
مخير بين الاشياء الثلاثة فيه والمراد السابقة في ما لا يتم
فصل في احكام اللقيط وهو صبي منبذ لا كافلة من اب او
جد او ما يقوم مقامها ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون
البالغ واذا وجد لقيط بمعنى ملقوط بفارعة الطريق فاخذ
منها وتربته وكفالتة واجبة على الكفاية فاذا التقط بعض
من هواهل حضانة اللقيط سقط الاثر عن الباقي فان لم يلتقطه
احد اثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب عليه في
الاصح الاشارة على التقاطه واثار المصنف لشرط الملتقط بقوله
ولا يقرب الا في يدا مين حرر مسلم رشيد فان وجد معه اي
اللقيط مال اففق عليه الحاكم منه ولا يتفق الملتقط عليه
منه الا باذن الحاكم فان لم يوجد معه اي اللقيط مال
فنفقته كايته في بيت المال ان لم يكن له مال عام كالوقف
على المقتط **فصل** في احكام الوديعه وهي فعيله من وديع اذا ترك
وتطلق شرعا على العقد المقتضي للاستحفاظ **والوديعه**
امانة في يد الوديع ويجب قبولها لمن قام بالامانة فيها
ان كان ثم غيرة والارحى قبولها كما اطلقه جمع قال في الرقصة
كاصلاحها وهذا محمول على اصل القبول دون اتلاف منفعتها
وجدزه محذور **لا يضمن** الوديع الوديعه الا بالتقصير
فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها ان يوديع

وتطابقه على الشئ
الوضوح عند غابر
صاحبه الحفظ

غيره

غيره بلا اذن من المالك واخذ من الوديع ومنها ان ينقلها من محليها
او من دار الى اخرى دونها في الحرز **وقول المودع** عنده بفتح الدال
مقبول في ردها على المودع بكسر الدال وعليه اي الوديع اث
يحفظها في حرز مثلها فان لم يفعل ضمن واذا طوّل الوديع
بها اي بالوديعه فلم يخرجها مع القدره عليها حتى تلفت
ضمن فاذا اخراجها لعذر لم يضمن **كتاب**
احكام المريض والوصايا والفريض جمع فريضة بمعنى مفرضة
من الفرض بمعنى التقدير والفريضة شرعا ستر نصيب مقد
لستحقه والوصايا جمع وصية من وصيت الشئ بالشئ اذا و
صلته به وشرعا تبرع بحق يضاف لما بعد الموت **والوارثون**
من الرجال المجمع على اربعة عشرة بالاختصار وبالبسط خمسة
عشر وعد المصنف العشرة بقوله الابن وابن الابن وابن
والاب والجد وان علا والابن والابن وان تراخا والعم
وابن العم وان تباعدوا الزوج والمولي المقتق الى اخره ولو
اجتمع كل الرجال فقط وراثتهم ثلاثة الابن والابن والزوج
فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة الامراة **والوارثون**
من النساء المجمع على اربع سبعة بالاختصار وبالبسط عشرة
وعد المصنف السبع في قوله البنت وبنت الابن والام والجد
والاخت والزوجة والمولاة المقتقة الى اخره ولو اجتمع كل النساء
فقط وراثتهم منهن حصة البنت وبنت الابن والام والزوجة والا
حت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة الارجال ومن

الوصية

لا يسقط في الورثة بحال خمسة الزوجات اي الزوج والزوج
والابوان اي الاب والامرو ولد الصليب ذكر اكان او انثى
ومن لا يرث بحال سبعة العبد والامة ولو ببرقيق كان
ادلي والمدير وام الولد والمكاتب واما الذي بعضه حر اذا
مات من مال **بعضه** الحر ورثته قريبه الحر وورثته
ومعتق بعضه **والقاتل** لا يرث ممن قتله سواء كان قتيله
مضمونا او لا والمبرق ومثله الزنديق وحومه يخفي الكفر ويظهر
الاسلام **واهل ملتين** فلا يرث مسلمة كافر ولا مسلمة ويرث
الكافران اختلفت ملتهما يهودي ونصراني ولا يرث حرني من
ذمي وعكسه والمرث لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر **واثر**
العصبات وفي بعض النسخ العصبية واريد بها من ليس له حال
نقصيبه سهم مقدمه المجمع على توريثهم وسبق بياهم وانا اعتبر
السهم حال التقصيب ليدخل الاب والجد فان لم يكن معها
مقدم في غير التقصيب ثم عد المصنف الاجمعية في قوله **الابن ثم**
ابنه ثم الاب ثم ابوه ثم الاخ للاخ للاخ ثم للاخ للاخ والام
ثم بن الاخ للاخ **والاخ** وقوله **ثم العم على هذا الترتيب** ثم ابنه
اي فيقدم العم للابوين ثم للاب ثم بنوا العم كذلك ثم يقدم
عم الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوا كذلك ثم يقدم عم
الجد من الابوين ثم من الاب كذلك وهكذا **فاذا عدا** **العصبات**
من النيب والميت عتيق **فالولي العتيق** يرثه بالعصوبة ذكر اكان
العتيق او انثى فان لم يوجد لليت عصبه بالنسب ولا عصبه

بالولا فاليت المال **والفرض** وفي بعض النسخ والفروض
المذكورة في كتاب الله ستة لا يزد عليها ولا ينقص
منها الا لعارض كالعول **والستة** هي النصف والرابع
والثمن والثلاثون والثلاث **والسدس** وقد يعبر الفرض
عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الربع والثالث وضعف
كل ونصف كل **فالنصف فرض خمسة البنات وبنت**
الابن اذا انفردا كل منهما عن ذكر يعصبها **والاخت** من **الا**
ب والامرو والاخت من الاب اذا انفردت كل منهما عن ذكر
يعصبها **والزوج اذا لم يكن معه ولد** ذكر اكان الولد
او انثى ولا ولد للابن **والزوج فرض ثلثين الزوج مع الولد**
او ولدا لابن سواء كان الولد منه او من غيره **وهو اي الربع**
للزوجة او الزوجات **والزوجة مع عدم الولد**
او ولدا لابن والافصح في الزوجة حذف التا ولكن اثباته
في الفرض حسن للتميز **والثمن فرض الزوجة والزوجتين**
والزوجات مع الولد او ولدا لابن يشتركن كما هي
في الثمن **والثلاثون فرض اربعة البنات** فاكش
وبنت الابن فاكش في بعض النسخ وبنت الابن **والا**
ختان من الاب والام فاكش **والاختان من الاب** فاكش
وهذا عند انفرد كل منهما عن اخواتهن فان معهن ذكر
فقد يزدن على الثلثين كما لو كن عشر والذكر واحد فلهن عشرة
من اثني عشر وهي اكثر من ثلثها وقد يتقصرن كبنيتين مع ابنتين

ضيون

والثالث فرض اثنين للام اذا لم تحب وهو ما اذا لم يكن
 للميت ولد ولا ولد ابين ولا الثاني من اخوة ولا اخوات سواء
 كن اشقا اولاد اولاد وهو اي الثالث لاثنتين فصاعدا
 من الاخوة والاختوات من ولد الام ذكورا كانوا او اناثا
 او خناثا او بعض كذا وبعض كذا **والسدس فرض سبعة**
الام مع الولد او ولد الابن واثنين فصاعدا من الاخوة
والاختوات ولا فرق بين الاشقا وغيرهم ولا بين كون
 البعض كذا والبعض كذا **وهو اي السدس للجدة عند عدم**
الام وللمجدنين والثلاث ولبنت الابن مع بنت الصلح
تكملة الثلثين وهو اي السدس فرض الاب مع الولد
او ولدا الابن ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت
 بنتا وابا فللبنت النصف وللاب السدس فرضا والباقي
 له تعصيبا **فرض الجد الوارث عند عدم الاب** وقد
 يفرض للجد السدس بضامع الاخوة كما لو كان معه
 ذو فرض وكان سدس ما لا خير له من المقاسمة ومن ثلث
 الباقي كنتين وحبث ثلاث اخوة **وهو اي السدس للواحد**
من ولد الام ذكر كان او انثى **وتسقط الجديات** سواء قرين
 او بعدت **با لام فقط ويسقط الاحد بابا لاب ويسقط**
ولدا لام اي الاخ للام مع وجود اربعة الولد ذكر كان او انثى
 ومع ولدا لابن كذلك ومع الاب والجد وان عدل **ويسقط**
ولدا لاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن وان سفل

ومع

ومع الاب ويسقط ولدا لاب باربعة بقول المصنف
 اي الابن وابن الابن والاب **وبالاج من الاب والام**
واربعة يعصبون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
 الابن وابن الابن والام **والاب والام والام من**
الاب اما الاخ من الام فلا يعصب اخته بل لها الثلث
واربعة يرثون دون اخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام
 وبنو الاخ **وعصب المولى** وانما انفردوا عن اخواتهم
 لانهم عصبة ويرثون واخواتهم من ذوي الارحام لا يرث
فصل في احكام الوصية وسبق معناها لغة وشرعا
 او ايل كتاب الصلاة ولا يشترط في الموصي به ان يكون
 معلوما موجودا **وحينئذ تجوز الوصية بالمعالم** **والا**
لجهر كاللبن في الضرع **والوجود والمعدوم** كالقوة
 بشجرة قبل وجود الثمرة **وهي اي الوصية**
من الثلث اي ثلث ما للموصي وان زاد على الثلث وقف
الزائد على اجارة الورثة المطلقين التصرف فان
 اجازوا فاجاز لهم تنفيذ الوصية وان ردوا بطلت
 في الزائد **ولا تجوز الوصية للوارث الا ان يجيزها**
باقي الورثة المطلقين التصرف وذكرا لمصنف شروط
 الموصي في قول **وتصح** وفي بعض النسخ ويجوز الوصية
 من كل مال **عاقلة** مختار حر وان كان كافرا او مجنونا
 عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون ومغني عليه وصبي ومكره

ن
 الفرائض

وذكر شروط الموصي له اذا كان عينا في قوله **لكل مستهلك**
 اي لمن يتصور له الملك من صغير وكبير كامل ومجنون
 وحمل مطلق موجود عند الوصية بان ينقصل الاقل من ستة
 اشهر من وقت الوصية وخرج بمعيها ما اذا كان الموصي
 له جمعة عامة فان الشرط في هذا ان لا تكون الوصية في
 جمعة معصية كعمارة كنيسة من مسلم او كافر للتعبد وتصح
 الوصية في سبيل الله تعالى وتصرف للفرقة وفي بعض النسخ
 بدل سبيل الله في سبيل البراي كما لو وصية للفقراء او لبناء مسجد
وتصح الوصية اي لا يصح بقضاء الديون وتنفيذ
 الوصايا والنظر في مرا لاطفال **اليمن** اي شخص جمعت
خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرة والامانة
 واكتفى المصنف عن العدالة فلا يصح الايصاء لصناد من ذكر
 لكن الاصح جواز وصية ذي ذمي عدل في دينه على اولاد
 كفار ويشترط ايضا في الوصية ان لا يكون عاجزا عن التصرف
 فالعاجز عنه ككبر او هرم مثلا لا يصح الايصاء اليه فاذا جمعت
 ثلثم الطفل الشروط المذكورة ففي اوب من غيرها والله اعلم
كتاب احكام النكاح وما يتعلق وفي
 بعض النسخ وما يتصل به من **الاحكام والقضايا** وهذه
 الكلمة ساقة في بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة
 على الصم والوطي والعقد ويطلق شرعا على عقد يشمل
 الاركان والشروط **النكاح مستحب لمن يحتاج اليه**

بتوقان

بها

للوطي

يجوز ان

بتوقان بعد نفسه اليه ويجداهته كبر ونفقة فان
 فقد الامانة لم يستحب له النكاح **ويجوز للمهر ان يجمع بين**
اربع حرائر فقط الا ان تغيب الواحدة في حقة نكاح
 سفيه وكخوة مما يتوقف على الحاجة **ويجوز للعبد ولو**
 مدبرا وبعضار كاتبا ومعلق العتق بصفة ان يجمع
بين اثنتين اي زوجتين فقط **ولا ينكح المرأة لغيره**
بشرطين عدم صداق المرأة او فقد المرأة او عدم رضاها
 به **وخوف العنت** اي الزنا مدة فقد الحرة ونزول المصنف
 شرطين آخرين احدهما ان لا يكون تحت حرة مسلمة
 او كتابية فصلح للاستمتاع والثاني اسلام الامة التي ينكحها
 الحرة فلا يحل حرم مسلم امته كتابية واذا نكح الحرة بالشرط
 المذكورة ثم ايسر ونكح حرة لم ينسخ نكاح الامة **ونظر**
الرجل الى المرأة على سبعة اضراب احدها **نظرة** ولو كانت
 شحاها عا جاز عن الوطي **الى اجنبية** لغيب حاجبة
 الى نظرها **فغير جائز** فان كان الناظر لحاجة كشهادة
 عليها **فجائز والثاني نظرة** اي الرجل الى زوجته وامته
فيجوز ان ينظر كل منهما الى اعدا الفرج منها اما
 الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف ولا يصح جواز
 النظر الى الفرج لكن مع الكراهة **والثالث نظرة** الى فوات
محارمه بنسب او رضاع او مصاهرة او امته فيجوز فيها
 عدا ما بين السرة والركبة لما الذي بينهما فيحرم نظره **والرابع**

المزوجة
ح

امراة

النظر الى الاحنية **احل حاجة النكاح** فيجوز للشخص
 عند عزمه على نكاح النظر الى **الوجه والتفتيت** منها ظهرا
 وبطناً وان لم تاذن له الزوجة في ذلك وينظر الامة
 على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظر من المرأة
والخامس النظر للمداواة فيجوز نظر الطبيب من الاحنية
 الى **المواضع التي يحتاج اليها** في المداواة حتى مداواة
 الفرج ويكون ذلك بحضور محرم او زوج او سيد وان
 لا يكون هناك امرأة تعالجها **والسادس النظر للشهادة**
 فينظر الشاهد فرجها عند شهادة بناتها او ولادتها
 فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق فهدت شهادته **او**
النظر للمعاملة للمرأة في بيع او غيره فيجوز نظرها لها وقوله
 الى الوجه منها خاصة يرجع للشهادة والمعاملة **والسابع**
 النظر الى الامة عند ابتاعها اي شراها فيجوز النظر الى
 الموضع الذي يحتاج اليه **تقليبها** فينظر طرفاها وشرعا
 لا عورهما **فصل فيما لا يصح النكاح الابه ولا يصح عقد**
النكاح الابوي عدل وفي بعض المتن بولي ذكر وهو
 احتراز عن الانثى فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها ولا يصح
 النكاح ايضا الا بحضور **شاهدين عدلين** كالمصنف
 شرط كل من الولي والشاهدين في قوله **ويقتصر الولي**
والشاهدان على ستة شرائط الاول الاسلام فانه
 يكون ولي المرأة كافرا الا فيما يستثنيه المصنف لعدو الثا

عليها

البلوغ

البلوغ فلا يكون ولي المرأة صغيراً **والثالث العقل** فلا يكون
 الولي مجنوناً سواء اطبق جنونه او تقطع **والرابع الحرية**
 فلا يكون الولي عبداً في احباب النكاح ويجوز ان يكون
 قابلاً في النكاح **والخامس الذكورة** فلا يكون المرأة و
 الحنثي قايدين **والسادس العدالة** فلا يكون الولي فاسقا
 واستثنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله **الا انه**
يفتقر نكاح الذمية الى اسلام الولي لا يفقر نكاح
 الامة الى **عدالة السيد** فيجوز كونه فاسقا وجميع ما
 سبق في الولي معتبر في شاهدي النكاح فلا يقدر ح
 في الولاية في الاصح **واربعا لولاة** اي حق اوليا بالتزويج
 الاب ثم الجد **ابو الاب** ثم ابوه وهكذا ويقدم الاقرب
 من الاجداد على الابعد ثم الاخ **للأب والأُم** ولو عبت
 بالشفقة كانت احضرت **ثم الاخ** للاب ثم ابن الاخ
للأب والأُم وان سفل ثم ابن الاخ **للأب والأُم** وان
 سفل ثم العم الشقيق ثم العم **للأب والأُم** ثم ابن
 كل منهما وان سفل **على هذا الترتيب** فتقدم ابن
 العم الشقيق على ابن العم **للأب والأُم** فاذا عدم العصبان
 من النسب **فالولي المعق** الذكر ثم عصبانته على ترتيب
 الارث اما المولاة المعتقة اذا كانت حرة فيزوج
 عتيقها من زوج المعتقة بالترتيب السابق في اولياء
 النسب فاذا ماتت المعتقة زوج عتيقها من المولاة على

٥٨
 المعتقة ثم **الحاكم** يزوج منه فقدا الاولياء من المتب
 والولاء ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التنا
 الخاطبة من الخطوبة التكاح فقال **ولا يجوز ان**
يصح خطبة معتدة عن وفاة او طلاق بائن او
 رجعي والتصریح ما يقطع بالرغبة في النكاح في قول
 للمعتدة اريد نكاحك **وجوز ان** لم تكن المعتدة عن
 طلاق رجعي **ان تعرض لها** بالخطبة **ونكحها**
بعد انقضائه عدتها والتعرض ما لا يقطع بالرغبة
 في النكاح بل يحتملها كقول **الخاطبة للمرأة رب** رابع
 فيك اما المرأة الخلية عن وانه النكاح وعن خطبة
 سابقة فيجوز خطبتها بقريض او بصرح **والنساء**
على ضربين ثيبات وابكار والثيب من زالت بكارتها
 بوطن حلال وحرام والبرع عكسها **فالبرع يجوز للاب**
والجد عند عدم الاب اصلا او عدم اهليته **اجارها**
اي البكر على النكاح ان وجدت شروط الاجبار يكون
 الزوج غير متوطئة بقبول وان تزوج بكفون مهر مثلها
 بنقد البلد **والثيب لا يجوز لولها تزوجها الا بعد**
بلوغها واذ نكحها بظن لا سكوتها **والحرثات** نكاحهن
 بالنصر اربع عشرة وفي بعض المصنف اربعة عشرة **سبع**
بالنفس وهي **الزواني** علت **والثيب** وان سفلت
 اما المخلوقة فمما زنا الشخص فحل **عليها الاصح** لكن مع

الراهة

وهو ما يكون عقبها وابدأ المصنف بالاول فقال **ويكبر**
 ندباً من ذكر وانثى وحاضر ومساخر في المنازل والطرق
 والمساجد والاسواق **من غروب الشمس** ليلة العيد
 اي عيد الفطر ويستمر هذا التكبير الى ان يدخل الامام
في الصلاة للعيد ولا يسن هذا التكبير ليلة العيد اي عقب
 الصلاة لكن النووي في الاذكار اختار انه سنة ثم شرع
 في التكبير المقيد فقال **ويكبر في الاضحية** خلف **الصلاة**
المفروضة من سوراة وفايتة وكذا خلف راتبة ونا
 مطلقا وجنازة **من صبح يوم عرفة الى العصر من اخر**
ايام التشريق وصفة التكبير لله اكبر الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد لله اكبر
 والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله
 وحده لا شريك له صدق وعدة ونصر عبده واخرجه
 وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر ولا نعبد
 الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ويصلي علي
 النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة المعروفة فيه **فصل**
في صلاة الكسوف للشمس وصلاة الخسوف للقم
 كل منهما **سنة مؤكدة فان فاتت** هذه الصلاة لم تقض
 اي لم يشرع تضاعفها **ويصلي كسوف الشمس وخسوف**
القمركعتين بجرم بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح
 والتقود يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع راسه من الركوع ثم

قوله لم تقض اي لم يجرع تضاعفها فان غلب على ظني ان الوقت باق وقيل
 وقيل فان غلبت على ظني ان الوقت باق وقيل
 وقيل فان غلبت على ظني ان الوقت باق وقيل

فانه علم ان صلاة الكسوف او الخسوف فيما ثلثت كيفيات الاولى ان يصلي ركعتين
 كسنة الظهر الثانية ان يصلي ركعتين بقيامين وركوعين كما ذكره الشيخ من غير
 ان يطيل القراءة فيها الثالثة ان يصلي ركعتين يقرأ الاولى البقرة وال عمران وفي الثانية البقرة

يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانيا ثم ركع ثانيا اخف من الذي قبله
 ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدة الثانية بطائفة في الكل
 ثم يصلي ركعة ثالثة بقباميين وقرائتين واعتدالين ويجز
 وهذا معنى قوله **في كل ركعة منها قيامان يطيل التمسح**
فيها دون السجود فلا يطول وهذا احد وجهين
 لكن الصحيح انه يطول نحو الركوع الذي قبله **ويخطب**
 الامام **بعدها** اي بعد صلاة الكسوف والخسوف
خطبتين الخطبتين على التوبة من الذنب وعلي فعل الجز
 من صدقة وعتق وخود لك **ويسر بالقرأة في كسوف**
الشمس ويحرم بالقرأة في خسوف **القر** وتفتت صلاة
 كسوف الشمس بالا تحلا وطلوع الشمس لا يطاوع الفجر
 ولا يغرو به خاسفا فلا تفتت الصلاة **فصل في احكام**
 صلاة الاستسقا اي طلب السقياء لله تعالى **وصلوة**
الاستسقا مسنونة لقيم ومسافر عند الحاجة لا يقطعا
 غث او غيره وخود لك وتعاد صلاة الاستسقا ثانيا
 واكثر من ذلك ان لم يسقوا حتى يسقهم الله تعالى **في**
مرهم ندبا الامام ونحوه **بالقوبة** ويلزمهم امتثال امره
 كما افتي به النووي والتوبة من الذنب واجبة امرها الامام
اولا والصدقة والخروج من المظالم للعباد ومصالح

وركوعين

ركوعان هربح في الركوع
 الاول بمقدار مائة آية وفي الثاني
 بمقدار ثمانين آية وفي السجود
 كذلك واما الاعتدال او الخوض
 بين السجرتين فمدا في الصلاة
 اه تقرر

الصلاة خسوف القمر بالانجلاء
 الكسوف والقمر بالانجلاء

الاعدا

الكراهة وسواء كانت المزايا بباطنة او لا واما المرأة فلا
 يحل لها ولدها من زنا **والاخت** شقيقة كانت اولادها
 اولاد **والخالدة** حقيقة او بتوسط كخالدة الاب **والعممة**
 حقيقة كانت او بتوسط كعممة الاب **وبنت الاخ** وبنت
 اولاد من ذكر وانثى **وبنت الاخ** وبنت اولادها
 من ذكر وانثى وعطف المصنف على قوله سابقا سبع وهو
 قوله **واثنتان** والمحرمات بالنص اثنتان **بالرضاع**
وهما الام والمرصعة والاخت من الرضاع وانما اقتصر
 المصنف على اثنتين للنص عليهما في لاية والافا لسبع
 المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع ايضا كما ساقى النصيح به في
 كلام المتن والمحرمات بالنص **اربع بالمصاهرة وهن امر**
الزوجة وان علت امها سواء من نسب او رضاع سواء وقع
 دخول بالزوجة ام لا **والرديبة** اي بنت الزوج
ان دخل بالام وزوجة الاب وان علوا **وزوجة**
الابن وان سفل والمحرمات السابقة حرمتها على التابيد
واحدة حرمتها على التابيد **بل من جملة الجمع فقط وهي**
اخت الزوجة فلا يجمع بينها وبين اختها من اب وام او من
 نسب او رضاع ولو رضيت اختها بالجمع **والجمع ايضا**
بين المرأة وعمتها **والا** بين المرأة **وخالتها** فان جمع شخص
 بين من حرم الجمع بينهما يعقد نكحها فيه بطل نكاحها
 او لم يجمع بينهما بل نكحها مرتبا فالثاني هو الباطل ان علت

واحد

السابقة فان جمعت بطل نكاحها وان علت السابقة
 ثم نسيت منع منها ومنه حرم جمعها بنكاح حرم جمعها
 ايضا في الوطى بملك اليدين وكذا لو كانت احدها
 زوجة والاخرى مملوكة فان وطى واحدة من المملوكتين
 حرمت الاخرى حتى يحرم الاول بطريق من الطرق لبيعها
 او تزويجها واشار المصنف الى بطل كل بقوله **ويحرم من**
الرضاع ما يحرم من النسب وسبق ان الذي يحرم بالنسب
 سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع ايضا ثم شرع في عيوب
 النكاح المثبتة للخيار فيه فقال **وتزد المرة اي**
 الزوجة **بخمس عيوب** احدها **بالجنون** سواء اطلق
 او تقطع قبل العلاج او لا فخرج الاغواء فلا يثبت به الخيار
 في فسخ النكاح ولو دام خلافا للتولي **والثاني بوجود**
الجدام بذال محبه وهو على تحريمها العضو ثم يسود
 ثم ينقطع ثم يتأثر **والثالث بوجود البرص** وهو
 بياض في الجلد يذهب معه دم الجلد وما تحته من اللحم
 فخرج البهق وهو ما يغير الجلد غير اذهاب دمه فلا يثبت
 به الخيار **والرابع بوجود الرق** وهو اسداد محل الجماع
 بلح **والخامس بوجود القرن** وهو اسداد محل الجماع
 بعظم وما عدا هذه العيوب كالجنون ايضا لا يثبت به
 الخيار **ويرد الرجل ايضا اي الزوج بخمسة عيوب**
بالجنون والجدام والبرص وسبق معناها وبوجود البهق

يعني

وهو قطع الذكر كله او بعضه والباقي منه دون الحشفة
 فان بقي قدرها فالكثير فلا خيار **ووجود العت** وهي
 بضم العين عجز الزوج عن الوطى في القبل لسقوط القوة
 الناشئة بضعف في قبله او آله ويشترط في العيوب
 المذكورة الرغف فيها الى القاضي ولا ينفرد الزوجان بالتراضي
 بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر
 الضخ خلافه **فصل في احكام الصداق** وهو بفتح
 الصاد افضح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد
 اسم للشديد الصلب وشرعا اسم لمال واجب على الرجل
 بنكاح او وطى بشبهه او موت **ويستحب تسمية**
المهر في عقد النكاح ولو في نكاح عبد السيداته ويكفي
 تسمية اي شئ كان وبين عدم النقص عن عشرة دراهم
 وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصه واشهر
 قوله **يستحب** بجواز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك
فان الميسم في عقد النكاح مراعى العقد وهذا
 معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة
 الرشيدة كقولها توليها زوجي بلامها وعلى ان لامهر
 لي فيزوجها الولي او تسكت عنه وكذا لو قال **سيد**
 الامة لشخص زوجتك امتي ونبي المهر او سكت **واذا**
صح التفويض فيه وجب المهر فيه بثلاثة اشياء وهي
 ان يفرضه الزوج على نفسه وترضى الزوجة بما فرضه

نهنه
 عجز الذكر

نبي المهر



بهر
مر

يجوز ان
ح

او يفرض الحاكم على الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل و
يشترط علم القاضي بقدره اما رضى الزوجين بما يفرضه
القاضي فلا يشترط **وان يدخل الزوج بها** اي الزوجة
المفروضة قبل فرضه الزوج او الحاكم **فيجب** لها
مهر المثل بنفسه لدخول ويثبت بهذا المهر حال العقد في
الاصح وان مات احد الزوجين قبل فرض ووطئ وجب
مهر في الاظهر والمراد المثل قدر يرغب به في مثله **وليس**
لاقل الصداق حد معين في القلة ولا اكثره حد
معين في الكثرة بل الضابط في ذلك ان كل شيء صح جعله
ثمنه عين او منفعة صح جعله صداقا وسبق ان السحت
عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسين
درهم **ويترجم على منفعة** كعقلم القرآن **وليسقط**
بالطلاق قبل الدخول نصف المهر اما بعد الدخول
ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما
كوطئ الزوج زوجته حال حرها وحيضها ويجب
كل المهر كما سبق بموت احد الزوجين لا بخلوة الزوج
بها في الجدي واذ اقلت الحرة نفسها قبل دخولها
لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتلت الامة نفسها او قتلها
سيدها قبل الدخول فانه يسقط مهرها **والوليمة**
على العرس مستحبة والمراد بها طعاما يتخذ للعرس **وقال**
التشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور

واقلا

واقلا

لاكثر شاة وللقل بانفس وانواعها بشر قد كورة في المطولا
والاجابة اي لوليمة العرس **واجبة** اي فرض عين
على الاصح ولا يجب الاكل منها في الاصح اما الاجابة لغير وليمة
العرس ببقية المولا فليست فرض عين بل هي سنة
وانما يجب الدعوة لوليمة العرس او لغيره بشرط ان لا
يخشى اذى الاغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وان
يدعوهم في اليوم الاول وان اولى ثلاثة ايام لم يجب
الاجابة في اليوم الثاني بل تسحب وتكره في اليوم الثالث
وبقيت الشروط المذكورة في المطولات وقوله **الامر**
عذر اي من مانع من الاجابة للوليمة كان يكون في موضع
الدعوة من يتاذى به المدعو ولا يلقى به محالته
فصل في احكام القسم والفتور والاول من جهة
الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى فتورها ارتقامها
عن اداء الحق لواجب عليها واذ كان في عصمة شخص
زوجتان فاكثرا يجب عليه القسم بينهما او بينهما
حتى لو امرض عنهن او عن الواحدة فلم يمت عندهن
ولا سند حال بائنه ولكن يستحب ان لا يعطى من المبيت
ولا الواحدة ايضا بان يبيت عندهن او عندها
واذا في درجات الواحدة ان لا يجلبها كل اربع ايام عن
ليلة **والقسوة في اقسام بين الزوجات واجبة**
وتعتبر التسوية بالسكان تارة والزمان اخرى اما المكان
فيجزم الجمع بين زوجتين فاكثري نسكن واحدا بالارضي

واقلا

ولما الزمان فمن لم يكن حارسا مثلاً فعماد القسم في حقه
 والنهار تبع له ومن كان حارساً فعماد القسم في حقه
 النهار والليل تبع له **ولا يدخل الزوج ليلاً على المقسوم**
لها غير حاجة فان كان له حاجة لعبادة ركنوها
 لم يمنع من الدخول وحسب ان طال مكثه قضى من نوبة
 المدخول عليها مثل مكثه فان جامع قضى من الجماع
 لا ينفسل الجماع الا ان يقصر من منه فلا يفرضه **واذا اراد**
 من في عصمته زوجات **السفر اخرج بينهما وخروج**
 اي سافر **لما خرج لها الفرقة** ولا يقضي الزوج المسافر
 للمختلفات مدة سفره ذهاباً وان وصل مقصده
 وصار مقبلاً بان يولي قامة موثرة اول سفره او عند
 وصول مقصوده او قبل وصوله قضى في الاقامة
 ان ساكن المصنوعة معه في السفر كما قال لما ردي والالم
 يقضى ايامه الرجوع فلا يجب على الزوج قضاءها
 بعد اقامته **واذا تزوج الزوج جديدة خصها** حتماً
 ولو كانت امه او كانت عند الزوج غير جديدة وهوانيت
 عندها **سبع ليال متواليات** ان كانت تلك الجديده
 بكر ولا يقضي للباقيات **وخصها بثلاث متواليات**
 ان كانت تلك الجديده ثيباً فلو تزوج اللبالي يومه
 ليلة عند الجديده ليلة في مسجد مثلاً لم يكن ذلك
 بل يوم في الجديده حقها متواليات يقضي ما فرغ للباقيات
واذا اخافت الزوج نشوز المرأة وفي بعض النسخ واذا بان

نشوز

ويذكر

الح الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر الى واجب كطلاق
 المولي ومندوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسيسة
 اختق ومكروه والمستقيمة الحال وحرام كطلاق البديعة
 وسبق واشار المصنف للطلاق المباح كطلاق من لا
 فهو احب الزوج ولا تسخ نفسه بمؤنة تبايلا استباح
 بها **فصل في حكم طلاق الحرة الجديده وغير ذلك** ويملك
العبد عليها بطلقتين حرة كانت الزوجة ام امه
 والمبعث من المكاتب والمندوب كاحيد **ويصح الاستثناء**
في الطلاق اذا وصل به اي وصل الزوج لفظ المشتني
 بالمشثني من اتصالاً عرفياً بان يعد في الحرف كلاماً
 واحداً ويشترط ايضا ان ينوب الاستثناء قبل فراغ اليمين
 ولا يكفي التلفظ به مع غيرية الاستثناء ويشترط ايضا
 عدم استغراق المشتني منه فان استغرقت كانت طلاق
 ثانياً الا ان ثابطل الاستثناء **ويصح تعليقه** اي الطلاق
بالصفة والشرط كان دخلت الدار فانت طالق ثم طلق
 اذا دخلت والطلاق لا يقع الا على زوجة **وحيد**
يقع الطلاق قبل النكاح ولا يقع طلاق الاجنبية طلقاً
 ولا يقع تعليقاً كقوله ان تزوجتك فانت طالق وان
 تزوجت فلانة في طالق **واربع** لا يقع طلاقه **الصبي**
والجنون وفي معناه المغني عليه **والثاني** والمكره اي غير
 حق فان كان بحق وصورة كمال جوع لراه القامى للولي

الزوجة الحرة على زوجها وان كانت
 امه ثلاثاً وتطليقات

تخير القول لها

بعد مدة الايام على الطلاق وشرط الاكره قدرة المكره
كبر الراء على تحقيق ما هدد به المكره بفتحها بولاية او غلب
ومكر المكره بفتح الراء من دفع المكره بكسرهما نصيب
منه واستغاثه بمن يخلصه ويخوذ لك وظنه انه اتبع
ما اكرهه عليه فعل بالخوف به ويحصل الاكره بالخوف
بصيرت تحبس او اتلاف مال وخولك واذا ظهر من المكره بفتح
الراء قرينة اختيار بان اكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق
واحدة وقع الطلاق واذا صدر رعلق الطلاق بصفة
من مكلف ووجدت تلك الصفة من غير تكليف فان
الطلاق المعلق بما يقع والسكران ينفذ طلاقه كما سبق
فصل في احكام الرجعة بفتح الراء وحق كسرها وهي
لغة المرة من الرجوع وشرعاً رد الي نكاح في عدة طلاق
غير بائن على وجه مخصوص فخرج روى الشبهة والظن
فان استبانة الوطى فيها بعد زوال المانع لا يبي رجعة
واذا طلق شخص امراته واحدة او اثنتين فله
بغير اذ نفاها رجعتها ما لم تنقض عدتها وتحصل
الرجعة من الناطق بالفاظ منها راجعتك وما نصرت
منها والامح ان قول المرتجع مردك لنكاحي واستك
عليه صريحان في الرجعة وان قوله تزوجتك وتكثرتك
كنايتان وشرط المرتجع ان لم يكن محرماً اهله النكاح بنفسه
وحينه فتصح رجعة السكران لارجحة المرتد والرجعة

العصي

العصي والمجنون لان كلامه ما ليس هلالاً للنكاح بنفسه
بخلاف السفية والعبد فرجعتا صحيحة من غير اذن
الولي والسيد وان توقف ابتداء نكاحها على اذن الولي
والسيد **فان انقضت عدتها اي لرجعة حل**
له اي زوجها نكاحها بعقد جديد وتكون معه
بعد العقد **علي ما بقى من الصلوات** سواء انصلت بزواج
غيره ام لا **وان طلقها زوجها ثلاثاً كان حراً**
وطلقين ان كان عبداً قبل التحول وبعد **لم تحل له**
الا بعد وجوب خمسة شرائط احدها انقضاء عد
اي المطلق والثاني تزويجها بغيره تزويجاً صحيحاً
والثالث دخوله الغير واصابته بان يوجب حشفة
او قدر هامه مقطوعاً بقبول المرأة لا بد برها بشرط
انتشار الذكر وكون الموطى ما يمكن جماعه لا طفلاً
والرابع بينوتها منه اي الغير الخامس انفصال
عدتها منه **فصل في احكام الايلاء وحوالته** الا
يولي اذا حلف وشرعاً حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع
من وطى زوجته قبلها مطلقاً وموقوف اربعة اشهر وهذا
المعنى ما خوذ من قوله المصنف **واذا حلف ان لا يطا**
زوجته وطياً مطلقاً او مدة اي وطياً مقيداً بمدة
تزيد على اربعة اشهر فهو اي الحالف المذكور مؤل
من زوجته سواء حلف بالله تعالى او صفاته او على وطى

نفا

٦٤
زوجه بطلاق او عتق كقول **ان وطيتك فانت طالق**
او غيدي حذفا او طيت طلقت وعتق العبد وكذا ان
قال **ان وطيتك فله** على صلاة او صوم ارجح او عتق
فانه يكون موليا ايضا **ويؤجلها** اي يمهله المولى
حتى احركات او عدا في زوجه مطيعة الوطى **ان سلت**
ذلك اربعة اشهر ابتداءها في الزوجه من الايلاق في
الرجعية من المعجزة **شهر** بعد انقضاء هذه المدة **يخير**
المولى بين **الرجوع** بان يزوج المولى مشتقة او قدرها
من مقتضى ما يقبل المرأة **والتكفير** لليمين ان كان حلف
بالله على ترك وطئها **والطلاق** للمحلف عليها **فان**
امتنع الزوج والطلاق طلق عليه الحاكم طلقة واحدة
رجعية فان طلق اكثر منها لم يقع ذلك او امتنع من
الوطى طلق امره الحاكم بالطلاق **فصل** في احكام الظهار
وهو لغة ما خوذ من الظهر شرعا تشبه الزوج وزوجه
غير ابائين بانثى لم تكن حلالا **والظهار ان يقول الرجل**
لزوجته انت علي ظهري وخص الظهري دون البطن
مثلا لان الظهر موضع الركوب والزوجه مركوب الزوج
فان قال هذا ذلك اي انت علي ظهري **ولم يتبعه بالطلاق**
صار عايداً من زوجه **ولزمته** حيث الكفارة وهي مرتبة
وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله **والكفارة عتق**
رقبة مؤمنة مسلمة ولو باسلام احد ابويها **سلمت**

من الوطى

من العيوب **المضرة** بالعمل والكسب اضراراً **فان لم**
يجد المظاهر الرقبة المذكورة بان عجز عنها حاساً او شراً
فصل في شهرين متتابعين ويعتبران الشهران بالهلال
ولو نقص كل منهما عن ثلثين يوماً ويكون صومهما
بنية كفارة من الليل ولا يشترط نية تتابع في الاصح
فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين او لم يستطع تتابعهما
فاطعام ستين مسكيناً او فقيراً **مداً** من جنس الحب
المخرج في زكوة الفطر حيث فيكون من غالب قوت
بلد المكسر كبير وشعب لا دقيق وسويق واذا عجز المكسر
عن الحصال لثلاث استقرت الكفارة في ذمته فاذا قد
بعد ذلك على خصلة فلفها ولو قدر على بعضها كمد
طعام او بعض مداخرجة **ولا يحل** للمظاهر وطئها **اي**
زوجته التي ظاهرها **حتى يكفر** بالكفارة المذكورة
فصل في احكام القذف واللعان وهو لغة مصدر
ما خوذ من اللعن اي البعد وشرعا كلمات مخصوصة جعلت
حجة للمضطرب القذف من لطم فراشه والحق به العار واذا
رجي اي الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف
وسباني انه ثمانون جلدة **الا ان يقيم الرجل القاذف**
البينة بزنا المقذوف **او يلاعن** الزوجه القذوفة
وفي بعض النسخ ان يلتعن اي يامر الحاكم او من في حكمه بالحكم
فيقول عند اجتماع علي المبر في جماعة من الناس قلتم

قذف

الحاكم في
صم

اربعة اشهد بالله اني لمن لصا دفين فيما رست به
 زوجتي الغاية فلانه من الزنا وان كانت حاضرة اثار
 لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد ينفيه
 في ذكره في الكلمات فيقول **وان هذا الولد من الزنا**
وليس مني ويقول **الملاعن هذه الكلمات اربع مرات**
ويقول في المرة الخامسة بعد ان يعظه الحاكم او المحكم
 بتخفيفه من عذاب الله تعالى في الآخرة وانه اشد من عذاب
 الدنيا **وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين** فيما رست
 به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس
 بواجب في اللعان بل هو من سننه **ويتعلق بلعائيه**
 اي الزوج ان لم تلاعن الزوجة **خمس احكام** احدها
سقوط الحد اي حد قذف الملاءمه **منه** ان كانت محصنة
 وسقوط القدير عنه ان كانت غير محصنة **والثاني**
جوب الحد عليها اي وجوب حد زنا حاصلة كانت او كا
 فرة ان لم تلاعن **والثالث** **روا الفرائض** وعبر عنه غير المصنف
 بالفرقة الموبدة وهي حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب
 الملاعن نفسه **والرابع** **نفي الولد** عن الملاعن ما عت
 الملاعن فلا يثبت عنها نسب الولد **والخامس** **التحريم**
 للملاعن **على الابد** فلا يجز للملاعن تكا حها ولا وطئها
 بملك اليمين ولو كانت امه واشترها وفي المطولات زيا
 علي هذه الخمسة منها سقوط حصانته في حق الزوج ان

د

لم

ان لم تلاعن حتى لو قذفها بزا بعد ذلك لا يحد ويسقط
 الحد عنها **ان تلقن** اي تلاعن الزوج بعد تمام لعانه
 فتقول **في لعانها ان كان الملاعن حاضرا اشهد**
بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيما رما في به من
 الزنا وتكرر الملاعن هذا الكلام اربع مرات **وتقول**
في المرة الخامسة **من لعانها بعد ان يعظها الحاكم**
 او المحكم بتخفيفه لجان عذاب الله في الآخرة وانه اشد من
 عذاب الدنيا **وعلى غضب الله ان كان من الصا دفين**
 فيما رما في به من الزنا وما ذكره القول المذكور محله في
 الناطق اما الاخرين فيلاعن باشارة مضمرة ولو بدل
 في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحلف كقول الملاعن
 احلف بالله او بدل لفظ الغضب باللعن وعكسه كقولها
 لعنة الله علي وقوله غضب الله علي او ذكر كل من الغضب
 واللعن قبل تمام الشهادات اربع لم يصح في الجميع **فصل**
 في احكام العدة وانواع العدة وعي لغة الاسم من عتة
 وشرعا تربع المرأة مدة يعرف فيها براءة زوجها باقرار
 او شهاد وضع حمل **والعدة على صريين** متوفي عنهما
 زوجها **وعبر متوفي عنهما** **فالتوفي** عنهما زوجها ان كان
 حرة **حامل** **فعدت** عن وفاة زوجها **بوضع الحمل**
 كله حتى ثاني توأمين مع امكان نسبة الحمل للبيت
 ولو احتمل لاكتفى بلعان فلو مات صبي لا يولد لمثله عن

كان

حامل فعدتها بالاشهر ابوضع الحمل وان كانت حائلا
فعدتها اربعة اشهر وعشرا من الايام بليا لهن وقت
 الاشهر بالاحلة ويكمل المنكر ثلاثين يوما **وغير المتوفي**
عنها زوجها ان كانت حاملا فعدتها وضع الحمل
 المنسوب لصاحب العدة وان كانت حائلا وهي من ذوات
 اي صوب **الحيض فعدتها ثلاثة قروء وهي الاطهار**
 فان طلقت طاهرا بان بقي من زمن طهرها بقية بعد
 طلاقها انقضت عدتها بالطهر في حيضة ثالثة او
 طلقت حائضا او نفسا انقضت عدتها بطهرها في
 حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحس **وان كانت**
تلك المعتدة صغيرة او كبيرة لم تحض اصلا ولم تبلغ سن
 الياسر وكانت متحيرة **او ايسة فعدتها ثلاثة**
اشهر حالية فان انطلق طلاقا على اول الشرف فان
 طلقت في ثناء الشهر فعدتها هلالا ويكمل المنكر
 ثلاثين يوما من الشهر الرابع فان حاضت المعتدة في الا
 شهر وجب عليها العدة بالاقراء وبعد انقضاء الشهر
 لم يحس الاقراء **والمطلقة قبل الدخول بها العدة**
عليها سواء باشرها الزوج فيما دون الفرج ام لا **وعدة**
الامة الحامل اذا طلقت طلاقا رجعا **بالحمل** اي بوضعه
 بشرط نسبه الي صاحب العدة **كعدة الحرة** الحامل
 في جميع ما سبق **وبالاقراء ان تعد بقريتين** والمبعضنة

او بايننا
 وقوله

وام الولد كالامة **وبالشهور** عن الوفاة ان تعد بشهرين
 وخمسين ليال **وعدها من الطلاق** شهر ونصف على النص
 وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي ترجيحها واما
 المصنف فجعله اولي حيث قال **فان اعتدت بشهر**
كان اولى وفي قول **عدتها ثلاثة اشهر** وهو الاحوط
 كما قال الشافعي وعليه جمع من الاصحاب **فصل في احكام**
الاستبراء وهو لغة طلب البراءة شرعا بترقب المرأة مدة بسبب
 حدوث الملك فيها او زواله عنها بعد اول برأة رجمها من
 الحمل والاستبراء يحس بشئين احدهما زوال الفرج
 وسياتي في قول المتن واذا سات سيد الامة الى اخره
 والسبب الثاني حدوث الملك وذكره المصنف في قوله
ومن استحدثت ملكا بشرائها لا خبار فيه او بارت
 او وصية او هبة وغير ذلك من طريق الملك لها ولم تكن
 زوجة **حرم عليه** عند ارادة وطهرها **الاستمتاع بها**
حتى يستبرئ ان كانت من ذوات الحيض **حيضة**
 ولو كانت بكرا ولو استبرأها بايها ولو كانت منتقلة
 من صبي وامرأة **وان كانت الامة من ذوات الشهور**
فعدتها شهر فقط وان كانت من ذوات الحمل فعدتها
بالوضع واذا اشترى زوجة سن لم استبرأوها واما
 الامة المزوجة او المعتدة اذا اشترىها شخص فلا يجب
 استبرأها حالا فاذا زالت الزوجية والعدة كان

قبل بيعها

طالقت الامة قبل دخول بها او بعده وانقضت العدة
 وجب الاستبراء **واذا مات سيد المولد** وليت في
 زوجية ولا في عدة نكاح **استبرأت** حتما **نفسها**
كالامة اي فيكون استبرأوها بشهر ان كانت من ذوات
 الاثث والافحيضة ان كانت من ذوات الاقراء ولو
 استبرأ السيد اتمته المص الموطوءة ثم اعتقها فلا استبرأ
 عليها ولها ان تزوج في الحال **فصل في انواع العقد**
 واحكامها **ويجب للعدة السكنى** في مسكن فراقها
 ان لاقها **والنفقة** الا ناشرة قبل طلاقها وفي ثلث
 عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية التوف
 الالة التنظيم **ويجب للباين السكنى والنفقة**
الا ان تكون حاملا فتجب النفقة لها ايضا بسبب
 الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل **ويجب على**
المتوفى عنها زوجها **الا حداد** وهو لغة ما خذ من
 الحد وهو المنع وهو شرعا **الامتناع من الزينة** بترك لبس
 مصبوغ يقصد به زينة كثوب اصفر احمر وبياض غير
 المصبوغ من قطن وصوف وكان وابلسم ومصبوغ
 لا يقصد له زينة **والامتناع من الطب** اي من استعماله
 في بدن او ثوب او طعام او حل او اما المحرم كالاحتفال
 بالاثم الذي لا طب فيه حرام **الا حاجة** كرايد فخص
 فيه للعدة ومع ذلك فتستعمل لبلا وشحه لها الا

الرجعية

غير محرم

ان

ان دعت ضرورة الاستعماله لها وللمرة ان تعدد علي غير زوجها
 من قريب لها او اجنبى ثلاثة ايام فاقتل وتحرم الزيادة عليها
 ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم
ويجب على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة **ملازمة البت**
 اي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفراق ان لا ت
 لها وليس للزوج ولا غيره اخراجها من مسكن فرقا والها
 خروج منه وان رضى زوجها **الا حاجة** فيجوز لها الخروج
 كان تخرج في النهار لشراء طعام وكان ويسع عزل وقطن
 وخود ذلك ويجوز لها الخروج ليلا الى دار جارتها القرب
 وحديث رخصها بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها ويجوز
 لها الخروج ايضا اذا خافت على نفسها او ولدها وغير
 ذلك ما هو مذكور في المطولات **فصل في احكام**
الرضاع بفتح الراء هو لغة اسم لصل الذي يشرب لبنه
 وشرعا وصول لبن ادمية مخصوصة لجوف مخصوص
 على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بلبن امرأة
 حية بلغت تسع سنين فربية بكرة كانت او ثيا خلية
 او مزروجة **واذا رضعت المرأة بلبنها ولدا** سواء شرب
 اللبن في حياتها او بعد موتها وكان محاولا في حياته
صار الرضيع ولدها بشرطين احدهما **ان يكون له**
 اي الرضيع **دون المولود** بالاهلية وانما لهما من تمام
 انفصال الولد من بلغ سنتين لا يؤثر الرضاعة

ويجوز كسرها
 ادى

تحتيا والشرط الثاني **ان ترضعه** اي الرضعة **خمس** ر
ضعات متفرقة واصلة جوف الرضيع وضبطه من
بالعرف فما قضى بكونه رضعات اعتبر والا فلا قلو
تقطع الرضيع الارتضاع بين كل من الحبل لرضاعه اندي
تعد دال ارتضاع **ويصبر زوجها** اي المرصعة **ابا**
اي الرضيع **ويحرم على الرضيع** بفتح المضاد **التزويج اليها**
اي المرصعة **واي كل من ناس بها** اي انتب اليها بيب
او رضاع **ويحرم عليها** اي المرصعة **التزويج الى الرضيع**
وولده وان سفل ومن انتب اليها **علا وقت من**
كان في درجته اي الرضيع كاخوة الذين لم يرضعوا
اولا اي ودون من كان اعلا **طبقته** من اي الرضيع
كاعمامه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب
والرضاع بفصل افارجع اليه **فصل** في احكام نفقة
الاقارب وفي بعض نسخ المتن تاخير هذا الفصل من الذي
بعده والنفقة مأخوذة من الانفاق وهو الاحراج ولا
تستعمل الا في الخير والنفقة اسباب ثلاثة القرابة ومالك
اليمن والزوجه وذكر المصنف السبب الاول في قوله
ونفقة الوالدين من الاعل **واجبة** للوالدين والمولو
دين اي ذكورا كانوا واناثا اتفقوا في الدين او اختلفوا
فيه واجبة على الوالد **فاما الوالدون** **فوجب نفقتهم**
بشرطين **الفقر** وهو عدم قدرتهم على مال زكوا والى

رضعة او
م

او الشرف

او الفقر والجنون وهي صدق من الرجل زمانه اذا حصل
له افة فان قدر واعلى مال وكسب لم تجب نفقتهم **واما**
المولودون وان سفلوا **فوجب نفقتهم** على الوالدين
ثلاثة شرائط احدها **الفقر والصغر** فالولد العتي
الكبير لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله
او الفقر والجنون فالعتي العاقل لا تجب نفقته وذكر
المصنف السبب الثاني في قوله **ونفقة الرقيق والبهائم**
واجبة فمن ملك رقيقا عبدا او امه او مديرا او ام الولد او بهيمة
وجب عليه نفقتهم فيطعم رقيقه من غالب ثوبت اهل البلد
ومن غالب ادمهم **بقدر الكفاية** ويكسونه من غالب كسوتهم
ولا يكتفي في كسوة رقيقه ستر العورة **ولا يكلفون من العمل**
ما لا يطيقون فاذا استعمل المالك رقيقه كفارا
اراحه لبلاده ومكس وبرحمة صفا وقت القيلولة ولا يكلف
دابة الاما تطيق حملها وذكر المصنف السبب الثالث في قوله
فصل ونفقة الزوجه الممكنة من نفسها واجبة على الزوج
وما اختلف في نفقة الزوجه تجب حال الزوج بين المصنف
ذلك بقوله **وهي مقدرة فان** وفي بعض النسخ **ان كان**
الزوج مؤسرا ويعتبر ايساره بطالع فجر كل يوم **فندان** من
طعام واجبات عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه لزوجه
مسلمة كانت او ذمية حرة او رقيقة والمدان **من غالب**
قوتها والمراد غالب قوت البلد من حنطة او شعير وغيرهما

فقط

حتى الاقظ في اهل البادية يقتاتونه ويجب للزوجة
من الادم والكسوة ما جرت به العادة في كل منها
 فان جرت عادة البلد في الادم بزيت وشيرج وجبن
 وخبوها اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن في البلد
 ادم غالب فيجب اللاتي بجال الزوج ويختلف الادم
 باختلاف الفصول فيجب كل ما جرت به عادة الناس
 فيه من الادم ويجب ايضا للزوجة ان يلبس بجال زوجها
 وان جرت عادة البلد في الكسوة لثمل الزوج بكثبان
 او حديد وجب ذلك **وان كان الزوج معسر** ويعتبر
 اعساره بطلوع فجر كل يوم **فداي** فالواجب عليه
 لزوجته مد طعام من غالب قوت البلد كل يوم مع ليلته
 المتأخرة عنه **ومما يتأخر به المعسر** مما جرت به عادته
 من الادم **ويكسونه** مما جرت به عادته من الكسوة **وان**
كان الزوج متوسطا ويعتبر متوسطه بطلوع فجر كل
 يوم مع ليلته المتأخرة عنه **فداي** فالواجب عليه لزوجته
 مد **ونصف** من طعام من غالب قوت البلد **ويجب لها**
من الادم المتوسط من الكسوة المتوسط وهو بين ما يجب
 على المؤسر والمعسر ويجب على الزوج ان يلبس زوجته الطعام
 حيا وعليه طمعه وخبزه ويجب لها آلات اكل وشرب
 وطين ويجب لها سكن يليق بعادة **وان كانت ممن**
يخدم مثلها فعليه اي الزوج اخذها بجرة او امة له

على نفسها

او امة مستأجرة وبالاتفاق على من صلب الزوجة من حرة او امة
 لخدمة ان رضى الزوج **فها اذا عسر بنفقة** اي المستقبل
فالحا الصبر على امساره وتتفق كمن مالها او تقترض و
 يصير بالنفقة دين عليه ولها **نسخ النكاح** اذا انسخت
 حصلت المفارقة وهي مرقعة **نسخ** لا فرقة طلاق اما
 النفقة الماضية فلا تنسخ للزوجة بسببها **وكذلك**
 للزوجة **نسخ النكاح ان عسر زوجها بالصدق قبل**
الدخول لها سواء علمت يساره قبل العقد ام لا **فصل**
 في احكام الحضانة وهي لغة ما خوزة من الحضان بكسر الحاء
 وهو الجنب لصنم الحاضنة الطفل لها بشرع حافظ مالا
 يستقل بامر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل او كبير
 مجنون **وان اذ اذارق الرجل زوجته وله منها ولد**
فحق حصانته اي تربته بما يصلح بتعهده يطعمه
 وشرا به وغسل بدنه وثوبه وتربيته وغير ذلك من
 مصالحه وموئنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل
 واذا امتنعت الزوجة من حضانة ولدها انتقلت الحضا
 لامه اربعة اشهر حضانة الزوجة **الي مضي سبع سنين**
 وعقبها المصنف لان التمييز يقع فيها غالبا لكن المدار
 على سن التمييز سواء حصل قبل سبع سنين او بعدها
ثبعدها بخير الميزين ابويه فايها اختار سليم
اليه فان كان في احد الابوين نقص كجنون فالحق للآخر

مادام النقص قايما به واذا لم يكن الاب موجودا خيّر
 الولد بين الجد والام وكذا يقع التحير بين الاروس
 على حاشية النسب كاخ وعم **وشرايط الحضانة** مع
 اخذها **العقل** فلا حضنة للمجنونة اطلاق جنونا
 او تقطع فان قل جنونا يوما في سنة لم يبطل حق الحضنة
 بذلك **والثاني الحرية** فلا حضنة لرقية **والثالث**
الدين فلا حضنة لكافرة على مسلمة **والرابع** والحامس
الصحة والامانة فلا حضنة لفاسقة ولا شترط
 في الحضنة تحقق اجدالة الماطنة بل تكفي اجدالة الظاهر
والسادس الاقامة في بلد المميز بان يكون ابوا
 مقيمين في بلد واحد ولو اراد احدهما سفرا جاز
 وتجارة طويلا كان السفر وقصرا كان الولد مميزا او غيره
 مع المقيم الا بغير حق وجود المسافر من احوال لو اراد
 احدا الا بغير سفر ثقلة فالاب اولى به الام حضنة
 فينتزع منها **والشرط السابع الخلو** اي خلوا المميز
 من زوج ليس من محارم الطفل فان نكحت امه شخصا
 من محارم كرم الطفل وابن عمه وابن اخيه ورصني
 كل منهم بالمميز فلا تسقط حضنتها بذلك **فان ائتم**
سها شرط اي السبعة في الام **سقطت** حضنتها
 كما تقدم شرحه مفصلا **كتاب** احكام
الجنايات جمع جنائية اعم من ان تكون قتل او قطعا

او جرحا

او جرحا **القتل على قاشة** **اضرب** لا راج لها **عند محض**
 وهو مصدر بمعنى بوزن ضرب ومعناه القصد **وخطا**
محض **عند خطاء** وذكرا المصنف تفسير العمد في قوله
 فالعمد المحض هو ان يعمد الجاني **اليضرب** اي الشخص
 بما اي بشئ **يقتله** **غالب** وفي بعض النسخ في الغالب
ويقتصد الجاني **قتله** اي الشخص **بذلك** الشئ **جسدا**
فوجب القود اي القصاص **عليه** اي الجاني وما ذكر
 المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه
 ويشترط لوجوب القصاص في نفس القتل وقطع
 اطرافه اسلام وامان فيه والحزب والمرء في حق المسلم
فان عني عنه اي عني المجني عليه من الجاني في صورة العمد
 المحض **وجبت** على القاتل **دية** **مغلظة** **حالة في مال**
القاتل وسيد ذكر المصنف بيان تقييدها **والخطا المحض**
هو ان يرمي الى شئ كصيد **فيصيب** رجلا فيقتله
فلا قود عليه اي على الرامي **بل يجب** عليه دية مخففة
 وسيد ذكر المصنف بيان تخفيفها **على العاقلة** **موجلة**
 عليها **في ثلاث سنين** يؤخذ كل سنة منها قدر ثلث
 دية كاملة وعلى الغني من العاقلة من اصحاب الذهب
 اخر كل سنة نصف دينار ومن اصحاب الفضة ستة
 دراهم **كأقال** المتولى وغيره والمراد بالعاقلة عصبته
 الجاني لا اصله وضرعه **وعند الخطا** **هو ان يقتصد**



ضربه بما لا يقتل غاليا كضربه بعضي خفيفة فموت
 المصروب فلا تؤد عليه بل تجب دية مغلظه على
 العاقلة موحدة في ثلاث سنين وسيد كالمصنف
 بيان تغليظها ثم شرع المصنف في ذكره يجب عليه القصاص
 الماخوذ من اقتصاص الاثر لان المجني عليه يتبع الجناية
 في اخذ مثلها فقال **وشرايط وجوب القصاص**
 في القتل **اربعة** وفي بعض النسخ **فصل** وشرايط وجوب
 القصاص اربع الاول **ان يكون القاتل بالغاً** فلا
 قصاص على صبي ولو قال انا الان صبي صدق بلايين
 الثاني **ان يكون القاتل عاقل** لا يمتنع القصاص من مجنون
 الا ان تقطع جنونه فيقتصر منه زمن افاقته ويجز
 القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعدي في شرية
 فخرج من لم يتعد بان شرب شياطينه غير مسكر فزال
 عقله فلا قصاص عليه **والثالث ان لا يكون القاتل**
والد للمقتول فلا قصاص على والد بقتل ولده
 وان سفل الولد قال **بن ج** ولو حكم قاض بقتل والد
 بولده نقص حكمه **والرابع ان لا يكون القاتل ناقص**
من المقتول **بكمز او رق** فلا يقتل مسلم بكافر حرياً
 كان او ذمياً او معاهدا ولا يقتل حر برقيق ولو كان
 المقتول ناقص من القاتل كبر او صغير او طول او قصر مثلاً
 وتقتل الجماعة **بالواحد** ان كافاهم وكافل كل منهم

ان يتبعه

لوانفرد

لوانفرد كان قاتلاً ثم اشار المصنف لقاعدة بقوله وكل
 شخصين جري لقصاص **من يديه** في النفس **جري**
يديهما في الاطراف التي لتلك النفس كما يشترط
 في القاتل كونه مكلفاً يشترط في القاطع لطف كونه
 مكلفاً وحينئذ من لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه
وشرايط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرايط
المذكورة في قصاص النفس اثنان احدهما **الاشراف**
في الاسم الخاص للطرف المقطوع ويبينه المصنف بقوله
اليمنى باليمنى اي تقطع اليمنى مثلاً من اذن او يد
 او رجل باليمنى ذلك **واليسرى** ما ذكر باليسرى مما ذكر
 وحينئذ فلا يقطع يمناً بيسرى وعكسه **والثاني ان لا**
يكون باحد الطرفين شللاً فلا تقطع يد او رجل
 صحيحة بشلا او هي التي لا عمل لها اما الشلا فتقطع بالصححة
 الا ان يقول عدلين من اهل الخبرة ان الشلا اذا
 قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح افواه العروق ولا تنسد
 بالحسد ويشترط مع هذا ان يقنع بها مستوفيه
 ولا يطلب ارشاً للشلل ثم اشار المصنف لقاعدة بقوله
وكل عضو اخذ اي قطع من تفصل كرفق وكوع فيه
القصاص وما لا مفصله لا قصاص فيه واعلان شجاج
 الراس والوجه عشر حارصة بهملات وهي ما يشق
 الجلد قليلاً ودائمة تدميه وباضعة تقطع اللحم وتلاحم

على المشهور

٧٢
 تقوص فيه وسحاق تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم وموضع
 توضيح العظم من اللحم وهاشمة فمسر العظم سواء
 او ضحكة ام لا ومنقلة تنقل العظم من مكان الى مكان
 اخر وما مؤمة تبلغ خريطة الدماغ المسماة ام الرأس
 ودماغه بعين محجمة تحرق تلك الخريطة وتصل الى ام
 الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله
ولا تقصا صريحا اي المذكورة **الا في المؤنة** فقط
 لا غير هام بقية العشرة **فصل** في بيان الدية وهي
 المال الواجب على حربي نفس او طرف **والدية على ضربين**
مغلظة ومخففة ولا ثالث لهما **فالمغلظة** بسبب قتل
 الذمير المسلم **مد مائة من الابل** والمائة مثله **ثلثون**
حقه وثلثون جذعه وسبق معناها في كتاب الزكوة
واربعون خلفه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء
 فسرهما المصنف بقوله **في يطولون** او **لدها** والمعنى
 ان الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول اهل الخبرة
 بالابل **والمخففة** بسبب قتل المسلم خطأ مائة من الابل
 والمائة خمسة عشر **عشرون** **حقه وعشرون جذعه**
وعشرون بنت لبون **وعشرون بنت مخاض** **وعشرون**
ابن لبون ومتى وجبت الابل على قاتل او عاقلة اخذت
 من ابله وجبت عليه وان لم يكن له ابل فبوحدة غالب
 بلدة بلدي او قبيلة بدوي **فان لم يكن في البلدة او القبيلة**

المسلم

ابل

ابل فبوحدة غالب ابل اقرب البلاد الى موضع المؤدي
فان عدمت الابل انتقل الى قيمتها وفي نسخة
 اخري وان اعوزت الابل الى قيمتها هذا ما في القول
 الجدي وهو الصحيح **وقيل** في القديم **ينتقل الى الف**
دينار في حق هاتل الذهب او ينتقل الى **ثلاثي عشر الف**
درهم في حق اهل الفضة وسواء ينما ذكر الدية المغلظة
 او المخففة وان غلظت على القديم زيد عليها **الثلاث**
 اي قدره في الدنانير الف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينا
 وثلث دينار وفي الفضة ستة عشر الف درهم **وتغلظ**
دية الخطا في ثلاثة مواضع احدها **الوقت في الخطا** اي
 حرم مكة اما القتل في حرم المدينة او القتل في حال الاحرام
 فلا تغليظ فيه على الاصح والثاني مذكور في قول المصنف
او قتل في الاشهر الحرم اي ذي القعدة وذو الحجة
 والمحرم ورجب والثالث مذكور في قوله **او قتل في بابه**
دار حريم محرم ليكون الممسلة فان لم يكن الحرم محرم
 له كبت العم فلا تغليظ في قتلها **ودية المرأة** والخنثى
 المشكل على المصنف **دية الرجل** نفسا ومجرافا في دية
 حرة مسلمة في قتل عمد وشبه عمد **خمس عشرة** **حقه**
وخمسة عشر جذعه **وعشرون خلفه** **حوئل** وفي قتل
 خطأ **عشرينات** **مخاض** **عشرينات لبون** **وعشرون**
وعشرون جذعا **وعشرون لبون** **ودية اليهودي والنصراني**

انتقل

ل

والسنة من المعاهد ثلث دية المسلم نفسا وجرحا وابتا
 دية المحرم وفيه ثلثا عشر دية المسلم واخصر منه ثلث خمس
 دية المسلم وتكمل دية النفس وسبق الفاماية من الابل
 في قطع كل من الدين والرجلين فتحب في كل يدا ورجل
 خمسون من الابل وفي قطعها مائة من الابل وتكمل الدية
 في قطع الأنف اي في قطع ما لان منه وهو المارن وفي
 قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية وتكمل الدية في قطع
 الاذنين او قلعها بغير ايضاح فان حصل مع قطعها
 ايضاح وجب ارشه وفي كل اذن نصف دية والفرق
 فيما ذكر بين اذن السمع او غيره ولو ايسر الاذنين بحاية
 عليها ففيها دية والعينين وفي كل منهما نصف دية
 وسواء في ذلك عين احوال واعور او اعشى والجفون
 الاربعة وفي جفن كل منهما ربع دية واللسان الناطق
 سليم الذوق ولو كان اللسان لا يسمع وارث والشفتين
 وفي قطع احدهما نصف دية وذهب الكلام كله
 وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية والحروف التي تخرج
 الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب وذهب
 البصري ذهابه من العينين اما اذا هابه من احدهما
 ففيه نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكبيرة
 وعين شيخ وطفل وذهب التميمي من الاذنين وان
 نقص من اذن واحدة سدس وضبط منتهي سماع الاخرى

ووجب قسط التفاوت واخذ نسبة من الدية وذهب
 الشر من المخزنت وان نقص الشر وضبط منه مرة
 وجب قسطه من الدية والاحكام وذهب العقول
 فان زال جرح على الرأس له ارش مقدروا حكومة وبيت
 الدية مع الارش والذكر السلام ولو ذكر صغير وشيخ وعين
 وقطع الحشفة كالذكر ففي قطعها واحد دية والفتيل
 اي البصنتين ولو من عيني ومجنو وفي قطع احدهما
 نصف دية وفي الموصحة من الذكر السلام الحروف في السين
 منه خمس من الابل وفي ذهاب كل عضو لا منفعة فيه حكومة
 وهي جزء من الدية منسوبة الي دية النفس نسبة نقصها
 الى الجناية من قيمة المحمي عليه او كان رفيقا بصفاته
 التي هو عليها فلو كانت قيمة المحمي عليه بلا جناية على
 يده مثالا عشرة ودرهما تسعة فالتقص عشرة فيجب عشر
 دية النفس ودية العبد المعصوم قيمة والامة كذلك
 ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكر عبد و
 نثا وجبت قيمتان في الاظهر ودية الجنين الحر المسلم نثا
 لاحدا بوجه ان كانت امه معصومة حال الجناية غرة اي
 نسمة من الرقيق عبدا او امه سليم من عيب مبيع وليشترط
 بلوغ الغرة نصف عشر الدية فان فقدت الغرة وجب
 بدلها وهو خمسة افرقة وتجب الغرة على قلة الجناني ودية الجنين
 والرفيق عشر قيمة امه يوم الجناية عليها ويكون ما وجب

٧٤
لبيد هاديج في الجاني اليهودي والمضري غرة كذت
غرة مسلم وهو بعير وثلاثا بعين **فصل في احكام القسامة**
وهي ايمان الدماء **واذا اقترن بدعوى القتل** **ش**
بثلاث وهو لغة الضعف وشرعا قرينة تدل على صدق
المدعي بان توقع تلك القرينة في القلب صدقه والى هذا
اشار المصنف بقوله **يقع به في النفس صدق المدعي**
بان وحده قتل او بعضه كراسه في محلة منفصلة
عن بلد كسر كما في الرضنة واصلها او وجد في قرية صغيرة
لاعدائه ولا لغيره في القرية غيرهم **حلف المدعي حين**
يقتل ولا يشترط موالاتها على المذهب ولو تخلل الايمان
جنون من الخالف وانما منه بني بعدا لا فاقة على ما نصي
منها ان لم يغزل القاصي الذي رفعت القسامة عنده فان
عزل وورث غيره وجب استئنافها اذا حلف المدعي **استحق**
الدين ولا تقع القسامة في قطع طرف **وان لم يكن هناك**
لوث فاليمين على المدعي **عليه** يحلف خمسين يمينا
وعلى قاتل النفس المحقرة عمدا او خطأ او شبه عمدا كفارة
ولو كان القاتل صبيا او مجنونا فيعتق الولي عنهما ما لها
والكفارة **عتق رقبة مومنة سليمة من العتق المضرة**
اي المحلة بالعدا والكذب فان لم يجدها فصيام شهرين بالعدل
متتابعين بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في الاصح
فان عجز المكفر عن صوم الشهرين كهدم او لحقه بالصوم

مشقة

٧٥
مشقة شديدة او خاف من زيادة المرض كفر بالعام كسنتين
سكنا او فقيرا يدفع لكل واحد منهم مائة طعام بخريفي
القطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا وسطييا والله اعلم
كتاب الحدود **وجمع حد وهو لغة المنع** سميت
الحدود بذلك لمعناها من كتاب الفواحيش وبراء المصنف
من الحدود وحده الزنا المذكور في اثنا قوله **والزاني على**
ضربين محصن وغير محصن **فالمحصن** وسباني فرييا
انه البالغ العاقل الحر الذي غيب حشفة او قد رعاها
من مقطوعها بقبيل في نكاح صحيح **حد الزنا** **الرجل**
معتدلة لا يحصى صغيره ولا يصخر **وغير المحصن** **ثم رجل**
او امرأة **حد مائة جلدة** سميت بذلك لانها
بالجلد **وتغريب عام** **الى مسافة قصر** **فاكثر** **رب**
الانام وتجب مدة العام ثم اول سفر الزاني لانه وصوله
مكان التغريب والاولى ان يكون بعد الجلد **وشرائط**
الاحصان **اربع** **الاول والثاني البلوغ والعقل** **والاحد على**
صبي ومجنون بل يؤدبان بما يزجرهما عن الوقوع في الزنا
والثالث الحرب فلا يكون الرقيق والبعض والكتاب
وامم الولد محصنا وان وطئ كل منهما في نكاح صحيح **والرابع**
وجود الوطئ من سلم او ذمى **في نكاح صحيح** **وفي بعض**
النسخ في النكاح الصحيح واراد بالوطئ تعقيب الحشفة
او قد رعاها من مقطوعها بقبيل وخرج بالصحيح الوطئ في نكاح

فان لا يحصل بها الخصية والعبد والامة حدان
يصف حد الحر فجلد كل منهما خمسون جلدة ويغرب
 نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه رق حده الى اخره
 كان اولى بعلم المكاتب والبعض وام الولد **وحكم اللواط**
وايتان اليه حكم الزنا فمن لاط بشخص بان وطئه
 في دبره حد علي المذهب ومن اتي بهيمة حد كما قال المصنف
 لكن الراجح انه يعزر ومن وطئ اجنبية **فيمادون**
الفرج عزرا ولا يبلغ الامام بالتعزير اذ في الحدود
 فان عزر عبده وجب ان ينقص في تعزيره عن عشرين جلدة
 او عزر حر وجب ان ينقص في تعزيره عن اربعين
 جلدة لانه اذ في حد كل منهما **فصل في احكام القذف**
 وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا على جهة التغير لخرج
 الشهادة بالزنا **واذا قذف** بذال معجبه **غيره بالزنا**
 كقولهم زنت **فعليه حد القذف** ثمانين جلدة كما
 ساء في هذا اذ لم يكن القاذف ابا او اما وان عليها كما ساء
 بثمانية شرائط **ثلاثة** وفي بعض النسخ **ثلاث**
في القاذف وهو ان يكون بالغ عاقل فاعاقل لا صبي ولا مجنون
 لا يحدان بقذفهما **متحصنا ولا يكون والد للمقذوف**
 فلو قذف الاب والام وان علا ولده وان سفل لاحدهما
وحسن في المقذوف وهو ان يكون مسلما عاقل احر عفيفا
 عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافر او صغيرا او مجنونا

او رفيقا او زانيا **ويحد الحر القاذف ثمانين جلدة**
ويحد العبد اربعين جلدة ويسقط عن القاذف
حد القذف بثلاثة اشياء احدها اقامة البينة
 سواء كان المقذوف اجنبيا او زوجة والثاني مذكور
 في قوله **او عفو المقذوف** اي عن القاذف والثالث
 مذكور في قوله **واللعان في حق الزوجية** وسبق بيانها
 في قوله **المصنف** فصل واذا رمى الرجل اليخذه **فصل**
 في احكام الاشربة وفي المحل المتعلق بشربها ومن شرب خمر
 وهي المتخذة من عصير العنب او شرابا مستكرما غيب
 الخمر كالبيد المتخذ من الزبيب **يحد** ذلك الشارب ان كان
 حرا **اربعين جلدة** وان كان رفيقا عشرين **جلدة**
ويجوز ان يبلغ الامام به **ثمانين** والزيادة على اربعين
 في حد عشرين في رفيق **علي وجه التعزير** وقيل
 الزيادة على ما ذكر حد وعلي هذا يمنع النقص عنها **ويجب**
الحد عليه اي شارب المسكر باحد امرين **بالبينة**
 اي يشهدان رجلان يشرب ما ذكر **والاقران** من الشارب
 بانه شرب مسكرا فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة
 امرأتين ولا بيمين مردودة ولا بعلم القاضي **ولا يحد**
 ايضا الشارب **بالقول الاستنكاه** بان يشتم منه رائحة
 الخمر **فصل في احكام قطع السرقة** وهي لغة اخذ المالا خفية
 وسوء اخفية ظاهرا من حرز مثله **وتقطع يد السارق بثلاثة**

٧٦
شرائط وفي بعض النسخ **بشرائط** ان يكون السارق
 بالغاً عاقلًا مختاراً مسلماً كان أو ذمياً فلا قطع على صبي
 ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمي ولما العاهد فلا
 قطع عليه في الاظهر وما تقدم شرط في السارق وذكر المصنف
 شرط القطع بالنظر للمسروق في قول **وان يسرق نصيباً**
قيمته ربع دينار اي مائة مائة مائة او قيمته **من حرز مثله**
 فان كان السرقة بصرخة او سجد او بشارع اشتهر ط
 على حرازة دوا من الحائط وان كان بصحن كبيت كفي الحائط معاً
 في مثله وثوب ومتاع وضعة شخص بقربه صحراء مثلاً
 ان لاحظته بنظره لوقت افوق وقت ولم يكن هناك انزحام
 طارقين فهو محرز والاف او شرط الملاحظ قدرته علي
 منع السارق ومن شرط المسروق ما ذكره المصنف في قوله
لامالك له فيه ولا شبهة اي السارق في مال المسروق
منه فلا قطع بسرقه مال الصل و فرع للسارق ولا بسرقه رقيق
 مال سيده **ويقطع** في السارق **يده اليمنى** من مفصل
 الكوع بعد خلعها بحبل يرفف وانما تقطع اليمنى في السرقة
 الاولى **فان سرق ثانياً** بعد قطع اليمنى **قطعت يده**
اليمنى جديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من
 مفصل القدم **فان سرق ثالثاً** قطعت **يده اليسرى**
 بعد خلعها **فان سرق رابعاً** قطعت **يده اليمنى** بعد

خلعها

خلعها **ويمن** محل لقطع بزيت او دهن مغلي **فان سرق**
بعد ذلك اي بعد الرابع **عزر** وقيل **يقتل** وحدث
 الامر بقتله في المرة الخامسة **منسوخ** **فصل** في احكام
 قاطع الطريق **رسمي** بذلك الامتناع الناس من سبله
 الطريق خوفاً منه وهو مسلم مكلف له شولة فلا يشتر
 فيه ذكورة ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المختلس الذي
 يتعرض لاحراق القافلة ويعتمد الحرب **وقطاع الطريق**
على اربعة اقسام الاول مذكور في قوله **ان قتلوا اي**
عمداً عدواً ناماً يكافوه **ولم يأخذوا المال قتلوا** احتموا
 وان قتلوا خطأ او شبه عمداً ومن لا يكافوه لم يقتلوا
 والثاني مذكور في قوله **وان قتلوا واخذوا المال**
 اي بضاب السرقة فاكثرت **قتلوا وصلبوا** على خشبة
 وخوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم والثالث
 مذكور في قوله **وان اخذوا المال ولم يقتلوا اي**
 بضاب السرقة فاكثرت **من حد مثله ولا شبهة** له فيه
تقطع ايديهم وارجلهم **من خلاف** اي تقطع
 منهم لولا اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا فبسرهم
 ويناهم يقطعان فان كانت اليمنى والرجل اليسرى
 مفقودة اكتفى بالموجود في الاصح والرابع مذكور في قوله
فان اخافوا المارين في الطريق ولم يأخذوا منه
مالاً لم يقتلوا **نفساً** **جسواً** في غير موضعهم **وعزروا**

لث

اي حبسهم الامام وغيرهم **ومن تاب منهم اي قطع الطريق**
قبل القعدة من الامام **عليه سقط عنه الحد** في
العقوبات المختصة بقطاع الطريق وهي تخم قتله
وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقي الحد ود
التي لله تعالى كزنا وسرقه بعد التوبة وفحصه من قوله
واتخذ يضم اوله **بالحقوق** اي التي تتعلق بالادمين
كفضاص وخذ قذف ورد مال له لا يسقط شئ منها
عن قاطع الطريق بتوبته وهو كذلك **فصل في احكام**
الصيال واتلاف البهايم **ومن قصد** يضم اوله **بازي في**
نفسه او ماله او حرمة بان صال عليه شخص يريد
قتله او اخذ ماله او وطئ حرمة **فقاتل عن ذلك** اي
عن نفسه او ماله او حرمة **وقتل الصائيل** على ذلك دفعا
لصياله **فلا ضمان عليه** بفضاص ولا ذية ولا كفارة
وعلى راكب الدابة سواء كان مالكها او مستاجرها
او غاصبها **ضمان ما تلفته دابته** سواء كان اتلاف
بيدها او رجلها او غير ذلك ولو بالثأر او راشت بطريق
قتل بذل لك نفس او مال فلا ضمان **فصل في احكام**
الغاة وهم فرقة مسلمون مخالفون الامام العادل مفرد
الغاة باغ من البغي وهو الظلم **ويقاتل** بفتح ما قبل حظه
اهل البغي اي يقاتلهم الامام **بثلاثة شرائط** احدها
ان يكونوا في منعة بان يكون لهم شوكة بقوة وعدد

وطاع فيهم وان لم يكن المطاع اماما منصوبا بحيث يحتاج
الامام العادل في رد هم لطاعته الي كلفة تزيد كـ
مال وتخصيل حال فان كانوا فرادى يسهل ضبطهم
فليسوا بغاة **والثاني ان يخرجوا عن قبضة الامام**
العادل اما بترك الانقياد له او بمنع حق توجه عليهم
سواء كان الحق ماليا او غيره كحد وقصاص **والثالث**
ان يتوكل لهم اي الغاة تاويل سايع اي محتمل كما عبر
به بعض الاصحاح كطالبة اهل صفين بدم عثمان
حيث اعتقد ان عليا رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان
فان كان التاويل قطعي البطالان لم يعتبر بل صاحبه
معانده ولا يقاتل الامام الغاة حتي يبعث اليهم امينا
فطنا ناصحا يسيلهم ما ينكرونه فان ذكروا له مظلمة
هي السب في اتناهم من طاعته او الجاوان لم يذكر
سببا وصرحوا بزاله المظلمة على البغي بضحيهم ثم اعلمهم
بالقتال **ولا تقتل سيرهم** اي الغاة فان قتله
عادل فلا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق اسيرهم
وان كان صبيا وامراة حتي يقتضي الحرب ويتفرق
جمعهم الا ان يطيع الاسير مختارا بما يبعثه للامام
ولا يقسم بالهم ويرد سلاحهم وخيلهم اذا انقضت
الحروب وامنت غايلتهم بتفرقهم او ردوهم للطاعة
ولا يقاتلون بعظيم كثر ومنجنيق الا الضرورة فيقاتلون

بذلك كان قائلون انه او احاطوا بنا **والألف على حركهم**
 والذين تنفذ تتم القتل وتجهله **فصل في احكام**
 الردة وهي اقبح انواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن
 الشيء الى غيره وشرعا قطع الاسلام بنية كفر او قول كفر
 او فعل كفر كسجود لصنم سواء كان على جهة الاستهزاء
 او العناد والاعتقاد لكن اعتقد حدوث الصانع **ومن**
ارتد عن الاسلام من رجل او امرأة من انكر وجود الله او
 كذب رسولا من رسل الله او حمل محرما بالاجماع كالزنا وشرب
 الخمر او حرم حلالا بالاجماع كالنكاح والبيع **استتب**
 وجوبا في الحال في الاصح فيها ومقابل الاصح في الاولى انه
 ليس الاستتابة وفي الثالث بيهل **ثلاثة** اي الثلاثة
 ايام **فان تاب** بعوده للاسلام بان اقر بالشهادتين
 بان اقر بالشهادتين على الترتيب بان يؤمن بالله ثم
 برسوله فان عكس لم يصح كما قال **النووي** في شرح
 المذهب في الكلام على نية الوضوء **والا** اي وان لم يتب المرتد
قتل اي قتله الانام ان كان حرا يضرب عنقه بالحرق
 ونحوه فان قتله غير الامام عزروا وان كان المرتد رقيقا
 جاز للسيد قتله في الاصح ثم ذكر المصنف حكم النظر في الغسل
 وغيره في قوله **ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في**
مقابر المسلمين وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في
 رجب العبادات واما المصنف فذكره هنا فقا **وتارك**

الصلاة المعروفة الصادقة باحد يحيى الحسين علي ضربين
 احدهما ان يتركها وهو مكلف **فمن اعتقد كوجوبها**
فحكمه اي التارك لها **حكم المرتد** وسبق قريبا ان حكمه
والثاني ان يتركها كسلاحه حتى خرج وقتها حال كونه
معتقدا لوجوبها فيستتاب فان تاب **وصلى**
 هو تفسير للتوبة **والا** اي وان لم يتب **قتل** **احدا** الا قتل
 وكان **حكم المسلمين في الدفن** في مقابرهم ولا يطعن
 فيه **وله حكم المسلمين ايضا في الغسل** والتكفين
والصلاة عليه **كتاب احكام الجهاد** وكان الامر
 به في عهده صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض على من
 دنا بعده فليكن في حالات احدها ان يكونوا ببلاد حرة
 فالجهاد فرض على المسلمين في كل سنة فاذا فعله من فيهم
 كفاية سقط الحرج عن الباقيين والثاني ان يدخل
 الكفار بلدة من بلاد المسلمين او يزلوا قريبا منها فالجهاد
 حينئذ فرض على من عليهم فيلزم اهل ذلك البلد الدفع
 للكفار بما يمكن منهم **وشرايط وجوب الجهاد سبع**
خصال احدها **الاسلام** فلا جهاد على كافر والثاني
والبلوغ فلا جهاد على صبي والثالث **العقل** فلا جهاد
 على مجنون **والرابع الحرية** فلا جهاد على رقيق ولو امر
 سيده ولا مجنونا ولا مدبر ولا مكاتب **والخامس**
الذكورية فلا جهاد على امرأة وخشى مشكل **والسادس**

الصحة فلا جهاد علي مريض بمرض يمنعه من قتال وركوب
 لا بمشقة شديدة كمن مطبقه والسابع الطاقة للقتال
 فلا جهاد علي قطع يد مثلاً ولا علي من عدم أهبة القتال
 كسلاح وركوب ونفقة **ومن أسر من الكفار علي**
ضربين ضرب لا تخير فيه للإمام وفي بعض النسخ
 بدل يكون يصير رقيقاً بنفسه **التي** أي الاخذ
وهم الصبيان والنساء أي صبيان الكفار ونسائهم
 ويلحق بما ذكر الحثاثة والمجانين وخرج بالكفار نساء
 المسلمين لأن الأسر لا يتصور في المسلمين **وضرب**
لا يرق بنفس السبي وهم الكفار الأصليون **الرجال**
الباغون الأحرار العاقلون **والإمام فيهم محذور**
بين أربعة أشياء أحدها القتل بضرب أربعة لا يخرج
 وتخرق مثلاً **والثاني الاسترقاق** وحكمهم بعد الاسترقاق
 كبقية أموال الغنيم **والثالث المن** عليهم بخلصة
 سبيهم **والرابع الفدية** أما بالمال وبالرجال أي
 الأسرى من المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنيم
 ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم أو أكثر مشركون
 بمسلم **يفعل** الإمام من ذلك ما فيه المصلحة للمسلمين
 فان أخفى عليه لاحظ حبسهم حتى يظهر له لاحظ فيفعله
 وخرج بقولنا سابقاً الأصليون الكفار غير الأصليين
 كالمتردين فيطالبهم الإمام بالاسلام فان امتنعوا قاتلهم

ومن أسلم من الكفار قبل الأسر أي الإمام **أحد رفقته**
وماله وصغار أولاده عن السبي وحكم بالاسلام تبعاً
 له بخلاف البالغين من أولاده فلا يعصم بالاسلام أسراً
 والاسلام الجدة يعصم أيضاً الولد الصغير والاسلام الكافر
 لا يعصم من رفته عن استرقاقها ولو كانت حاملاً
 فان استرققت انقطع نكاحه في الحال **وحكم للصبي**
بالاسلام عند وجود ثلاثة أشياء أحدها أن **يسلم**
أحد أبويه فيحكم بالاسلام تبعاً لهما وإن بلغ مجنوناً أو
 بلغ عاقلًا ثم جن فكالصبي والسبب الثاني المذكور
 في قوله **أو يسبي مسلم حال كون الصبي منفرداً**
عن أبويه فان سبي الصبي مع أحد أبويه قتل
 يتبع الصبي السبي له ومعنى كونه مع أحد أبويه أن
 يكون في جيش واحد أو غنيمته واحدة لأن مالهما
 يكون واحد ولو سباه ذمي وحمله إلى دار الاسلام
 لم يحكم بالاسلام في الأصح بل هو علي دين السبي له والسبب
 الثالث المذكور في قوله **أو يوجه** أي الصبي **لقبطاً**
في دار الاسلام وان كان فيها أهل ذمة فانه يكون مسلماً
 وكذلك وجد في دار كفار وفيها مسلم **فصل في أحكام**
السلب وقسم الغنيم **ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه**
 دفعة اللأم بشرط كون القاتل مسلماً ذكر كان أو أنثى
 حراً أو عبداً شرطه الإمام له أم لا والسلب ثياب القتيل

التي عليه والخف والبراق وهو بلا قدم يلبس للساق
فقط والآلات الحرب والركوب الذي قاتل عليه أو أسكبه
عنانة والسرج والهام ومقود الدابة والسوار والظوف
والمنطقة وهي التي يشتد بها الوسط والحاتم والنفقة
التي معه والجنسية التي تقاد معه وإنما يستحق القاتل
سلب الكافر إذا غر بنفسه حال الحرب في قتله
بحيث يكفي بر كوب هذا الغدر شر ذلك الكافر ولو
قتله وهو أسير أو نائم أو قتله بعد انضمام الكفار
فلا سلب له وكفاية شر الكافر ينزل امتناعه كان
يفقى عيبه أو يقطع يديه ورجليه والغنمة لغة
من الغنم وهو النخ وشرعا المال الحاصل للمسلمين من
كفار أهل حرب بقتال أو بحاف خيل أو بابل وخرج
بأهل حرب المال الحاصل من المرتدين فإنه في الغنمة
وتقسم الغنمة بعد ذلك أي بعد إخراج السلب
منها على خمسة **أحسان** يعطى أربعة **أحسان** من
عقار ومنقول لمن شهد أي حضر **الوقعة** من الغامنين
بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر
لابنية القتال وقاتل في الأظهر ولا شيء لمن حضر بعد
انقضاء القتال ويعطى **للفارس** الحاضر **الوقعة** وهو
من أهل القتال بفرس مهي عليه سواء قاتل أم لا **ثلاثة**
أسهم سهمين لفرسه وسهم له ولا يعطى الفارس إلا الفرس

واحد

واحد ولو كان معه فراس كثيره وللراجل أي لمقاتل على
رجليه سهم واحد ولا يسهم إلا من أي شخص استكمل
فيه خمس خصائص **السلام والبلوغ والعقل والحريّة**
والذكورة فإن اختلف شرط من ذلك وضع لو قسم
ليسهم له أي لم يكتفى فيه الشرط لما يكونه صغيرا
أو مجنونا أو رقيقا أو أنثى والرضخ لغة العطاء القليل
وشرعا شيء دون سهم يعطى للراجل يجتهد بالأمم
في قدر الرضخ بحسب رايه فيزيد للمقاتل على غيره والأكثر
قتال أعلى الأقل ومحل الرضخ الأحاسن الأربعة في الأظهر
والثاني محله أصل الغنمة القسمة **ويقسم الخمس**
المباقي بعد الأحاسن الأربعة على خمسة أسهم سهم منه
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له
في حيوة يصرف **بعد المساج** المتعلقة بالمسلمين
كالقضاة والحالمين في البلاد أما قضاة العسكر فيرز
من الأحاسن الأربعة كما قال لما وردت وغيره وكسد
القصور وهي المواضع المحفوفة من أطراف بلاد الإسلام لما وقف
لبلادنا والمراد سدا للقصور بالرجال والآلات الحرب
ويقدم الأعم من المصالح فالأعم **سهم** **لرسول الله**
أي قري رسول الله صلى الله عليه وسلم **سهم** **لأهل البيت**
وغيرهم يشترك في ذلك الذكر والأنثى والغني
والفقير ويفضل الذكر فيعطى مثل حظ الأنثيين

قون

٨١
فيهم لبيتهم المسلمين جمع يتيم وهو صغير لا ابيه
سواء كان الصغير ذكرا وانثى له جدا ولا قتل ابوه في
الجهاد ولا ويشترط فقر اليتيم **وسم** **للمساكين**
وسم **لابن السبيل** وسبق بيانها قبل كتاب
الصيام **فصل** في قسمة الف على مستحقه والى لغة
ماخوذ من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال لراجع من الكفار
الى المسلمين وشرعاه هو مال حصاره كفار بلا قتال
ولا ايجاب خيله لا ابل كالجزية وعشر الحجاز **ويقسم**
الغنيمة **سنة** **بصرف خمسة** يعني النوى **على**
اي خمسة الذين **بصرف** **عليهم خمس الغنيمة** وسبق
قربا بيان الخمسة **وعطى** **اربعة** **اخماسها** وفي
بعض النسخ اربعة اخماسه **الى المقاتلة** وهم الاجناد
الذين عيّنهم الامام للجهاد واثبت اسماءهم في ديوان
المرتزقة بعد ان تصافهم بالاسلام والتكليف والحرية
والصحة فيفرق الامام عليهم **الخمسة** **اربعة** على قدر
حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعزمياله
اللازم نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفاية ثم من نفقة
وكسوة وغير ذلك ويراعي في الحاجة الزمان والمكان
والرخص والغلاء **واشار** **المصنف** بقوله **وفي مصالح**
السبل الى انه يجوز للامام ان يصرف الفاضل عن
حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين ومنه اصلاح الحصون

والثغور

٧٩
الثغور ومن شري سلاح وذيل على الصحيح **فصل**
في احكام الجزية وهي لغة اسم لخراج مجعول على اهل
الذمة سميت بذلك لانها جرت اي كفت عين
القتل وشرعا مال يلتزمه كالفقه مخصوص ويشترط
ان يعقدها الامام او نائبه لا على جهة التاقيت
فيقول **اقررتكم** بدار الاسلام غير الحجاز واذنت لكم
في قامتكم بدار الاسلام على ان تؤدوا الجزية وتقدروا
الحكم الاسلام ولو قال الكافر للامام ابتداء اقررتكم بدار
الاسلام كفي **وشرايط وجوب الجزية** **خمس** **فصل**
احدها **البلوغ** فلا جزية على صبي **والثاني العقل**
فلا جزية على مجنون اطبق جنونه فان تقطع
جنونه قليلا كساعة من شهر لم يمتد الجزية او تقطع
جنونه كثيرا ليوم من فيه ويوم يفيق فيه لفقت
ايام الافاقة فاذا بلغت سنة رجعت جزيتها
والثالث الحرية فلا جزية على رقيق ولا على سيده
ايضا والمكاتب والمدبر والمعتق كالرقيق **والرابع**
الذكورة فلا جزية على امرأة وحشي فان بان
ذكورته اخذت منه الجزية للسنتين الماضية
كما حثه النووي في زيادة الروضة وحريم به في شرح
المهذب **والخامس ان يكون** الذي تعقد له الجزية
من **اهل الكتاب** كاليهود والنصراني **ومن** **لغيرهم**

٨٢
شبهة كتاب وتعتقد ايضا الارلاد من تقود ارتنصر
قبل السخ او شككتا في رفته وكذا تعتقد لمن احد
ايويه وثني والآخر كتابي ولزاعم التمسك بحرف
ابراجهم المنزلة عليه اربز نور داود المنزلة عليه
واقول ما يجب في الجزية علي كل كافر **دينا راق علي**
حول ولا حد لاكثره **ويؤخذ** اي يسن للاسام
ان ياكس من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ من
المتوسط حال ديناران ومن المور الرابع دنانير
استجابا ان لم يكن كل منهما سيفه باقات كان سيفها
لم ياكس الامام ولي السيف والعبدة في المتوسط واليسار
باخر الحول **ويؤخذ** اي يسن للاسام اذا صالح الكفار
في بلدهم الا في دار الاسلام **ان يشرط عليهم الصيافة**
لمن يملهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم **فصل** اي
زائد **عن مقدار** اقل الجزية وهو دينار كل سنة
ان رضوا بهذه الزيادة **ويتضمن عقد الدية**
بعد صحة **الربعة اشياء** احدها ان يودوا الجزية
وتؤخذ منهم برفق كما قال **الجمهور** اعلي وجه الاحاطة
والثاني **يجري عليهم احكام الاسلام** فيضمنون
ما يتلفوه علي المسلمين من نفس ومال وان فعلوا
ما يعتقدهون تخريمه كالزنا اقيم عليهم الحد **والثالث**
ان لا يذكر وادين الاسلام **الا بخير والرابع ان لا**

يقتلوا

٨٣
يفعلوا ما فيه ضرر المسلمين اي ياتوا به يطلع
علي عورات المسلمين وينقلها الي دار الحرب
ويتلزم المسلمين بعد عقد الدية المصحح الكف
عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلدنا او في بلد مجاور
لنا الزناد فاعل الحرب عنهم **ويؤخذ** **ون بلبس**
الغيار بكسر الغين المعجمة وهو تفسير اللباس بان
يخيط الذي علي ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون
ذلك علي الكتف والاولي باليهودي الاصفر وبالصراني
الارزق وبالمجوسي الاسود والاحمر قول المصنف
يؤخذون عتبه النودي ايضا في الروضة تبعها
لاصلها لكنه في المنهاج قال **ويؤمر** اي الذي ولا يعرف
من كلامه ان الامر للوجوب او المندب لكن مقتضي
كلام الجمهور الاول وعطف المصنف علي الغيار قوله
وشد الزنار وهو يراي محجمه خيط غليظ يشد
في الوسط فوق الثياب ولا يكفي جعله تحتها **ويؤخذ**
من **ركوب الخيل** النفيسة وغيرها ولا يمنعون من
ركوب الحمير ولو كانت نفيسة ويمنعون من اسماع
المسلمين قول الشريك كانه ثالث ثلاثة تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا **فما** **احكام الصيد**
والذي بايع والصحابا والاطف **والصيد** مصدر
يطلق هنا علي اسم المفعول وهو الصيد **وما** اي

والحيوان البري المأكول **تقدر** بضم أوله **على كاته**
 أي ذبحه **فذكاته** تكون **في حلقته** وهو على
 العنق **ولبتة** بلام مفتوحة وموحدة مشددة
 أسفل العنق والذكاة بذال معجمة معناها لغة التظيب
 لما فيها من تطيب أكل المذبوح ونشأ إبطال الحرارة
 الغريزية على وجه مخصوص وأما الحيوان المأكول
 البري فيجوز على الصحيح بلاذخ **وما** أي والحيوان الذي
لم يقدر بضم أوله **على ذكاته** كشاة أنسية توحشت
 أو بعير ذهاب شار ذافذ **كاته** عقره بفتح العين
 عقر امرؤ هقا لروحه حيث **قدر** عليه أي في أي
 موضع كان العقر **وكمال** لذكاة وفي بعض النسخ و
 سبقت في الذكاة **أربعة أشياء** أحدها قطع **الحلقوم**
 بضم الحاء المهملة وهو مجري النفس خولا وخروجا
 والثاني قطع **المرئ** بفتح ميم وهو أخره ويجوز تسهيل
 مجري الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمرئ
 تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكر دفعة واحدة
 لا في دفعتين فإنه يحرم المذبوح حينئذ ومتى بقي
 شيء من الحلقوم والمرئ لم يجز المذبوح **والثالث** و
 الرابع قطع **الودجين** بواو ودال مفتوحين شبيهة
 ووج بفتح الدال وكسرهما وهما عرقان في صفحتي العنق
 محيطان بالحلقوم **والجري** منها أي الذي يكفي

في الذكاة **شيان** قطع الحلقوم والمرئ فقط والابن
 قطع ما وراء الودجين ويجوز أي يحل الاصطيار
 أي أكل المصاد بكل جارحة معلمة بحيث إذا أرسلت
 أي أرسلها صاحبها **أشرفت** الثاني أي إذا انجبرت
 بضم أوله أي زجرها صاحبها **انزجرت** **والثالث**
 أنها إذا **أقتلت** صيدا **لم تأكل** منه شيئا **والرابع**
 أنه **يتكرر ذكاته** أي تتكرر الشرايط من الجارحة
 بحيث يُظن تأديبها وإيرجوع في التكرار بعد دبل المرجع
 لأهل الخبرة بطناع الجوارح **فإن** عد منها **أحدي**
الشروط لم يحل ما **أخذته** الجارحة إلا أن يدرك
 ما أخذته الجارحة **حيث** فيذبح فيحل حينئذ ثم ذكر
 المصنف آله الذبح في قول **وتجوز الذكاة بكل**
ما أي بكل محد **دجرج** كحديد ونحاس **لا الستن**
والظيفر وما العظام فلا يجوز التذكية بها ثم ذكر
 المصنف من قصص منه التذكية في قول **وتجوز ذكاة**
كل مسلم بالغ أو مميز يطبق الذبح وذكاة كل كتابي
 يهودي أو نصراني ويجوز ذبح مجنون وسكران في
 الأظهر ويكره ذكاة أعمى ولا تحل ذكاة **محوسى** ولا
وشنى ولا غيرها ممن لا كتاب له **وذكاة الجنين** حيا
 صلبة **بذكاة أمه** فلا يحتاج لتذكيته هذا إن وجد
 ميتا أو فيه حياة مستقرة **اللحم** إلا أن يؤخذ

عن السباع طائفة من ذكاته وهي الجوارح التي لا يدركها

١٤
حياة مستقرة بعد جرحه من بطن امه في ذلك حين
وما قطع من حيوان حي فهو ميت **الا** الشعر اي المقطوع
من حيوان ما كول وفي بعض النسخ الا الشعور المنتفع
فيها في المفارش والملايين وغيرها **فصل** في احكام
الاطعمه الحلال منها وغيره **وكل حيوان استطابت**
العرب الذين هم اهل ترويه وخصب وطباع سليمة
ومها حية فهو حلال **الا** ما اي حيوان ورد الشرع بتحريمه
فلا يرجع فيه لاستطابته له **وكل حيوان استحيشت**
العرب اي عدوه خبيثا فهو حرام **الا** ما ورد الشرع
بالحل فلا يكون حراما ويحرم من السباع ما له ناب
اي سن قوي يعذوبه على الحيوان كاسد ونمر
ويحرم من الطيور ما له مخالب بكسر الميم وفتح اللام اي ظفر
قوي يخرج به كصقرباز ويجعل المضطر وهو من
خاف على نفسه من عدم الاكل في الخبيصة موتا او من
مخوفا او زيادة مرض او انقطاع رفقة ولم يجد ما
ياكله حلالا ان ياكل من الميتة المحرمة عليه ما اي
شيئا يسد به رمقه اي بقية روحه ولنا ميتتان
حلالان وهما السمك والجراد **و** لنا دمان حلالان
لان وهما الكبد والطحال وقد عرف من كلام المصنف
هنا وفيها سبقت الحيوان على ثلاثة اقسام احدها
ما لا يؤكل نذير حية وميتة سواء الثاني ما يؤكل فلا

يجل

١٥
يجل الا بالتذكية الشرعية الثالث ما حل ميتة كالسمك
والجراد **فصل** في احكام الاضحية بضم الحزة في الاشهر وهي سم
لما يذبح من النعم يوم عيد الاضحية في التبريق تقربا الى الله تعالى
والاضحية سنة مؤكدة على الكفاية فاذا اتي بها واحد
من اهل البيت كفى عن جميعهم ولا تجب الا بالندب **ويجزي**
منها الجذع من الضأ وهو ماله سنة وطعن في الثانية
والثني من المعز وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة و
الثنى من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة
والثني من البقر ماله سنتان وطعن في الثالثة ويجزي
البدنة عن سبعة اشتركوها في التضحية بها والبقرة
عن سبعة كذلك ويجزي الشاة عن شخص واحد
وهي افضل من مشاركة في بعير وافضل انواع الاضحية
ابل ثم بقرة ثم غنم **و** ربع وفي بعض النسخ اربعة لا تجزي
في الضحايا احدها عوراء **الدين** في الظاهر عوراء وان
بقيت الحذقة في الاصح **والثاني** العرجا **الدين** مرجهما
ولو كان حصول احدج لها عند اضطرارها للتضحية
بها بسبب اضطرارها **والثالث** المريضة **الدين** مرضها
ولا يضر بغير هذه الامور **والرابع** العجفاء وهي التي ذهب
نحرها اي ذهب دماغها **المعز** الخاضع لها ويجزي
الخصي اي المقطوع الخصيتين **والكسور** القدر ان
لم يوتر الكسر في اللحم ويجزي ايضا فاقد القرون وهي المسماة

بالجمل **ولا تجزي المقطوعة** كل الاذن والبعضها ولا الخلق
 بلا اذن **ولا المقطوعة الذنب** ولا بعضه ويدخل وقت
 الذبح **للاضحية** من وقت صلاة العيادي عيد النحر وما
 الروضة وصلها يدخل وقت التضحية اذا طلعت
 الشمس يوم النحر مضى قدر رقتين وخطبتين خفيفتين
 انتهى ويستمر وقت الذبح **الى غروب الشمس** من اخذ
 ايام التشريق وهي الثلاثة المتصلة بعاشري الحجة
 ويسقط عند الذبح خمسة اشيا احدها التسمية
 فيقول الذاب بسم الله والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم فلو لم
 يستعمل المذبح **والثاني الصلاة على النبي صلى الله عليه**
وسلم ويكره ان لا يجع بين اسم الله ورثوته والثالث
استقبال القبلة بالذبيحة اي يوجه الذاب بذبحها
 ويتوجه هو ايضا **والرابع التكبير** اي قبل التسمية وبعد
 ثلاثا كما قال الماوردي **والخامس الدعاء بالقبول**
 فيقول الذاب اللهم منك والميك تقبل اي هذه
 الاضحية نعمة منك علي وتقرّب بها اليك فتقبلها
ولا ياكل المضي شيئا من الاضحية المذكورة بل ياكل عليه
 التضديق جميع لها فلو اخرها قتلت لزمه ضما **فما**
وياكل من الاضحية المنطوق بها ثلثا على الجديد واما
 الثلثان فيقبل تضديقهما ورجح النووي في تصحيح
 التنبه وقيل يهدي ثلثا للمسلمين الاغنيا ويصدق

ثلث

ثلث على الفقراء ليربح النووي في الروضة واصلا
 شيئا من هذين الوجهين **ولا يبيع** اي يحرم على المضي
 بيع شي من الاضحية او جلد ها ونحره ايضا جعله
 اجرة للجزار ولو كانت الاضحية تطوما **ويطعم** حتما من الاضحية
 المنطوق بها **الفقراء والمساكين** والافضل للصدق
 بجميعها الا لمة او لقما يتبرك المضي باكلها فانه يسن له
 ذلك واذا اكل البعض تصدق بالباقي حصل له ثواب
 التضحية للجميع والصدق بالعوض **فصل في احكام**
العقيقة وهي لغة اسم لشعر على المولود وشرعا ما يذكره
 المصنف بقوله **والعقيقة** على المولود **مسحاة** ونسب
 المصنف العقيقة بقوله **وهي الذبيحة عن المولود**
يوم سابع اي سابع ولادة ويحب يوم الولادة من
 السابع ولوبات المولود قبل السابع والنفوت بالتأخير
 بعده فان تاخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق
 عن المولود اما هو فخير في العق عن نفسه **ويذبح عن**
الغلام شاتان ويذبح **عن الحارثية شاة** قال
 بعضهم واما الحنثي فيحمل الحاة بالغلام او بالحارثية
 فلو بان ذكورية امره بالتدراك وتنقذ العقيقة
 بتعدد الاولاد **ويطعم** العاق من العقيقة **الفقراء والمسا**
 فيطبخها بالحو ويهدي منها للفقراء والمساكين ولا يتخذ
 دعوة ولا يكر عظمها واعلم ان من العقيقة وسلامتها من

عيب

كئين
ها



٨٦
 يجب ينقصها والاكل منها والمصدق ببعضها وابتاع
 بيعها وتيسر بالانذار حكمهن على ما سبق في الاضحية وتبين
 ان يؤذن في اذن المولود اليمنى حين يولد **وان يحل**
المولود يتم وضع ويدك حمله ودخله لينزل منه شيء
 لحونه فان لم يوجد تمر فربط والفتي حلو وان لم يبي يوم
 سابع ولادته ويجوز تسميته قبل السابع وبعد ولوبات
 المولود قبل السابع **كتاب** احكام السبق والرمي
 بسهام ونحوها **وتضع السابقة على الدواب** اي
 على ما هو الاصل في السابقة عليها من خيل وابل جزاء وقيل
 وتغل وجار في الاظهر ولا تضع السابقة على بقرة ولا نطاح
 الكباش ومهارشة الديكة ولا بعوض وغيره **وتضع المناضلة**
 اي المرات بالسهم اذا كانت **المسابقة معلومة** كانت
 صفة المناضلة معلومة ايضا بان يبين المتناضلان
 كيفية الرمي من قرع واصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه او
 من خستق وهو ان يثقب السهم الجانب الاخر من الغرض
 واعلم ان عوض السابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد
 يخرج احد المتسابقين وقد يخرجاه معا وكر المصنف
 الاول في قوله **ويخرج العوض احد المتسابقين حتى**
انه اذا سبق بفتح السين **اسيرة** اي العوض الذي
 اخذته **وان سبق بضم اوله اخذته** اي العوض صاحبه
 السابق وكر المصنف الثاني في قوله **وان اخذها اي العوض**

اي مسابقة ما بين
 موقف الرمي وال
 لغرض الذي يرمى
 اليه ص

المتنافين

المتنافين **معالم** **يجزاي** لم يصح اخراجها للعوض **الا ان يحل**
بيدها محلا **بكر اللام** الاولى وفي بعض النسخ الا ان يدخل
 بيدها محلا **فان سبق بفتح السين** **كلان** المتنافين **احد العوض**
 الذي اخذها **وان سبق بضم اوله لم يغرم لها شيئا** هـ
كتاب احكام **الايان والندور** والايان بفتح
 الحزة جمع يمين واصلا لغة اليد اليمنى ثم اطلق على الحلف وش
 تحقق ما يحتمل المخالفة او تأكيد بذكر اسم الله او صفة من
 صفاته والندرج جمع نذروسياتي معناه في الفصل بعده **ولا ينعقد**
اليمين الا بالله تعالى اي بذاته كقول الحالف والله او باسم
 من اسمائه المختصة به التي لا تستعمل في غيره كخالق الخلق او
صفة من صفات ذاته القاية به كعله وقدرته وصنا بط
 الحالف هو كل مكلف مختار ناطق قاصد لليمين **ومن حلف**
بصدقته ماله كقوله لله علي ان تصدق بمالي ويعبر عن
 هذا اليمين تارة بمعنى اللجاج والعصب وتارة بنذر اللجاج والعصب
فعو اي لانا ذر **بحرين** الوفا بما حلف عليه او التزمه بالنذر
 من الصدقة ماله او كفارة **يمين** في الاظهر وفي قول يلزمه
 كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفا بما التزم **ولا شيء في لغو اليمين**
 وفسر ما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير ان يقصد بها
 كقوله في حال غضبه او عجلته لا والله مرة وبلد الله مرة وفي وقت
 اخر **من حلف ان لا يفعل شيئا** اي بيع عبدا وامر غيره بفعله
 بان باع عبد الحالف **لم يحنث** ذلك الحالف بفعله غيره الا ان

الحالف

٨٧
 ينزى الحالف ان لا يفعل هو غيره فيحسب يفعل ما موره اما لو حلف
 انه لا ينكح فوكفي في النكاح فانه يحسب بفعل وكيله له في النكاح **ومن**
حلف على فعل امرين كقوله والله لا البس هذين الثوبين **ففعل**
 اي لبس **احدهما التحت** فان لبسهما معا او مرتبا تحت فان
 قال لا البس هذا ولا هذا تحت باحدهما ونحوه بل اذا فعل الآخر
 تحت ايضا **وكفارة اليمين هو** اي الحالف اذا تحت **مخبرها**
ثلاثة اشياء احدها **عقوبة مؤمنة** سليمة من عيب يحل بفعله او
 كسب وثانيها مذكور في قوله **او اطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا**
 اي رطلا وثالثها تحت من عاقبت بلفظ الكفر ولا يجري غير ذلك من واقف
 وثالثها مذكور في قوله **او كسوة قهرا** اي يدفع المكفر لكل من المساكين
ثوبين اي شيئا يسوي كسوة ما يعتاد لبسه فيبصر وعامة او حمار او
 كساء لا يفي خف ولا قفازان ولا يشترط في القيص كونه صالحا
 المدفوع اليه فيجوز ان يدفع للرجل ثوب صغير وثوب امرأة ولا يشترط
 ايضا كون المدفوع حديدا فيجوز دفع ملبوس لم تذهب قوته
وان لم يجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة **فصيام** اي فيلزمه
 صيام **ثلاثة ايام** ولا يجب تتابعها في الاظهر **فصل في احكام**
 النذور وهو نذر العجوة وحكي فتحرها وعناه لغة الوعد بخير وشرها
 التزام قرينة غير لازمة باصل الشرع والنذر ضربان احدهما نذر اللجاج
 بفتح اوله وهو التماذي في الخصومة والمراد بهذا النذر ان يخرج مخرج
 اليمين بان يقصد الناذر منع نفسه من شيء ولا يقصد القرينة
 وفيه كفارة يمين او ما التزمه بالنذر والثاني نذر الجازاه وهو

نوعان

نوعان احدهما ان لا يعاقبه الناذر على شيء كقوله لله على صوم او عتق
 والثاني ان يعاقبه بشيء وشارله المصنف بقوله **والنذر يلزم**
في الجازاة على مباح في طاعة كقوله اي لانا ذرنا **شئنا لله**
مرضي في بعض النسخ مرضي او كفتت شرعدي **فله** على ان اصلي
او اصوم او اصدق ويلزمه اي لانا ذرنا **ذلك** اي ما نذرنا من
 صلوة او صوم او صدقة ما يقع عليه الاسم الصلاة واقتصاص ركعتان او
 الصوم واقله يوم او الصدقة وهي اقل شيء مما يتحول وكذا لو نذر التقصد
 بمال عظيم كما قال القاضي ابو الطيب ثم صرح المصنف بمفهوم قوله
 سابقا على مباح في قوله **ولا نذر في معصية** اي لا ينعقد نذر
كقوله اذا قتلت فلانا فخير حق **فله** على كذا وخرج بالمعصية
 نذر المكروه كذا في شخص صوم الدهر فينعقد نذر ويلزمه الوفاء
 به ولا ينعقد ايضا نذر واجب على العبد كالصلاة للحسن اما الواجب
 على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة واصحها **ولا يلزم**
النذر اي لا ينعقد على ترك مباح او فعله فالاول كقوله **لا اكل لحما**
ولا اشرب لبنا وما اشبه ذلك في المباح كقوله لا البس كذا والثاني
 نحو اكل كذا واشرب كذا والبس كذا واذا خالف المباح لزمه كفارة يمين
 على الرجح عند البغوي وتبعه المحرر والمهاج لكن قضية كلام الروضة
 فاصلا عدم اللزوم **كتاب احكام الاقضية والشهادات** والاقضية
 جمع قضائ بالمد وهو لغة احكام الشيء وامضاؤه وشرعا فصل الحكومة
 بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهاده مصدر شهد
 من الشهور بمعنى الحضور والقضاة فرض كفاية فان تعين على شخص لزمه

ق

طلبه **ولا يجوز ان يلقب القاضي** استتمت فيه **خمس** عشر وفي بعض
 النسخ **خمس** عشر **خصله** احدها **السلام** فلا توضع ولاية الكافر ولو
 علي كافر قال الماوردي وما جرت به عادة الولاية من نصب رجل من
 اهل الذمة فتقليد سامة وزعامة لا تقلد حكم وقضا ولا يلزم اهل الذمة
 الحكم بالزامه بل بالزامهم **والثاني والثالث البلوغ والعقل** فلا ولاية
 لصبي ومجنون اطبق جنونه **اولا** **والرابع الحرية** فلا ولاية لرقق كلبه او
 بعضه **والخامس الذكورية** فلا ولاية لامرأة ولا خنثى ولو ولي الخنثى
 حال الجهل فحكم ثم بان ذكر الميعقد حكمه في المذهب **والسادس**
العدالة وسيايها في فضل الشهادة فلا ولاية لفاسق بشئ
 لا شبهة له فيه **والسابع معرفة احكام الكتاب والسنة** على طريق
 احكام الاجتهاد ولا يشترط حفظه لايات الاحكام ولا احاديثها المتعلقة
 بها عن ظهر قلب وخرج بالاحكام المواعظ والقصص **الثاني** معرفة **الاجماع**
 وهو اتفاق اهل الملوك العقد من ائمة محمد صلى الله عليه وسلم علي امر
 من الامور ولا يشترط معرفة لكل فرد من افراد الاجماع بل يكفي في المسئلة
 التي يفتي فيها او حكم ان قوله لا يخالف الاجماع فيها **والثاسع** معرفة **الخلافا**
 الواقع بين اهلنا والعاشرة معرفة **الاجتهاد** اي كيفية الاستدلال بادلة
 الاحكام **والحادى عشر** معرفة **طرف** من **الكتاب** **المعرب** من لغة وخو وصرف
 ومعرفة **تفسير كتاب الله تعالى** **والثاني عشر** ان يكون **سميعا** ولو بصياح
 فاذنه فلا يصح قولية اصم **والثالث عشر** ان يكون **بصيرا** فلا يصح ولاية اعمى
 ويجوز كونه اعمى كما قال الروياني الرابع عشر ان يكون **كاتب** او ما ذكره
 المصنف من اشراط كون القاضي كاتب او جرحه مرجوح **والاصح** والخامس عشر

خلافا

ان

فان عرف القاضي عدالة الشاهد على شهادته او عرفه **فمعرفة**
 رد شهادته فان لم يعرف عدالة الشاهد فلا تصح طلبة من الحرية
 ولا يكتفى في الترجية قول المدعي عليه ان الذاب شيد على عدل
 بل لابد من احضار من يشهد عند القاضي بعدالة الشاهد
 فيقول **اشهد ان عدل** ويعتبر في لزك شوط الشاهد من احدا
 وعدم العداوة وغير ذلك ويشترط من عدله معرفة **باسباب**
 الجرح والتعديل وخبرة بالمدعي عليه كصحة او جوار او عايلة
ولا يقبل القاضي **شهادة** **مدعي** **على** **عدوه** **والمدعي** **بعد** **الشخص**
 من يفضله **ولا يقبل** القاضي **شهادة** **المدعي** **على** **ولده** **وفي**
 بعض النسخ **لو** **ولد** **اي** **وان** **سقط** **ولا** **شهادة** **والد** **لوالده** **وان**
 علا ما اشهادت عليه ما تقبل **ولا يقبل** **كتاب قاضي قاض**
اعرف الاحكام **الاجماع** **شهادة** **شاهدين** **يشهدان** **علي** **القاضي**
الحاتب **بما** **في** **اي** **الكتاب** **عند** **المكتوب** **اليه** **واشار** **المصنف**
 بذلك الي انه اذا ادعى شخص علي غيب بمال وثبت المال عليه
 فان كان له مال حاضر قضاه القاضي منه وان لم يكن حاضر
 المدعي في حال الي قاض بلدا غايب اجابه لذلك **وقر** **الاصح**
 ان حال بان يشهد قاضي بلدا حاضر عدلين بما ثبت منده
 من الخدم على الغايب وصفة **الثام** **بسم** **الله** **الرحمن** **الرحيم** **حضر**
 عافانا الله واياك ان فلانا ادعى علي فلان الغايب المقيم بلدا
 بالثي الفلاني واقام عليه شاهدين هما فلان وفلان وقد عدلا
 عندي وحلفت المدعي وحكمت له بمال واشهدت له بالكتاب

وسيلة

فلما وقلنا ويشترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدد القسم عند
القاضي المكتوب اليه ولا تثبت عدله عند تعديله القاضي الكاتب
ايام **فصل في احكام القسمة** وهي كسر القاف الاسم من قسم الشيء
تقسيمه الى اقسام شرعا تميز بعض الانصبا من بعض الطريق
التي **ويقتصر القاسم** المنسوب من جهة القاضي اليه **وفي**
بعض النسخ الى سبعة **شروط الاسلام والبلوغ والعقل والحرة**
والذكورية والعدالة والحساب فمن اتصف بضد ذلك لا يكون
قاسما ولما اذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فاشارة
المصنف بقوله **فان تراصيا** وفي بعض النسخ فان تراصيا **الشريكات**
من يقسم بين المال الشريك لم يقتصر في هذا القاسم الى ذلك
اي الشرط السابقه واعلم ان القسمة على ثلاثة انواع احدها
القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة الشاهات كقسم الثلثات من جوب
وبعضها تقسمي الانصبا كقيلاني ميل ووزناني موزون ولذا
في مذكروم شرع ذلك يفرق بين الانصبا ليتعين ان ينصيب
منها الواحد من الشرعا وكيفية الاتراع ان تؤخذ ثلاث رقاع
متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشريكين او من
الاجزاء بغيره وتدرج تلك الرقاع في بئار فذلك حين مثلا
ثم يوضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم يحضرها
رقعة على البر الاول من تلك الاجزاء ان كتب اسم الشريك في الرقاع
كزيد وخالد ويذكر فيعطى من خذ اسم في الرقعة الثانية ويتعين
الباقى للثالث ان كان الشريكان ثلاثة او غيرهم يحضر القسمة

بعد تخفيفه
في كل رقعة
منها اسم
شريك من
الشريكين
او من الاجزاء
بغيره
وتدرج تلك
الرقاع في بئار
فذلك حين مثلا
ثم يوضع في حجر
من لم يحضر
الكتابة والادراج
ثم يخرج من لم يحضرها
رقعة على البر الاول
من تلك الاجزاء
ان كتب اسم الشريك
في الرقاع كزيد
وخالد ويذكر فيعطى
من خذ اسم في الرقعة
الثانية ويتعين
الباقى للثالث ان كان
الشريكان ثلاثة او غيرهم
يحضر القسمة

درج رقعة

رقعة على اسم زيد مثلا ان كتب في الرقاع اجزاء الشريكين فخرج رقعة على
اسم زيد مثلا ثم على اسم خالد ويتعين الاجزاء الباقى للثالث
النوع الثاني القسمة بالتعديله للمساهمة وهي الانصبا بالقسمة كارض
يختلف قسمة اجزائها بقوله انبات او قرب ماء وتكون الارض
بينها نصفين ويتساوي ثلث الارض مثلا لجودته ثلثها
ويجعل الثلث بينهما والثلثان سها ويكفي في هذا النوع والذي
قبله قاسم واحد **النوع الثالث** القسمة بالرد بان يكون في احد
جانبي الارض مشترك له يراو شجر مثلا لا يمكن قسمته فيرد يؤخذ
بالقسمة التي اخذتها القرعة فسط قيمة البيراو الشجر في المثال
المذكور فلو كانت قيمة كل من البيراو الشجر الفا وله المصنف من
الارض ردا اخر ما فيه ذلك خمسة مائة ولا بد في هذا النوع من قاسم
كما قال **وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه** اي المال المقسوم
على اقل من اثنين وهذا ان لم يكن القاسم حائما في التقويم بعقبة
فان حكمه في التقويم بعقبة فهو كقضاة بعلمه والاصح جواز
واذا دعي احد الشريكين شريكه الى قسمة ما لخص فيه ثم الشريك
الآخر جازبه الى القسم اما الذي في قسمته ضرر كحام صغير لا يمكن
جعله حاميا ان اطلب احد الشريكين قسمة وامتنع الآخر فلا يجاب
طالب قسمته في الاصح **فصل في الحكم بالبينه** **واذا كان مع المدعي**
بينه سمعها الحاكم وحكم له بها ان عرف منه العدالة ولا يطلب
منه التزكية **وان لم يكن له اي المدعي بينه** فالقول قول المدعي عليه
مع بينه والمد بالمدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه من

قوله ويكفي في هذا النوع
والذي قبله قاسم اما
الذي قبله فظاهر واما
فيه والذي في المحتاج
واقره عليه شاذحة
الشمس الرضوي وفي الدروضة
واقره عليه شاذحة
قاسمين في كل ما يحتاج اليه
تقوم على انه سيأتي التوضيح
به في قول المصنف وان كان
في القسمة تقويم الخ ومن
البين ان التعديل لا يخلوا
عن تقديم او شرا لمسي
حاشية على بن قاسم

وافق قوله الظاهر فان كل اي امتنع المدي عليه **عاليه** المطلقة
 منه **ردت على المدعي** فيحلف حينئذ **ويستحق المدعي به والنكول**
 ان يقول المدعي بعد عرض القاضي عليه اليقين اننا كل عنها او يقول
 له القاضي احلف فيقول له لا احلف **واذا ادعى اي اثنان على**
شي في يد احدهما فالقول قول صاحب اليد بينه ان الذي
 في يده له وان كان في يديهما ولم يكن في يد واحد منهما **حالف**
وجعل المدعي به بينهما نصفين ومن حلف على فصل نفسه
اثباتا او نفيا حلف على البت والقطع والبت بوحدة **فهي ثبوتية**
فوقية معناه القطع حينئذ يعطف المصنف القطع على البت
 من عطف التفسير ومن حلف على فعل غيره ففيه تفصيل فان
 كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نفيا مطلقا
 حلف على نفي العلم وهو انه لا يعلم ان غيره فعل ذلك اما النفي المحصور
 فيحلف فيه الشخص على البت **فصل في شرط الشاهد** **ولا تقبل**
الشهادة الا من اي شخص اجتمع فيه **حسن** **حصال** احدهما
 الاسلام ولو بالبعية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم او كافر
 والثاني **البلوغ** فلا تقبل شهادة صبي ولو مرافقا **والثالث العقل**
 فلا تقبل شهادة مجنون **والرابع الحرية** ولو بالدار فلا تقبل شهادته
 رقيق قناتان او مديرا او مكاتب **والخامس العدالة** وهي لغة
 الوسط وشرعا ملكة في النفس تمنعها عن اقتراف الكبائر والردايل
 المباحة **والعدالة خمس شرائط** وفي بعض النسخ خمس شروط احدها
 ان يكون العدل محتسبا للكباير اي لكل فرد منها فلا تقبل شهادته

صاحب كسيرة فاننا وقتل النفس بغير حق وان يكون غير
مصر على القليل من الصغار فلا تقبل شهادة المصر عليها وعد
 البناير مذكور في المطولات **والثالث ان يكون العدل سليم**
السير اي العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع بلفظ او بفتق
 بدعة **فالأول** **ثم ذكر البعث** والثاني كساب الصحابة اما
 الذي لا يكفر ولا يفسق بدعته فتقبل شهادته ويستثنى من
 هذه الخطا بيه فلا تقبل شهادته وهم فرقة يجوزون الشها
 اذا سمعوا يقول لي على فلان كذافات قالوا رايناه يقرضه
 كذا قبلت شهادته **والرابع ان يكون العدل مامونا عند الغضب**
 وفي بعض النسخ مامونا عند الغيظ فلا تقبل شهادة من لا يؤمن
 عند غضبه **والخامس ان يكون العدل محافظا على مروءة مثله**
 والمروءة تخلق الانسان بخلق امثاله من ابناء عصره في زمانه
 ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في سوق مكشوا
 الراس والبدن غير العورة ولا يليق به ذلك اما كشف العورة
 فحرام **فصل في اعظام الحقوق والحقوق ضربان** احدهما
حق الله تعالى وبياقي الكلام عليه **والثاني حق لادمي فاما**
حق لادميين فهو على ثلاثة وفي بعض النسخ في ثلاثة **اضرب**
ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران فلا يكتفي رجل وامرأتان
 وفسر المصنف هذا الضرب بقوله **وهو ما لا يقصد منه المال**
ويطاع عليه الرجال غالبا كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب
 ايضا عقوبة الله تعالى كدسب او عقوبة لادمي كغزير وقصا

دلة لصاحبهم

وضرب آخر يقبل فيه احدا من ثلاثه اما شاهدان اي رجلا
او رجل وامرأتان او شاهد واحد ويمين المدعي وانما يكون يمينه
بعد شهادة شاحده وبعد تعديله ويجب ان يذكر في حلفه
ان شاحده صادق فيما شهد به فان لم يحلف المدعي وطلب
يمين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله ان يحلف يمين الرد
في الاظهر وفتر المصنف هذا الضرب بانه ما كان القصد منه
المال فقط **وضرب آخر يقبل فيه احدا من رجل وامرأتان**
او اربع نسوة وفتر المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما لا يطلع
عليه الرجال غالبا بل نادرا كولدات او حيض او رضاع واعلم
انه لا يثبت شيء من الحقوق باثنين ويمين واما حقوق الله
تعالى فلا يقبل فيها النساء بل الرجال فقط وهي اي حقوق
الله تعالى على ثلاثة اضرب ضرب لا يقبل فيه اقل من اربعة
من الرجال وهو الزنا ويكون نظره ولا اجل الشهادة فلو تعدوا
النظر لغيرها فسقوا وردت شهادتهم اما اقرار شخص بالزنا فيلغى
في الشهادة عليه رجالات في الاظهر **وضرب** اي جزاء خرم حقوق
الله يقبل فيه اثنتان اي رجالات وفتر المصنف هذا الضرب
بقوله وهو ما سوي الزنا من الحدود **ود** حد شرب **وضرب آخر يقبل**
فيه رجل واحد وهو حلال شهر رمضان فقط دون غيره من
الشهور وفي المبسوطات مواضع تقبل فيها شهادة الواحد فقط
منها شهادة اللوث ومنها انه يكفي في الحصر بعدل واحد ولا
تقبل شهادة الاعمى الا في خمسة وفي بعض النسخ خمس مواضع والمرد

بغده الحنفية ما يثبت بالاستفاضة مثل **الموتى والنسب** كذكر
او اثني من اب او قبيلة وكذا الام يثبت النسب فيها بالاستفاضة
علي الاصح ومثل **الملك المطلق والترجمة وقوله وما شهد به قبل**
العمى ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه ان الاعمى لو تحمل الشهادة
فيما يحتاج للبصر قبل عرض العمى ثم عمى بعد ذلك شهد بما تحمله
ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب وما شهد
به على **المضبوط** وصورته ان يقر شخص في اذن اعى بعقب او
طلاق لشخص عرف اسمه ونسبه ويد ذلك الاعمى على راسه لك
المقر فيعلق به الاعمى ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه
عند قاض ولا تقبل شهادة شخص جاز لنفسه نفعا ولا دافعا
عنها اضرب وحينئذ ترد شهادة السيد لعبد الماذون له في التجارة
ومكاتبه **كتاب** احكام العتق وهو لغة ما خوم قوهم
عتق الفرخ اذا طار واستقل وشرعا ازالة ملك عرادي لا الى
مالك تقربا الى الله تعالى وخرج بالادبي الطير والبهيمة
فلا يصح عتقها **ويصح العتق في كل مالك جاز الامر** وفي بعض
النسخ جاز الصرق **الصبي** ومجنون وسفيه وقوله **ويصح**
العتق بصريح العتق كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويقع بصريح
العتق واعلم ان صريحة الاعتاق **والخبر** وما تنصرف منها
كانت عتيق او محررة ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صرح
في الاصح فك الرقبة ولا يقع العتق ايضا بغير الصريح كما قال
والثمانية مع النية ثقل السيد لعبد لا ملك له عليه

في ملك فلا يصح عتق غير جاز
التصرف ص ٤٤

يج

يحتاج الصريح
الي نية

لا سلطان لي عليك وخوذلك **فازعتق** جازي القصف **بعض عبد**
 مثلا **عتق** عليه **جميعه** مؤسرا كان السيدا ولا معيناً كان البعض
 اولا **وان عتق** وفي بعض النسخ عتق **شريكه** اي نصيبه **في عهد**
 مثلا اولا عتق **جميعه** وهو مؤسرا قيده **سري العتق** الي باقيه
 اي العبد او سري الي ايسره من نصيب شريكه على الصحيح وتقع الشرة
 في الحال على الاظهر وفي قول **بأداء القيمة** وليس المراد بالمؤسره
 هو الغني بل من له من المال وقت الاعتاق ما يفي بقيمة نصيب
 شريكه فاضلا عن قوته وقوت من تدرمه فقته في يومه وليته
 وعن دست ثوب يليق به وعن سلفي يومه **وكان عليه**
 اي المعتق **قيمة نصيب شريكه** يوم اعتاقه **ومن ملك وا**
خدامه والد يه او من مولود يه عتق عليه بعد ملكه سوار كان
 المالك من اهل التبوع اولا نصبي ومجنون **فصل في احكام**
 الولاء وهو لغة مشتق من الموالاة وشرعا عصبية سبها زال
 الملك عن رقيق يعتق **والولاء بالدم** **حقوق العتق حكمه**
 اي حكم الارث بالولاء **حكم القصب** **عند عدمه** وسبق
 معنى القصب في الفرائض **وينتقل الولاء من العتق الي الذكور**
من عصبته المعصبين بانفسهم لا بكت المعتق واخت
 وترتيب العصب في الولاء لترتيبهم في الارض لكن الاظهر في باب
 الولاء ان اخا المعتق وابن اخيه يقدمان على جده المعتق
 بخلاف الارث فان الاخ والجدة يشتركان ولا ترث المرأة
 بالولاء الا من شخص بشارت عتقه من اولاده وعتقائه **ولا يجوز**

اي لا يصح بيع الولاء **واحبته** **وحيث لا ينقل الولاء عن مستحقه**
فصل في احكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب الامور وشرعا
 عتق من دبر الحياة وذكرة المصنف في قوله **ومن اي والسيد اذا قال**
لعبد مثلا اذا مت انا فانت حر فواي العبد **مدبر يعق**
بعد وفاته اي السيد **ثلاثة** اي ثلث ماله ان خرج كله في الثلث
 والاعتق منه بقدر ما يخرج ان لم يخرج الورثة وما ذكره المصنف
 هو من صريح التدبير ومنه اعتقتك بعد موتي ويصح التدبير
 ايضا بالكناية مع الفية خلعت سبيك بعد موتي **وبحور**
له اي السيد ان يبيعه اي المدبر **في حال حياته** **ويطهر تدبيره**
 وله ايضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك ثمة بعد قبضها
 وجعله صداقا والتدبير تعليق عتق بعضه في الاظهر وفي
 قول **وصية للعبد بعتقه** فعلى الاظهر لو باعه السيد ثم
 ملكه لم يعد التدبير على المذهب **وحكم المدبر في حال حياة**
السيد **حكم العبد القتل** **واحبته** **وحيث يكون الكتاب المدبر**
 للسيد وان قتل المدبر فللسيد القيمة او قطع فللسيد الارث
 ويبقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيد
 حكم العبد القتل **فصل في احكام الكتابة** بكسر الخاف في الاء
 وقيل بفتحها كالعقارة وهي لغة ما خوزة من اللب بمعنى الضم
 لان فيها ضم نخم الي نخم وشرعا عتق معلق على مال من لوقتتين
 فاحتر **والكتابة مستحقة اذا سلما العبد والامة وكان**
 كل منهما مامونا اي امينا مكتسبا اي قويا على كسب يوفى

ما التزمه من الجور ولا يصح الالبمال معلوم نقول السيد لعبد
 كما يتك على دينار مثلا ويكون المال معلوم مؤجلا اي
 اجل معلوم اقله بخمسة ثقبول السيد في المثال المذكور
 لعبد وتُدفع اليه الدينارين في كل خم دينار فاذا ادت ذلك
 فانت حر **وي** اي الكتابة الصحيحة **من جملة السيد لارمة**
 فليس له نسخها بعد لزومها الا ان يخرج المالك عن الاداء لخم
 او بعضه عند المحل لقوله عجزت عن ذلك فلا سيد حينئذ فيها
 وفي معنى العجز امتناع المالك من اداء الجور مع القدرة عليها
والكتابة من جملة العبد المالك جائزة وله بعد عقد
 الكتابة **تجيز نفسه** بالطريق السابق وله ايضا **فمن**
متي شاء وان كان معه ما يوفي به بجور الكتابة وافهم
 قول المصنف متي شاء ان اختار الفسخ اما الكتابة الفا
 فجازية من جملة الكاتب والسيد **وللكاتب التصرف فيما**
في يده من المال يبيع وشرا ويأجر ويؤخذ ذلك لاجبة ونحوها
 وفي بعض نسخ المتن ويملك الكاتب بما فيه قيمة المال
 والمراد ان الكاتب ملك بعقد الكتابة منافع والتسابة
 الا انه مجور عليه لأجل السيد **واستبلاها** بغير حق **ويجب**
على السيد بعد صحة كتابة عبده ان يضع اي يحيط **منه من**
مال الكتابة ما اي شيئا يستعين به على اداء الجور الكتابة
 ويقوم مقام الخط ان يدفع له السيد جزء معلوم من مال
 الكتابة ولكن الخط اولى من الدفع لان القصد بالخط الاعا

على العتق وهي محققة في الخط موهبة في الدفع **ولا يفتق** المكاتب
 الابداء جميع المال اي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه
 من جملة السيد **فصل** في احكام امهات الاولاد **واذا اصاب**
 اي وطئ السيد مسلما كان او كافرا **امته** ولو كانت حائضا
 او محرمة او مروجية او لم يصبرها ولكن استدخلت ذكره او ماله
 المحترم **فوضعت** حيا او ميتا او ما يجب فيه غرة وهو ما
 اي لم يتبين فيه **من خلق** **دي** وفي بعض النسخ من خلق الارمين
 لكل حدا ولاهل الخبرة من النساء يثبت بوضعها ما ذكره كونهن
 مستولدة لسيدها وحينئذ **حرم** **عليه بيعها** مع بطلانها اي
 البيع ايضا لان نفسها فلا يجر ولا يبطل وحرم عليه ايضا
رهنها **ورهنها** والوصية بها **ارجاز** **له** **المصرف** **فيها** **بالا**
سخدام **والوطئ** وبالاجارة والاعارة وله ايضا ارض جناية
 عليها وعلي اولادها التابعين لها وقيمتهم اذا قتلوا وقيمتها اذا
 قتلت وتزوجها بغير اذنها الا اذا كان السيد كافرا **وهي**
 مسلمة فلا يزوجهما **واذا مات السيد** ولو بقتلها **اعتقت**
من راس ماله وكذا عتق اولادها قبل دفع الديون التي على السيد
والوصايا التي اوصي بها **اولادها** المستولدة **من غيره** اي من
 غير السيد بان ولدت بعد استيلادها ولدا من زوج او زنا **هـ**
بمنزلة **وتما** وحينئذ فالولد الذي ولدته للسيد يعتق **ومن اصاب**
 اي وطئ امته **بشكاح** او زنا او اصابا فالولد منها **مملوك** **لسيد**
 كما لو غر شخص غرة امته او اولادها فالولد حر وعلي الغرة قيمته لسيد

وان اصابها ايامه الغير بنسبه منسوبة للفاعل كظنها امته او زوجه
 الحره فولده منها حر وعليه قيمته للسيد ولا تنصر امر ولد في
 الحال بلا خلاف وان ملك الواطي بالنكاح الامه المطلقة
 بعد ذلك لم تنصر امر ولده بالوطي في النكاح وصارت
 امر ولد بالوطي بالشبهه على احد القولين والقول
 الثاني لا تنصر امر ولد وهو الراجح في المذهب والله اعلم ه
 وقد ختم المصنف رحمه الله كتابه بالعتق رجاء لعتق الله له
 من النار ه وليكون سببا في دخول الجنة دار الابرار ه وهذا
 اخر شرح الكتاب ه غاية الاختصار بلا اطناب ه والحمد للربنا
 المنيغ الوهاب ه وقد الفتة عاجلا في مدة يسيره ه والمرجو
 ممن اطلع على هفوة صغيرة او كبيرة ه ان يصلحها ان لم يكن
 الجواب عنها على وجه حسن ه ليكون ممن يدفع السيئة
 بالتي هي احسن ه وان يقول ه اطلع على الفوائده
 من جلاء بالخيرات ه ان الحسن ه يذهب السيئات ه ونسئل
 الله الكريم ان يتقبل منا الدعوات الصالحات ه وان يغفر لنا
 الزلات ه بجاء من جلاء بالمسرات ه والله رب العالمين ه